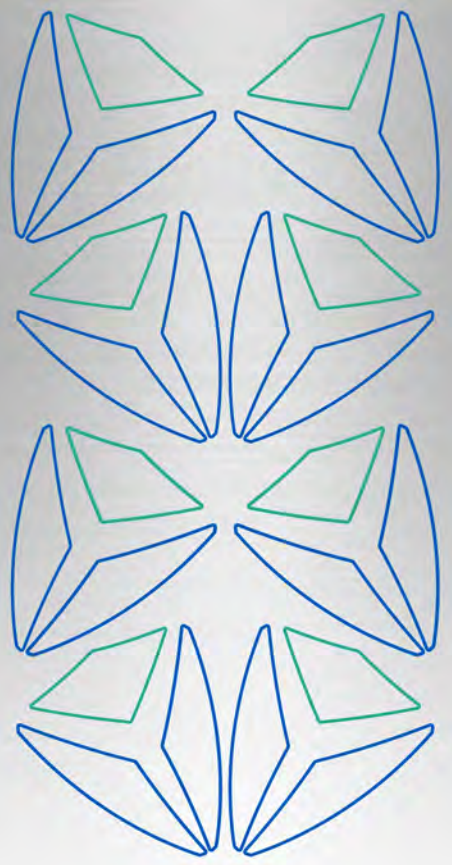
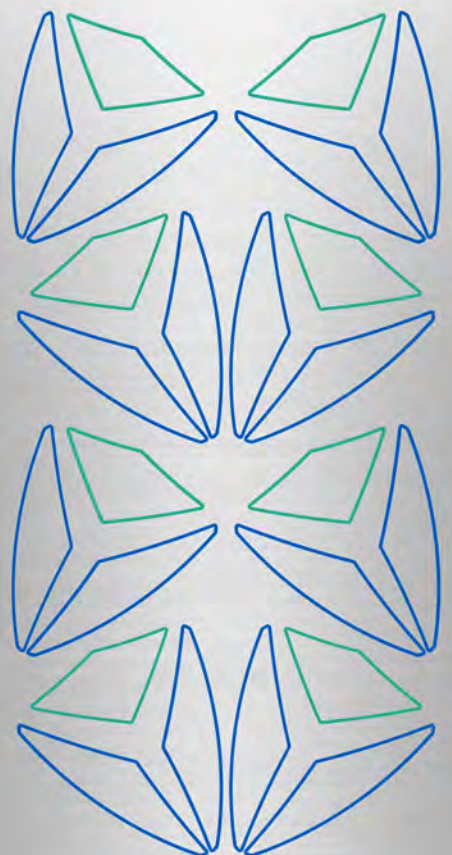




الهيئة السعودية للمحاميين
SAUDI BAR ASSOCIATION



التقرير السنوي

عام مُزدهر وعطاء مُستمر

٢٠١٨
١٤٣٩هـ / ١٤٤٠هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

المحتويات

تمهيد

010	كلمة معالي وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين
011	الهوية المؤسسية
012	حوكمة الهيئة السعودية للمحامين
012	التأسيس
012	الكيانات الإدارية
013	أعضاء مجلس الإدارة
014	اجتماعات مجلس إدارة الهيئة واللجنة التنفيذية
015	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة التنفيذية
017	إحصائيات العام المالي 2018 م

الفصل الأول

أعمال الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي 2018م

030	تمهيد
031	أولاً: التشريعات والسياسات والوثائق الإدارية
035	ثانياً: الترتيبات الإدارية والتطوير المؤسسي

الفصل الثاني

منظومة الهيئة السعودية للمحامين

063	(1) أكاديمية هيئة المحامين
083	(2) لجان المجتمع القانوني
105	(3) مركز الدراسات والأبحاث
115	(4) جمعية هيئة المحامين للعدول الحقوقي
123	(5) مركز هيئة المحامين للتحكيم والتسوية

الفصل الثالث

إنجازات الخطة الخمسية خلال العام المالي 2018م

128	ملخص تنفيذي لمؤشرات الأداء الرئيسة
132	إحصاءات مؤشرات الأداء الرئيسة (KPI)

الفصل الرابع

البيانات والتقارير المالية

144	موارد الهيئة المالية
146	تقرير المخاطر
148	تقرير مراجع الحسابات الخارجي
151	القوائم المالية للهيئة السعودية للمحامين



التمهيد



كلمة معالي وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين

معالي وزير العدل
رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين
د/ وليد بن محمد الصمعاني



الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم، وبعد:
فعمام ماليّ ينقضي بحمد الله، مليء بمزيد من الإنجازات والتطورات التي تقربنا خطوات نحو الرقي إلى تحقيق مستوى توقعات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وبهذه الإنجازات والتطورات أود أن أرفع باسمي واسم زملائي أصحاب الفضيلة والسعادة أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين أسى آيات الشكر والعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين؛ على ما يقدمانه من دعم ومساندة للمرفق العدلي.

إنّ ما حققته الهيئة في العام المالي ٢٠١٨ م من خطط وأهداف في سبيل خدمة مهنة المحاماة، إنما هو ثمرة تعاون وتكاتف جماعي متوج بدعم من الجهات الرسمية التي قدّمت الدعم والمساندة في سبيل تحقيق الهيئة لرسالتها في تطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ومساندتهم لمبادرات الهيئة ومشاريعها، والتي عززت من فرص الإنجاز الحقيقي على أرض الواقع.

وها هي الهيئة تُنْهِي المرحلة الأهم والأكبر وهي مرحلة التأسيس والبناء، وتستعد لفصل آخر من العطاء تتجاوز فيه التحديات؛ لتحقيق رؤية الهيئة المتمثلة في: الارتقاء بالأداء المهني القانوني، وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية؛ ليكون قطاعاً رائداً يُسهم في التنمية، مستعينين بالله عز وجل لتحقيق إنجازات كبرى، مع الامتنان لقيادتنا الرشيدة على ثقتهم المستمرة، ودعمهم اللامحدود للقطاع العدلي.

الهوية المؤسسية

الرؤية



الارتقاء بالأداء المهني القانوني، وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية؛ ليكون قطاعاً رائداً يُسهم في التنمية، وأن تكون مهنة المحاماة خياراً إستراتيجياً لتحقيق العدالة.

الرسالة



بناء مجتمع مهني قادر على تقديم خدمات قانونية احترافية؛ لتحقيق العدالة، وبناء الوطن وتنميته، من خلال تبني أدوات وخطط عمل ومعايير مهنية مستقاة من التجارب الدولية، بما يُمكن الهيئة من القيام بواجباتها بكفاءة وفعالية.

القيم المؤسسية



- ✓ **النزاهة:** نعمل مع جميع أصحاب المصالح بصدق ونزاهة، ونطبق أعلى المعايير الأخلاقية في علاقاتنا مع عملائنا.
- ✓ **الاحترافية:** نسعى لتقديم خدمة مهنية متميزة، وفقاً للممارسات الرائدة لتحقيق العدالة.
- ✓ **العناية:** نتواصل بلغة العطاء، ونولي اهتماماً بأعضائنا والمجتمعات التي نتفاعل ونعمل معها بكفاءة مهنية.
- ✓ **قيمة مضافة للمجتمع:** نسهم في إعطاء خدماتنا قيمةً مضافة لعملائنا، والارتقاء بمجتمعاتنا.

حوكمة الهيئة السعودية للمحامين

التأسيس

تأسست الهيئة السعودية للمحامين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (٣١٧)، وتاريخ: ١٤٣٦/٠٧/٠٨ هـ، الموافق: ٢٤/٠٤/٢٠١٥ م، الذي وافق على تنظيم الهيئة السعودية للمحامين باعتباره النظام الأساس لعملها. وقد هدف تأسيس الهيئة السعودية للمحامين إلى: رفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم، وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية.

الكيانات الإدارية:

للهيئة ثلاثة كيانات إدارية مسؤولة عن حوكمة القرارات فيها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الجمعية العمومية: للهيئة جمعية عمومية تتكون من جميع الأعضاء الأساسيين، وتختص الجمعية العمومية بإقرار اللوائح اللازمة لتنظيم الهيئة، وإقرار الضوابط والمعايير الخاصة بقبول طلبات عضوية الانتساب، وإقرار رسوم العضوية وأي مقابل مالي تتقاضاه الهيئة، وآلية السداد، وانتخاب أعضاء مجلس إدارة الهيئة المنصوص عليهم في التنظيم، والموافقة على حسابات الهيئة الختامية، واعتماد التقرير السنوي للهيئة.

ثانياً: مجلس إدارة الهيئة: يتكون مجلس إدارة الهيئة من (١٢) اثني عشر عضواً، برئاسة وزير العدل، وممثل من وزارة العدل، ووزارة الداخلية ووزارة التجارة والاستثمار، وديوان المظالم، وعضوين من أعضاء هيئة التدريس السعوديين في الجامعات، من الكليات ذات العلاقة يختارهما وزير التعليم، وخمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من الأعضاء الأساسيين في الهيئة، ويكون للمجلس حق ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة لتصريف شؤون الهيئة وتحقيق أهدافها، وتكوين اللجان اللازمة لمساعدة المجلس في ممارسة مهماته، والمشاركة في وضع وتقييم البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة مع الجهات المختصة، وتلقي ما يقدم إلى الهيئة من شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية ومحاولة تسويتها، ووضع قائمة دورية بأسماء المحامين المتبرعين لتقديم المعونة القضائية، والتصرف في أموال الهيئة الثابتة والمنقولة بما يحقق أغراضها، وفقاً لما تحدده اللوائح المالية، وإعداد خطة عمل للهيئة، وإعداد تقرير سنوي عن أعمال الهيئة، وإعداد الحساب الختامي.

ثالثاً: الأمانة العامة للهيئة: جهاز تنفيذي يتكون من عدة إدارات يرأسه الأمين العام، الذي يعينه مجلس الإدارة لتنفيذ قرارات مجلس إدارة الهيئة، وفق صلاحيات مخولة له من قبل مجلس الإدارة وميزانية معتمدة من الهيئة، وللأمين العام تعيين عدد كافٍ من العاملين اللازمين لمساعدته في أداء مهماته، كما أن له صلاحية توزيع المهمات والأعمال على العاملين المرتبطين به، ويدخل في اختصاصات الأمين العام التصديق على صحة توقيعات الأعضاء الأساسيين، ويتولى الأمين العام الأعمال اليومية للأمانة العامة، وإرساء ضوابط الرقابة الداخلية، ومسؤولية إعداد الاستراتيجيات والتقارير المالية الدقيقة، وتقديم تقييم عن أداء الهيئة إلى مجلس الإدارة، ومسؤولية أداء هذه المهام أمام مجلس الإدارة.

أعضاء مجلس إدارة الهيئة



معالي الدكتور وليد بن محمد الصمعاني
رئيساً-وزير العدل



فضيلة الشيخ / عبد الإله بن إبراهيم السليمان
عضوا-ممثل ديوان المظالم



فضيلة الشيخ/ أحمد بن سلطان شير
عضوا-ممثل وزارة العدل



سعادة الأستاذ/ محمد بن عبدالعزيز المطيري
عضوا- ممثل وزارة الداخلية



سعادة الأستاذ/ بدر بن عبدالمحسن الهداب
عضوا- ممثل وزارة التجارة والاستثمار



سعادة الدكتور/ إبراهيم بن محمد الحديثي
عضوا-ممثل هيئة التدريس السعودية في التخصصات القانونية



سعادة الدكتور/ خالد بن محمد اليوسف
عضوا-ممثل هيئة التدريس السعودية في التخصصات الشرعية



سعادة الأستاذ/ عبدالناصر بن عبدالرحمن السحيباني
عضوا-محام ممارس



سعادة الأستاذ/ عبدالله بن عبدالعزيز الفلاح
عضوا-محام ممارس



سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبدالله موسى
عضوا-محام ممارس



سعادة الدكتور/ يوسف بن عبداللطيف الجبر
عضوا-محام ممارس



سعادة الدكتور/ أحمد بن عبدالعزیز الصقيه
عضوا-محام ممارس



سعادة الأستاذ / بكر بن عبد اللطيف الهبوب
الأمين العام-الأمانة العامة

اجتماعات مجلس إدارة الهيئة واللجنة التنفيذية

أولاً: اجتماعات مجلس إدارة الهيئة:

عقد مجلس الإدارة خلال العام المالي 4 أربعة اجتماعات، اثنان منها بالتمرير، واجتماعان كان بالحضور وفقاً للتفصيل الآتي:

الاسم	المسمى	الصفة	1439/06/24هـ 2018/03/12م	1439/08/24هـ 2018/04/24م	1440/3/20هـ 2018/11/28م
			بالتمرير	بالتمرير	حضور
معالي الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني	رئيس مجلس الإدارة	وزير العدل	✓	✓	✓
فضيلة الشيخ/ حمد بن عبد الله الخضير	عضو	ممثل وزارة العدل	✓	✓	انتهت فترته
فضيلة الشيخ/ أحمد بن سلطان شير	عضو	ممثل وزارة العدل	لم يكلف	لم يكلف	✓
فضيلة الدكتور/ عبد الإله بن إبراهيم السليمان	عضو	ممثل ديوان المظالم	✓	✓	✓
سعادة الأستاذ/ محمد بن عبد العزيز المطيري	عضو	ممثل وزارة الداخلية	✓	✓	
سعادة الأستاذ/ بدر بن عبد المحسن الهداب	عضو	ممثل وزارة التجارة والاستثمار	✓	✓	✓
سعادة الدكتور/ إبراهيم بن محمد الحديثي	عضو	ممثل التخصصات القانونية	✓	✓	
سعادة الدكتور/ خالد بن محمد اليوسف		ممثل التخصصات الشرعية	✓	✓	
سعادة الأستاذ/ عبد الناصر بن عبد الرحمن السحيباني	عضو	محام ممارس	✓	✓	✓
سعادة الأستاذ/ عبد الله بن عبد العزيز الفلاح	عضو	محام ممارس	✓	✓	✓
سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبد الله موسى	عضو	محام ممارس	✓	✓	✓
سعادة الدكتور/ يوسف بن عبد اللطيف الجبر	عضو	محام ممارس	✓	✓	✓
سعادة الدكتور/ أحمد بن عبدالعزيز المقيه	عضو	محام ممارس	✓	✓	✓

ثانيًا: اجتماعات اللجنة التنفيذية:

عقدت اللجنة التنفيذية خلال العام المالي 10 عشرة اجتماعات، وفقاً للتفصيل الآتي:

الاسم	1439/05/04 2018/01/21	1439/06/03 2018/02/19	1439/07/01 2018/03/18	1439/08/02 2018/04/18	1439/09/06 2018/05/21	1439/10/10 2018/06/24	1439/11/06 2018/07/19	1439/12/29 2018/09/09	1440/01/21 2018/10/01	1440/04/21 2018/12/27
سعادة الأستاذ/ عبد الناصر بن عبد الرحمن السحيباني	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	
سعادة الأستاذ/ عبد الله بن عبد العزيز الفلاح	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبد الله موسى	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	
سعادة الدكتور/ يوسف بن عبد اللطيف الجبر	✓	✓		✓		✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الدكتور/ أحمد بن عبد العزيز الصقيه	✓	✓	✓		✓		✓	✓		✓

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية

سياسة المكافآت:

أقرت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٨ / ٠٣ / ٢٠١٧ م الإطار العام لحوكمة الهيئة السعودية للمحامين، والذي يضع قواعد تعويضات أعضاء مجلس إدارة اللجان المنبثقة منه، وفقاً لقرار مجلس الوزراء بتحديد ضوابط مكافآت مثل تلك الجهات.

وقد حددت الفقرة (5) من المادة (15) سياسة التعويض وفقاً لما يلي:

«تكون مكافأة أعضاء مجالس الإدارة نظير اجتماعات مجلس الإدارة مبلغاً قدره: (٢,٠٠٠) ألف ريال عن كل جلسة، ويحدد أقصى: (٣٠,٠٠٠) ثلاثين ألف ريال في السنة الواحدة تصرف لكل عضو حضر الاجتماع، ويصرف للقادم من خارج مدينة الاجتماع من غير ممثلي موظفي الدولة مبلغ قدره: (١٥٠٠) ألف وخمسمائة ريال وقيمة تذكرة طيران (درجة أولى) من مدينته إلى مدينة الاجتماع ذهاباً وإياباً، ويعامل موظفو الدولة وفق الأنظمة واللوائح المطبقة عليهم، وتوضح وثيقة «دليل مجلس الإدارة» إجراءات مكافآت أعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه، ويرصد التقرير السنوي جميع التعويضات والمكافآت التي تصرف لكل عضو».



تفاصيل المكافآت

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

مكافأة حضور الاجتماع	الاسم
متنازل عنها 4000	معالي الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني
متنازل عنها 4000	فضيلة الشيخ/ أحمد بن سلطان شير
متنازل عنها 4000	فضيلة الدكتور/ عبد الإله بن إبراهيم السليمان
متنازل عنها 4000	سعادة الأستاذ/ بدر بن عبد المحسن الهداب
متنازل عنها 4000	سعادة الأستاذ/ عبد الناصر بن عبد الرحمن السحيباني
متنازل عنها 4000	سعادة الأستاذ/ عبد الله بن عبد العزيز الفلاج
متنازل عنها 4000	سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبد الله موسى
متنازل عنها 4000	سعادة الدكتور/ يوسف بن عبد اللطيف الجبر
متنازل عنها 4000	سعادة الدكتور/ أحمد بن عبدالعزيز الصقيه

* تحتسب للمشاركة في الاجتماع المنعقد وليس بالتمريض

ثانياً: مكافآت أعضاء اللجنة التنفيذية:

مكافأة حضور الاجتماع	الاسم
متنازل عنها 18000	سعادة الأستاذ/ عبد الناصر بن عبد الرحمن السحيباني
متنازل عنها 20000	سعادة الأستاذ/ عبد الله بن عبد العزيز الفلاج
متنازل عنها 18000	سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبد الله موسى
متنازل عنها 18000	سعادة الدكتور/ يوسف بن عبد اللطيف الجبر
متنازل عنها 16000	سعادة الدكتور/ أحمد بن عبد العزيز الصقيه

* تحتسب للمشاركة في الاجتماع

الوافدين المشتغلين بمهن في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية*:

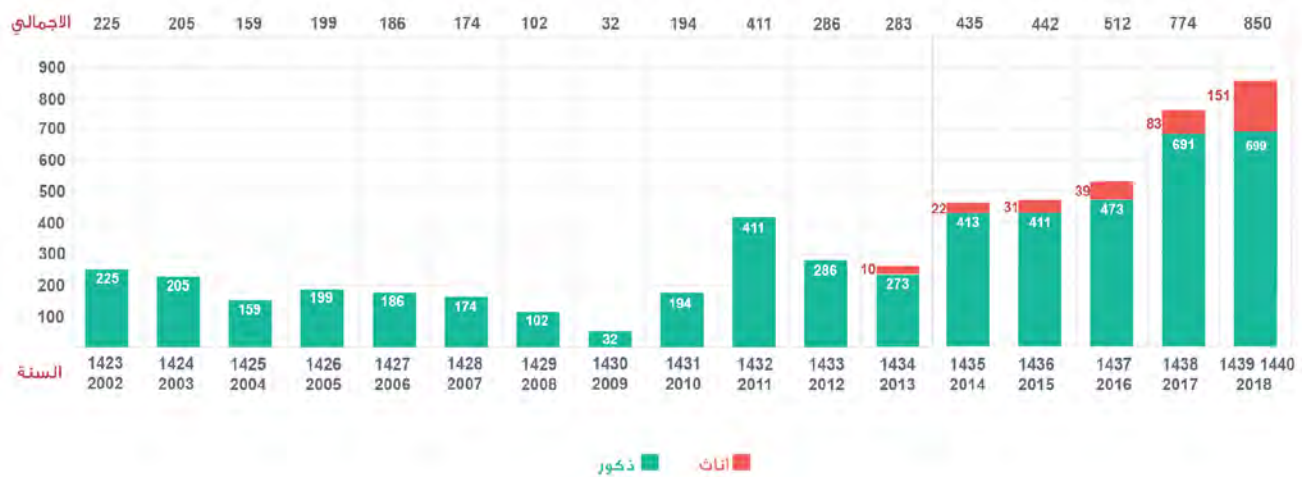
الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
العراق	١٣	اثيوبيا	١	بولندا	١
سوريا	٢١٤	الصومال	٣	استونيا	١
لبنان	١٠٨	نيجيريا	١	سلوفاكيا	٢
الاردن	١٤٤	تشاد	١	امريكا	٨٠
الكويت	١	جنوب افريقيا	٣	كندا	٢٠
اليمن	١٣٣	موريتانيا	٣	المكسيك	١
مصر	٢,٠١٧	مالي	٤	دومينيكا	١
السودان	٥٥٠	ساحل العاج	١	استراليا	٨
المغرب	٤	ارتيريا	٩	نيوزيلندا	٥
الجزائر	٨	بريطانيا	٦٢	الدانمرك	١
تونس	٧	فرنسا	١٤	البرتغال	١
ليبيا	١	هولندا	٤	ايرلندا	١
البحرين	٣	بلجيكا	١	اليونان	١
فلسطين	٢٠	ايطاليا	٢	تركيا	٣
قباثل نازحة	٧	فنلندا	١	قبرص	٢
الصين	٢	المانيا	١٢	كازاخستان	٢
ماليزيا	٤	اسبانيا	١	موريشيوس	٣
اليابان	٢	باكستان	١	افغانستان	١٨
الهند	١				

*حسب بيانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

عدد المسجلين الباحثين عن العمل في بوابة العمل الوطنية (طاقات) تخصص قانون (٦٩٧٣) مسجلاً.
عدد الخريجين من كليات القانون يتراوح سنوياً ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ خريج وخريجة.

المعدل السنوي لتراخيص المحامين

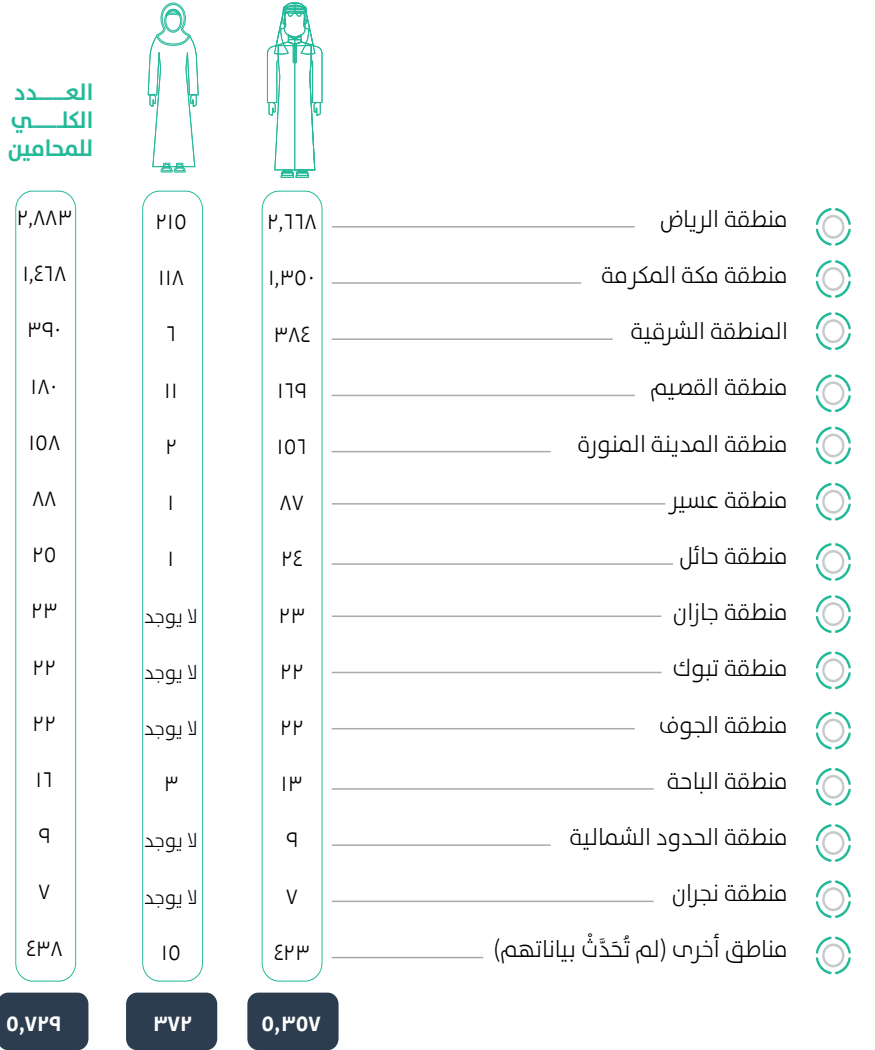
المعدل السنوي لتراخيص المحامين



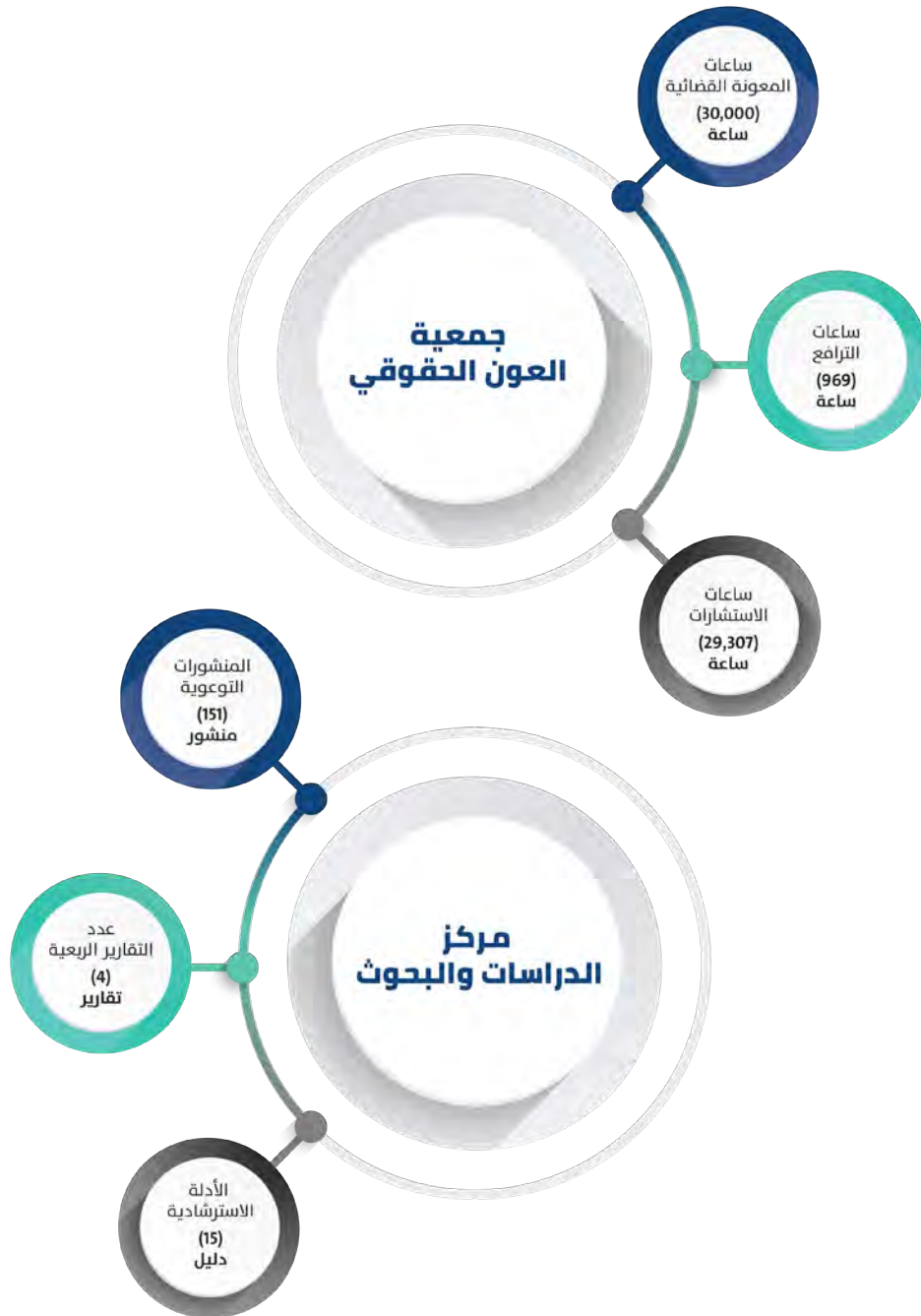


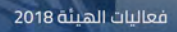
التوزيع الجغرافي للمحامين حسب مناطق المملكة

منذ عام 1423 الموافق 2002 م حتى منتصف عام 1440 هـ الموافق 2018 م

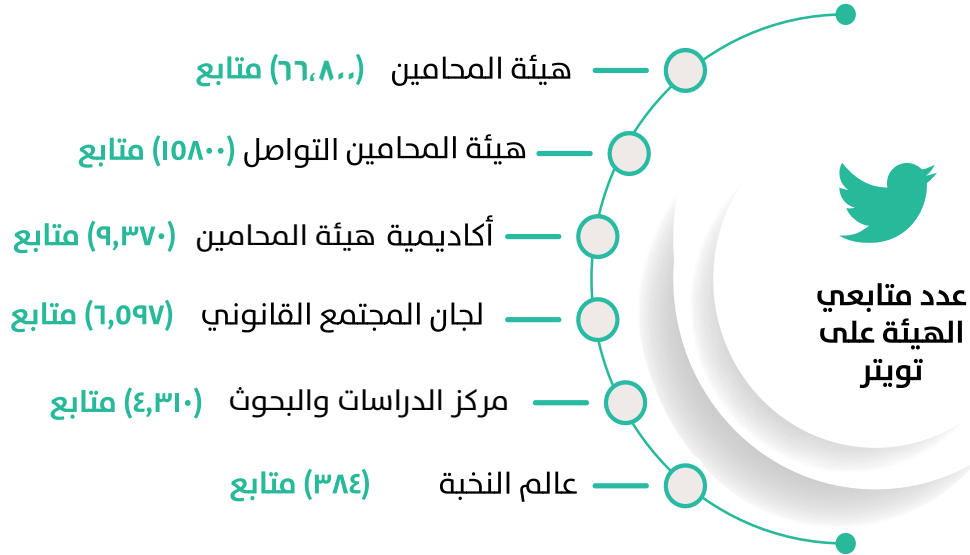
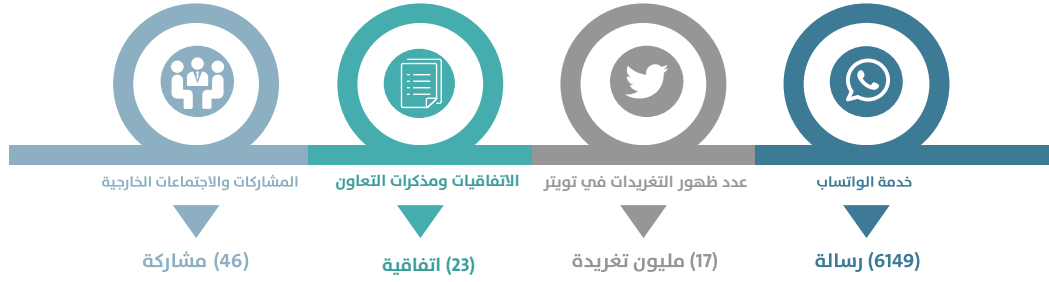


إنجازات الهيئة وفعاليتها خلال العام المالي 2018 م











محامون في الذكرى 2018

تنعي

الهيئة السعودية للمحاميين
SAUDI BAR ASSOCIATION

المحاميين الذين غابوا عن دنيانا وانتقلوا إلى رحمة الله تعالى، سائلين الله لهم
المغفرة والرحمة، وأن ينعم عليهم برضوانه، ويسكنهم فسيح جناته
وإننا لله وإنا إليه راجعون



المحامي
أسامه بن أحمد بن محمد عامر
(رحمه الله)



المحامي الدكتور
إبراهيم بن عبدالعزيز الغصن
(رحمه الله)



المحامي
علي عبد الجليل باحميشان
(رحمه الله)



طالب القانون
أحمد بن عبد الله عبد الرحمن القفاري
(رحمه الله)



المحامي المتدرب
محمد عبد الله عثمان البجادي
(رحمه الله)



الفصل الأول

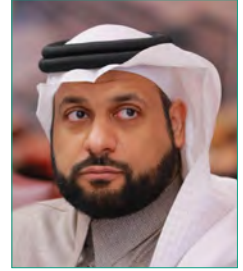
أعمال الهيئة السعودية للمحاميين خلال العام المالي 2018م

- تمهيد
- أولاً: التشريعات والسياسات والوثائق الإدارية
- ثانياً: الترتيبات الإدارية والتطوير المؤسسي



تمهيد

عام مزدهر وعطاء مستمر



الأمين العام

بكر بن عبداللطيف الهبوب

مضت ثلاث سنوات على تعيين أعضاء مجلس الإدارة التأسيس الذي باشر أعماله في ١٤٣٧/٠٣/٢٣ هـ الموافق ٢٠١٦/٠١/٠٣ م، وبدأت منذ ذلك التاريخ قصة عطاء يكتبها التاريخ في بناء كيان مهني وطني، شهد العديد من التحديات لاسيما التحديات المالية، والتي جعلت لهذا الكيان القدرة على التأقلم بالإمكانيات المتاحة وخلق فرص جديدة دون التنازل عن مستوى الجودة. ولقد حظيت الهيئة بدعم لامحدود من زملاء المهنة مكّنها بعد توفيق الله عزوجل على التغلب على كثير من الصعوبات وتحقيق العديد من النجاحات، فجاء عام ٢٠١٨ م تنويعاً لقصة عطاء مزدهر.

يجيء التقرير السنوي للعام المالي ٢٠١٨ تحقيقاً لمبدأ الشفافية؛ ليرصد أبرز الأنشطة والفعاليات والأعمال، والتحديات والبيانات المالية، والتشريعات والإجراءات والقرارات التي اتُخذت خلال العام المنصرم ٢٠١٨ م، إضافة إلى جانب الإفصاح المالي للهيئة الذي يأتي من منطلق مبدأ الإفصاح والشفافية الذي تطبقه الهيئة على أعمالها؛ وفاءً بالمتطلبات النظامية الواردة في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة عشرة من تنظيم الهيئة. واستمراراً لمنهج الشفافية فقد أصدرت الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي ٢٠١٨ م تقارير ربعية؛ توضح أبرز الأنشطة والفعاليات.

وكانت لجان المجتمع القانوني أحد أبرز العلامات الفارقة في عام ٢٠١٨ م ودلالة على التكاتف المهني، وبمثابة شهادة للطريق الذي انتهجته الهيئة في تحقيق العمل الجماعي، وتوزيع العطاء في مختلف مناطق المملكة. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن الهيئة السعودية للمحامين على الطريق الصحيح، ومتأهبة لتحقيق إنجازات أكبر في السنوات القادمة. ونحن ممتنون لكل من ساهم في بناء هذا الكيان الوطني ليكون منارة مهنية يفخر بها أبناءه.

أولاً: التشريعات والسياسات والوثائق الإدارية

أصدرت الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي 2018م مجموعة من السياسات واللوائح والقرارات التي من شأنها تنظيم المهنة، ومن أبرز تلك التشريعات والسياسات ما يلي:

مشروع لائحة المعونة القضائية:

وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين على مشروع لائحة المعونة القضائية، بعد استطلاع آراء الجمهور من خلال مركز استطلاع العموم، وأصدر المجلس قراره باعتماد اللائحة استرشادياً، وذلك بهدف تنظيم تقديم العون الحقوقي والمشورة الفنية. وقد استهدفت اللائحة تيسير التمثيل القانوني لكل ذي حق بواسطة ممثل عنه، من خلال منح المعسر المعونة القضائية، وللحلول دون جعل العسر المادي عائقاً بين أصحاب الحقوق وبين تمثيلهم وكيل ينوب عنهم، بالحرص على تقديم المساعدة اللازمة لكل من تتوافر فيه شروط المعونة القضائية، من خلال تكليف أحد المحامين مهمة المرافعة والمدافعة، وتقديم المشورة اللازمة لإبصال الحقوق. وقد أُعدت اللائحة وفقاً لأعلى الممارسات الدولية والتجارب الحديثة، وقد احتوت اللائحة على (١٥) مادة لتحديد صلاحياتها وبنودها، وقد تضمنت هذه اللائحة: مبادئ المعونة القضائية، ومفهومها، وشروط الحصول عليها، ونطاقها، ومُسقطات عدم الحصول عليها، وجهات طلبها، وإجراءات طلبها في القضايا الجزائية، قضايا الأموال الشخصية، والقضايا المدنية. كما تضمنت التزامات المحامين، ومسؤولياتهم الاجتماعية، وواجباتهم وحقوقهم تجاهها، وكيفية المشاركة في تقديمها، والتنسيق المشترك مع وزارة العدل لتقديم المعونة القضائية.

لائحة العيادة القانونية:

وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين على إصدار لائحة العيادة القانونية، بعد استطلاع آراء الجمهور من خلال مركز استطلاع العموم، وأصدر المجلس قراره باعتماد اللائحة نافذة بداية من تاريخ (١٤٣٩/٨/٨ هـ) الموافق: (٢٠١٨/٤/٢٤ م)، وذلك بهدف تنظيم العمل داخل المراكز والكليات الجامعية، وتنظيم التدريب التعاوني، والاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية في الجامعات وفق تراخيص نظامية تصدرها الهيئة.

كما استهدفت تعزيز التدريب والتعليم القانوني من خلال إطلاع طلاب كلية الشريعة والقانون على تلك الأعمال وإشراكهم ومشاركتهم فيها؛ من أجل رفع كفاءتهم ومهاراتهم القانونية، وتسهيل دخولهم إلى سوق العمل في قطاع المحاماة والخدمات القانونية.

وقد أُعدت هذه اللائحة وفقاً لأعلى الممارسات الدولية والتجارب الحديثة، وعُرضت للجمهور لإبداء الرأي والمشورة حيالها، مع الأخذ في الاعتبار الآراء والملاحظات الواردة حيالها، وقد احتوت لائحة العيادة القانونية على (١٠) مواد لتحديد صلاحياتها وبنودها، متضمنة مفهوم العيادة القانونية وأهدافها والمستفيدين من خدماتها. كما تضمنت شروط ترخيص العيادة القانونية وكيفية إدارتها وشروط التحاق المتدرب بها، والحديث عن الإشراف المهني والخبرة العملية والاختبار المهني.

قواعد التدريب القانوني في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية:

وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين على إصدار قواعد التدريب القانوني في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، بعد استطلاع آراء الجمهور من خلال مركز استطلاع العموم، وأصدر المجلس قراره باعتماد اللائحة استرشادياً لحين إلزام بعضوية الهيئة، وذلك بهدف تنظيم العمل في مكاتب المحاماة والإدارات القانونية بالقطاع الحكومي أو الخاص، وفق اشتراطات ومعايير مهنية تضمن الحد الأدنى من الخبرة المطلوبة للممارسة المهنية.

وقد أعدت هذه القواعد وفقاً لأعلى الممارسات الدولية والتجارب الحديثة، وعُرضت للجمهور لإبداء الرأي والمشورة حيالها، مع الأخذ في الاعتبار الآراء والملاحظات الواردة حيالها، وقد احتوت لائحة قواعد التدريب القانوني على (١٠) مواد لتحديد صلاحياتها وبندوها، وقد تضمنت: اشتراطات التدريب، وشروط المتدرب ونطاق التدريب ومكانه واختبار التأهيل والقيد في سجل المتدربين، والخطة التدريبية والحقوق والالتزامات التدريبية، والتزامات المنشأة، والمخالفات والتسويات الناشئة عن التدريب.

لائحة لجان المجتمع القانوني:

وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين على إصدار لائحة لجان المجتمع القانوني، وأصدر المجلس قراره باعتبار اللائحة نافذة بداية من تاريخ (١٤٣٩/٨/٨ هـ) الموافق: (٢٠١٨/٤/٢٤ م)، وذلك بهدف ترسيخ مبدأ الحوكمة في قرارات الهيئة السعودية للمحامين، والوفاء بأهداف تنظيمها، وتعزيز التواصل المهني والاجتماعي بين أفراد المجتمع القانوني.

وقد استهدفت هذه اللائحة وضع الضوابط والمعايير اللازمة لإجراءات وأحكام عمل لجان المجتمع القانوني، بهدف توثيق أوأصر التواصل المهني والاجتماعي في مختلف المناطق الإدارية، ومساندة الهيئة في إيصال رسالتها للمجتمع وتحقيق أهداف تنظيم الهيئة، والتواصل الفعال مع أصحاب المصالح والمستفيدين من الخدمات التي تقدمها الهيئة، والعمل على تلمس احتياجات المجتمع القانوني في مختلف مناطق المملكة وتعزيز التواصل مع اللجنة التنفيذية التي ترفع المقترحات لمجلس إدارة الهيئة، وتكوين كفاءات إدارية قادرة على تقديم الخدمات المهنية للمجتمع القانوني، ومؤهلة لعضوية مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين.

وقد أعدت هذه القواعد وفقاً لأعلى الممارسات الدولية والتجارب الحديثة، وعُرضت للجمهور لإبداء الرأي والمشورة حيالها، مع الأخذ في الاعتبار الآراء والملاحظات الواردة حيالها، وقد احتوت لائحة لجان المجتمع القانوني على (١١) مادة لتحديد صلاحياتها وبنائها، وتضمنت: أهداف تأسيس لجان المجتمع القانوني وصلاحيات تلك اللجان، وأسس تشكيلها وإدارتها. كما تضمنت معالجة التكاليف ومصاريف اللجنة، وأحكام الاستقالة والإقالة، وضوابط اجتماعات اللجان والتزامات أعضائها، وبيان اللجان وأحكام تعارض المصالح.

لائحة اللجنة الاستشارية:

وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين على إصدار لائحة اللجنة الاستشارية، وأصدر المجلس قراره باعتبار اللائحة نافذة اعتباراً من تاريخ (١٤٣٩/٨/٨ هـ) الموافق (٢٠١٨/٤/٢٤ م)، وذلك بهدف المساهمة في تقديم الرأي والمشورة والتوصيات حيال ما يُعرض عليها من بعض المهام المتعلقة بالشأن المهني، والتي تخضع في عملها لرقابة وإشراف اللجنة التنفيذية وتسترشد اللجنة بآرائها ودراساتها.

وقد أُعدَّت هذه اللائحة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والتجارب الحديثة، وقد احتوت لائحة اللجنة الاستشارية على (٩) مواد لتحديد صلاحياتها وبنودها، وقد تضمنت محتوياتها: إنشاء اللجنة وأغراضها، وصلاحياتها وكيفية تشكيلها، واللجان الفرعية وفرق العمل. كما تضمنت تكاليف ومصاريف اللجنة، ومكافآت أعضائها، وأحكام الإقالة والاستقالة، وإدارة الاجتماعات، وسرية أعمال اللجنة وأحكام تعارض المصالح.

لائحة تصنيف المحامين:

أصدر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين لائحة تصنيف المحامين، بعد توصية اللجنة التنفيذية عليها، وذلك بهدف تعزيز قدرات مكاتب المحاماة المحلية، وتكوين كيانات قوية وطنية قادرة على تقديم خدمات قانونية احترافية منافسة، ويعتمد التقدم في التصنيف على سنوات خبرة الممارسة المهنية، وستعرض اللائحة على الجمعية العمومية التي تصوت عليها وتعتمد بموافقة وزارة العدل.

وقد احتوت لائحة تصنيف المحامين على (١٣) مادة إضافة إلى ملحق في نهاية اللائحة لتحديد صلاحياتها وبنودها، وقد تضمنت محتوياتها: تعريفات خاصة بالتصنيف، والمبادئ العامة لتصنيف المحامين، وسجل التصنيف وإجراءاته، وتصنيفات المهني الممارس، والتصنيف المهني التخصصي للممارس القانوني، وعناصر التصنيف المهني للمنشأة القانونية ودرجاتها، ومكونات لجنة التصنيف وتعليقه وإعادته وضوابط إلغائه، ثم ملحق تفاصيل معايير تصنيف المنشآت القانونية.

الاعتماد المهني السعودي للمحامين:

اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين برنامج الاعتماد المهني السعودي للمحامين (Saudi Accreditation Standards for Lawyers)، وتعرف اختصاراً بـ SASL. وهو برنامج تقدمه الهيئة السعودية للمحامين يتضمن وضع إطار وطني موحد يضمن تأهيل الحقوقي لممارسة مهنة المحاماة والاستشارات الشرعية القانونية، وهو موجه للمحامين والممارسين القانونيين في المملكة العربية السعودية. ويهدف البرنامج إلى التحقق من حصول الممارسين على التأهيل اللازم من المعرفة والمهارة المطلوبة لمزاولة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية، والتحقق من الحد الأدنى من المتطلبات النظامية لممارسة المحامين لمهنتهم وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية، وذلك وفقاً لنظام المحاماة والأنظمة المرعية الأخرى. ويعد هذا البرنامج أحد المتطلبات الأساسية للتصنيف المهني، والتسجيل في برامج الزمالة القانونية التخصصية، كما أنه يعد القاعدة الأساسية لبرامج التعليم المهني المستمر.

برنامج التعليم المهني المستمر:

يتضمن برنامج الاعتماد المهني السعودي للمحامين القواعد الأساسية لبرنامج التعليم المهني المستمر، الذي يعد ركيزة لاستمرار الاعتماد المهني، وضمان تحقق استدامة المعرفة والمهارة طيلة فترة سريان شهادة الاعتماد المهني السعودي للمحامين، وبذلك فإن البرنامج هو رحلة تأهيل مستمرة تسعى لتحقيق ما يلي:

١. رفع مستوى الترخيص لممارسة مهنة المحاماة محلياً بوضع ضمانات للالتزام المحامين بالمعايير المهنية لممارسة الأعمال، والوفاء باشتراطات الجهات التنظيمية الأخرى.
٢. رفع تصنيف المملكة القانوني دولياً، فيما يتعلق بضوابط الترخيص لممارسة نشاط المحاماة والاستشارات القانونية وصناعة الخدمات، حيث أعد هذا البرنامج وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، ومدقق من قبل هيئات وجهات محلية ودولية مختصة.
٣. البرنامج يؤهل المملكة للاعتراف بالاعتماد المهني السعودي للممارسة في دول أخرى بعد اجتياز اختبارات محددة.
٤. موازنة التأهيل بالتدريب المستمر مما يضمن ديمومة المعرفة وحماية المستفيد، وارتباط التصنيف بمعايير موضوعية يمكن قياسها.
٥. استدامة ضوابط الترخيص طيلة فترة سريان مدة القيد في سجل الممارسين.
٦. رفع مستوى الالتزام بنظام المحاماة والأنظمة ذات الصلة بتقديم الاستشارات القانونية في القطاع الحكومي والخاص.
٧. الحصول على قاعدة بيانات دقيقة وشاملة تمكن متخذي القرار من إصدار التشريعات التي ترفع مستوى الممارسة وتعالج الفجوات فيها مستقبلاً.
٨. حماية المهنة من الممارسات الخاطئة، وتوفير الحماية للقطاع من الممارسات غير العادلة، وزيادة نسبة الكفاءات الوطنية للعمل محلياً ودولياً.
٩. رفع كفاءة الجهود الرقابية على الممارسين ومنتحلي المهنة، وتصحيح اقتصاديات قطاع الخدمات القانونية.
١٠. معالجة فجوات المهنة الناشئة عن التأهيل الأكاديمي والممارسة المهنية، مما يساعد حديثي التخرج على اكتساب المعرفة الاحترافية في وقت وجيز، ويحسن مستوى تلاحق المعرفة بالخبرة.

اعتماد القوائم المالية لعام 2017 م:

وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين على اعتماد القوائم المالية لعام ٢٠١٧ م، الذي قدم من قبل الأمانة العامة، وعرض ونُوقش مع اللجنة التنفيذية، وصوتت الجمعية العمومية بالموافقة عليه.

اعتماد التقرير السنوي للعام المالي 2017م:

وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين على اعتماد التقرير السنوي للعام المالي، الذي قدم من قبل الأمانة العامة، وعرض ونُوقش مع اللجنة التنفيذية، وصوتت الجمعية العمومية بالموافقة عليه.

السياسات المنظمة لعمل مقار الهيئة:

أصدرت الهيئة السياسات المنظمة لعمل مقار الهيئة بتاريخ (٢٦ / ١١ / ١٤٣٩ هـ) الموافق: (٨ / ٨ / ٢٠١٨ م) وقد استهدفت هذه اللائحة حسن تسيير وإدارة عمل المراكز والفروع التابعة للأمانة العامة، وضمان إجراءات عملها بما يتسق مع السياسة العامة للهيئة، وائتلاف حوكمة الإجراءات والتصرفات فيها، لتكون وفقاً للسياسات الإدارية والمالية للهيئة. وقد احتوت السياسات المنظمة لعمل مقار الهيئة على (٧) مواد لتحديد صلاحياتها وبنودها، وقد تضمنت محتوياتها: مقار تمثيل الهيئة، والارتباط التنظيمي، والإشراف العام على مقار تمثيل الهيئة، والإجراءات الإدارية، والمهام الإدارية للمسؤول عن مقار تمثيل الهيئة، والسياسات الداخلية لمقار تمثيل الهيئة، وإدارة التواصل.

السياسات المنظمة لماراثون التطوع القانوني:

أصدرت الهيئة السياسات المنظمة لماراثون التطوع القانوني بتاريخ (٢٦ / ١١ / ١٤٣٩ هـ) الموافق: (٨ / ٨ / ٢٠١٨ م) واعتبرت نافذة القرار بالتاريخ نفسه، وقد استهدفت هذه اللائحة تسهيل حصول المواطنين والمقيمين على أرض المملكة على خدمات قانونية مؤهلة، وتوفير الدعم للمحامين والمستشارين القانونيين؛ لتقديم ساعات تطوعية في ماراثون التطوع القانوني. وقد احتوت السياسات المنظمة لماراثون التطوع القانوني على (٨) مواد لتحديد صلاحياتها وبنودها، وقد تضمنت محتوياتها: شروط الواجب توفرها في المتطوع، وطريقة التقديم في ماراثون التطوع، والإشراف المهني، وأخلاقيات المتطوع، وساعات التطوع، والمشاركة التطوعية للمنشآت، ورعاية الماراثون التطوعي.

ثانياً: الترتيبات الإدارية والتطوير المؤسسي

استحداث منصب مساعد الأمين العام لشؤون المحامين:

وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين على استحداث منصب مساعد الأمين العام لشؤون المحامين، بناءً على اقتراح الأمين العام، وتوصية اللجنة التنفيذية بذلك، وذلك بهدف التواصل مع المحامين ومتابعة قنوات التفاعل في لجان المجتمع القانوني، ومساعدة الأمين العام في مهام عمله وتنفيذ توجهاته؛ والنيابة عنه حال غيابه، والمشاركة في إدارة التفاعل المهني



للجان المجتمع القانوني، والمشاركة في مهام إعداد خطة العمل والموازنة السنوية، ووضع مؤشرات الأداء، ومتابعة تنفيذ الخطة وفق الموازنة المقررة والمؤشرات، والمشاركة في مراجعة برامج التأهيل والتدريب والمشاريع وتحليلها وتطويرها، وغيرها من المهام التي توكل إليه من قبل الأمين العام. وقد أوصت اللجنة التنفيذية بالمصادقة على ترشيح الأمين العام لسعادة الدكتور/ مروان بن مرزوق الروقي لتولي منصب مساعد الأمين العام؛ واعتمد مجلس الإدارة ذلك بتاريخ (٢٤ / ٠٨ / ١٤٣٩ هـ) الموافق (٢٤ / ٠٤ / ٢٠١٨ م).

تأسيس جمعية محامين دول طريق الحرير:

قام نائب وزير العدل الصيني شونغ شونغوا بزيارة إلى الهيئة السعودية للمحامين برفقة وفد عدلي ودبلوماسي رفيع المستوى لبحث مجالات التعاون القانوني والتوعية القانونية، وذلك بعد توقيع مذكره تعاون مشترك بين وزارة العدل ونظيرتها الصينية في إطار تبادل المعلومات والخبرات في المجال القانوني والقضائي، وإيجاد أفضل السبل لتحقيق التعاون عن طريق تبادل المعلومات والوثائق في المجال القانوني، والعمل الإداري القضائي، وتبادل وفود البلدين وعقد الندوات، وتنظيم المؤتمرات والاجتماعات وجلسات الحوار. واستمع نائب وزير العدل الصيني شونغ شونغوا إلى شرح لأعمال ومبادرات الهيئة السعودية للمحامين، وجرت مناقشة جوانب الاهتمام المشترك، والإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بإجراءات الترخيص وطبيعة الممارسة القانونية والإحصائيات المتعلقة بذلك؛ حيث أوضح معالي نائب وزير العدل الصيني أن جمهورية الصين الشعبية تعزز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، وتولي اهتماماً بالغاً نظراً لطبيعة العلاقات الطيبة بين البلدين وحجم التعاون والتبادل الاقتصادي المشترك، مشيراً إلى تطوير التعاون المشترك في شأن (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) و(مبادرة طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين) من جانب آخر دعا معالي نائب وزير العدل الصيني الهيئة السعودية للمحامين للانضمام كعضو مؤسس لمبادرة تأسيس «جمعية محامين لدول طريق الحرير» (Belts and Road International Law Association) التي تبرمها جمعية المحامين الصينيين مع هيئات المحامين في البلدان الواقعة ضمن طريق الحرير، وتوقيع مذكره تعاون بين الجهتين، موضحاً معاليه أن جمعية المحامين الصينيين تأسست لحماية كرامة الدستور والقانون، وحماية العدالة، وأن يكون المحامون أمناً للمهنة القانونية وأن يلتزموا بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك؛ للدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة وتعزيز الكفاءة المهنية للمحامين الذي يبلغ تعدادهم نحو (٤٠٠) ألف محامٍ يعملون في مختلف المقاطعات الصينية. ففي العام ٢٠١٣م أطلقت الصين سياسات لزيادة التجارة والتنمية الدولية في (٥٠) دولة، والمعروفة باسم مبادرة طريق الحرير، وستعمل المشروعات التي تنفذ في هذا الإطار على توسيع التعاون الدولي والتنمية مع أكثر من مئة دولة مشاركة ورابطة دولية.



وتعمل الهيئة السعودية للمحامين مع جمعية المحامين الصينية لوضع إطار عمل مشترك، والتشاور بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، واحترام مصالح كلا الطرفين، وتعزيز الثقة المتبادلة والتعاون المثمر؛ بهدف تحقيق التنمية والازدهار المشترك، بحيث تشمل مجالات التعاون: تعزيز توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في البلدين استناداً إلى قوانين الطرفين الوطنية، وتعزيز التعاون في مبادرة الحزام، وتحقيق الأهداف التنموية الإستراتيجية للطرفين، وتعزيز العلاقات والتبادل المعرفي، ورفع مستوى الشراكة بين الطرفين، وتعزيز آليات التعاون الثنائي القائمة بين الطرفين، وتنفيذ مبادرات مشتركة في مجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك، ومنها السماح المتبادل بترجمة المقالات والإصدارات التي تنشر في مواقعهما الإلكترونية، واكتشاف وتطوير برامج تدريب قصيرة لأعضاء الهيئة على مواضيع تخص الأعضاء، بما يتوافق أكاديمياً مع خبرة ممثل جمعية المحامين الصينية، وتبادل الدعوات إلى المؤتمرات والمعارض وحلقات النقاش وورش العمل.

اعتراف هيئة المستشارين البريطانية SRA:

سعت الهيئة السعودية للمحامين ضمن مساعيها لتنفيذ مبادراتها التنفيذية الرامية لتبوء المملكة العربية السعودية والمحامي السعودي المكانة التي تتواءم مع اقتصاديات المملكة، وتطلعات التنمية التي تشهدها في مختلف المجالات إلى الحصول على اعتماد هيئة المستشارين البريطانية SRA لتأهيل أعضاء الهيئة السعودية للمحامين ضمن قائمة المحامين المؤهلين والدول المعتمدة للتقديم على برنامج تحويل المحامين المؤهلين Qualified Lawyers Transfer Scheme الذي يؤهل من اجتازه للترخيص بممارسة الاستشارات القانونية في بريطانيا، كما يحظى الحاصل على هذا الترخيص باعتراف دولي بالمهارات القانونية التي تمكنه من التعامل مع الصفقات التجارية، والتعاملات ذات الطابع الدولي المتعلقة بالقانون العام Common Law.



مذكرات واتفاقيات التفاهم والتعاون

أبرمت الهيئة السعودية للمحامين عدداً من مذكرات واتفاقيات التفاهم والتعاون التي تنسجم مع استراتيجيتها وتعزز تحقيق مبادراتها ومشاريعها، ومن أبرز تلك المذكرات:

الوثيقة	الجهة
مذكرة تعاون	جمعية المحامين الأمريكية
مذكرة تفاهم	غرفة الرياض
اتفاقية خدمات	شركة داتا فلو الدولية
اتفاقية تعاون	وزارة التعليم
اتفاقية إطارية	مؤسسة البريد السعودي
مذكرة تفاهم	جمعية ذوي شهداء الواجب
اتفاقية تعاون	مركز المعلومات الوطني
مذكرة تفاهم	المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي
مذكرة تفاهم	تكامل القابضة
مذكرة تفاهم	مجلس الشورى
اتفاقية إطارية	شركة العلم لأمن المعلومات
اتفاقية إطارية	جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره
اتفاقية تعاون	المركز الوطني للقياس
مذكرة تعاون	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
مذكرة تفاهم	أكاديمية القانون (AOL)
مذكرة تفاهم	المركز السعودي للتحكيم التجاري
مذكرة تفاهم	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
اتفاقية	معهد الإدارة العامة
مذكرة تفاهم	جامعة الملك سعود



تصديق الوثائق الموقعة من المحامين:

أطلقت الأمانة العامة للهيئة السعودية للمحامين عبر موقعها الإلكتروني خدمة تصديق الوثائق الموقعة من المحامين، وذلك بهدف تصديق الوثائق والمستندات الممهورة بتوقيع المحامي، وقد حصلت الهيئة على موافقة وزارة الخارجية على اعتماد تصديق الهيئة في الوثائق التي تصادق عليها بحيث تعتمد لأغراض تصديق وزارة الخارجية.



تصديق الوثائق الموقعة من المحامين



توفر الهيئة السعودية للمحامين خدمة التصديق على الوثائق الممهورة بتوقيع المحامي؛ لإقرار بصحة توقيعه دون مسؤولية عن محتوى الوثيقة.
ويعد تصديق الهيئة أحد الاشتراطات لمصادقة وزارة الخارجية لإعطاء الوثائق الصلاحية القانونية للاستخدام خارج حدود المملكة العربية السعودية دولة المنشأة لها.

تصديق الوثائق التجارية



لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على قواعد تصديق الوثائق المنشورة على موقع الهيئة الإلكتروني



افتتاح فرع الهيئة بجدة:

بناءً على مُوافقة مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين تم افتتاح فرع الهيئة السعودية للمحامين بجدة بتاريخ (٢٠١٨/٠٨/٠٨م) ، بعد اكتمال أعمال التأسيس الإنشائية، ويقدم الفرع خدماته للجمهور في منطقة مكة المكرمة، ويكون مقراً لاجتماعات وفعالية المجتمع القانوني للمنطقة.



مركز اتصال بالمنطقة الشرقية:

وقعت الهيئة السعودية للمحامين متمثلة في نائب رئيس مجلس الإدارة الأستاذ/ عبدالله الفلاج مذكرة تفاهم مع كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل بالأحساء، تتضمن عدة مجالات تعاون؛ لتعزيز التواصل المهني والعلمي، وإطلاق مركز اتصال للهيئة في الأحساء بإشراف لجنة المجتمع القانوني بالمنطقة الشرقية.



توطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية:

أبرمت الهيئة السعودية للمحامين مذكرة تعاون بينها وبين وزارة العمل السعودية؛ بحيث تسهم في زيادة مشاركة الكوادر الوطنية في سوق العمل، وقد تضمنت المذكرة توفير قاعدة معلومات شمولية عن القطاع بما يحقق التشخيص والتحليل الدقيق لأوضاع القطاع، والعمل على تحديد نسب التوطين والمستهدف تحقيقها حتى ٢٠٢٠.



التحقق من مؤهلات المستشارين القانونيين الوافدين:

أطلقت الهيئة السعودية للمحامين عبر موقعها الإلكتروني خدمة التحقق من مؤهلات المستشارين القانونيين الوافدين، وذلك لتسهيل إجراءات توثيق المؤهلات العلمية للوافدين؛ ليتمكنوا من إصدار رخصة العمل وهوية المقيمين. وتأتي هذه المبادرة ضمن مبادرات التوطين الجديدة لمعالجة المشكلات التي تواجهها سوق العمل السعودية، وبما يكفل تنظيمها، خصوصاً بعد انتهاء حملة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة الأولى، ويأتي ذلك أيضاً استجابة لمخاطبة وزارة الداخلية للجهات المختصة بتعديل مهن المقيمين بعدم تعديل مهنة أي مقيم إلا بوجود مؤهل يتناسب والمهنة المراد التعديل إليها، وكذلك وجود النشاط لدى المنشأة التي يعمل فيها الوافد وتوافق النشاط مع المهنة. وسيكون للمبادرة دور رئيس في تنظيم استقطاب وتصنيف العمالة الوافدة، وتيسير تطبيق آليات الفحص المهني في المملكة، مما يزيد من جودة المهارات الوافدة على البلاد وجودة الخدمة المقدمة، كما لهذا الإطار دور في الزيادة من جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية، حيث يكون هذا الإطار هو المرجعية الأساسية للشركات الأجنبية، بحيث يعين المستثمر على معرفة القوى العاملة المسجلة ومستوياتها المهنية.

جائزة أفضل إدارة للمجتمع القانوني لعام 2018:

أطلقت الهيئة السعودية للمحامين جائزة أفضل إدارة للمجتمع القانوني لعام ٢٠١٨؛ وذلك سعياً للتميز المؤسسي والرقى في إدارة الأنشطة المهنية، وحثاً منها على رفع مستوى التنافسية بين لجان المجتمع القانوني.

جائزة أفضل إدارة للمجتمع القانوني

سعيًا للتميز المؤسسي، والرقى في إدارة الأنشطة المهنية، وحثاً على رفع مستوى التنافسية بين لجان المجتمع القانوني، تطلق الهيئة السعودية للمحامين جائزة أفضل لجنة مجتمع قانوني للعام ٢٠١٨م.



تشكيل اللجنة الاستشارية:

شكّلت الهيئة السعودية للمحامين لجنةً استشارية لتفعيل التواصل بينها وبين المشاركين في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية في المملكة بمختلف شرائحهم، ولإيجاد آلية منظمة لذلك؛ لتعزيز أداء الهيئة لمهامها وتحقيق أهدافها. وستعمل هذه اللجنة على تقديم التوصيات والمقترحات لأي موضوعات تسند إليها، ومناقشة الموضوعات والمقترحات التي يقدمها أصحاب العلاقة بالقطاع، وكذلك إبداء الرأي والتوصية في كل ما من شأنه المساهمة في تطوير المهنة وحمايتها، وستمارس اللجنة أعمالها بصفتها جهة استشارية للجنة التنفيذية.

وتتعدد اللجان الاستشارية بحسب المهام المسندة لها، وتضم في عضويتها عدداً من الأعضاء غير المتفرغين من الخبراء، والتنفيذيين والمختصين والأكاديميين من ذوي الخبرة والكفاءة اللجنة الاستشارية لجودة بيئة أعمال المنشآت القانونية.

مهام اللجنة:

تقديم المشورة لكل ما من شأنه رفع بيئة المنشآت القانونية، والارتقاء بجودة الأعمال المقدمة، ومن ذلك على سبيل المثال:

- معايير هيكلية المنشآت القانونية.
- معايير هيكلية تشغيل المنشآت القانونية.
- الممارسات الرائدة في إدارة المنشآت القانونية.
- تصنيف وحوكمة المنشآت القانونية.
- تطوير رأس المال البشري في المنشآت القانونية.
- معايير خدمة العملاء وسلوكيات التعامل.

وتضم في عضويتها:

فريق الخبراء:

١. أ. محمد بن أحمد بن عبدالله الزامل.
٢. د. عبد العزيز بن حمد بن حميد الفهد.
٣. د. وليد بن ناصر بن صالح النويصر.
٤. د. علاء بن عبد الحميد بن عبد الرؤوف ناجي.
٥. د. سعود بن عبدالله بن عبد الله العماري.
٦. د. قيصر بن حامد بن حسن مطاوع.
٧. د. فهد بن محمد الماجد.



الفريق التنفيذي:

- أ. محمد بن أحمد بن عبدالله الزامل.
- أ. زياد بن سمير بن حسن خشيم.
- أ. يزيد بن عبد الرحمن بن ناصر الطعيمي.
- د. أحمد بن غازي بن فيصل بصراوي.
- أ. فراس بن إبراهيم بن يوسف طرابلسي.
- أ. محمود بن محمد الحافظ الشنقيطي.
- أ. عبد العزيز بن عبدالله بن عبد العزيز الخريجي.



اللجنة الاستشارية

بيئة أعمال المنشآت القانونية

وفقاً للصلاحيات الواردة في لائحة اللجنة الاستشارية،
تعين اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس الإدارة الآتية
أسماءهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لجودة بيئة أعمال
المنشآت القانونية اعتباراً من ١٩/١١/١٤٣٩هـ الموافق ٢٠١٨/٠٨/٠١

**مهام
اللجنة**

تقديم المشورة لكل ما من شأنه رفع بيئة المنشآت القانونية والارتقاء بجودة الأعمال المقدمة ومن ذلك على سبيل المثال:

- معايير هيكلة المنشآت القانونية.
- معايير هيكلة تشغيل المنشآت القانونية.
- الممارسات الرائدة في إدارة المنشآت القانونية.
- تصنيف وحوكمة المنشآت القانونية.
- تطوير رأس المال البشري في المنشآت القانونية.
- معايير خدمة العملاء وسلوكيات التعامل.

- أ. محمد بن أحمد الزامل
- د. عبد العزيز بن حمد الفهد
- د. وليد بن ناصر النويصر
- د. علاء بن عبد الحميد ناجي
- د. سعود بن عبدالله العماري
- أ. زياد بن سمير خشيم
- أ. يزيد بن عبد الرحمن الطعيمي
- د. قيصر بن حامد مطاوع
- د. فهد بن محمد الماجد
- د. أحمد بن بصراوي
- أ. فراس بن إبراهيم طرابلسي
- أ. محمود بن محمد الشنقيطي
- أ. عبد العزيز بن عبدالله الخريجي

تطوير الموقع والخدمات الإلكترونية:

طورت الهيئة السعودية للمحامين موقعها الإلكتروني والخدمات الإلكترونية من خلاله؛ بحيث تسهل عملية التواصل مع جمهور المحامين؛ ومن أهمها: خدمة دفع رسوم العضوية إلكترونياً، وخدمة التصديق على الوثائق، وخدمة استقبال الشكاوى التي تقع في نطاق أحكام نظام المحاماة ولوائحه التنفيذية من شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية، ومحاولة تسويتها، وخدمة استقبال المنازعات بين المحامين وبين المتدربين أو عملائهم لتسويتها، وخدمة تقدير الأتعاب... وغيرها من الخدمات الكثيرة.

بوابة لجان المجتمع القانوني:

أطلقت الهيئة السعودية للمحامين عبر موقعها الإلكتروني بوابةً تنبثق من اللجنة التنفيذية تضم عدة لجان موزعة على المناطق الإدارية بالمملكة تحت مسمى: لجان المجتمع القانوني؛ وذلك بهدف التواصل المهني والاجتماعي، وتمثيل المحامين الممارسين والمتدربين، وكذلك المنتسبين من أعضاء الهيئة، والمعنيين بأهدافها، ويشار إليهم «بالمجتمع القانوني». وتعد البوابة الأولى من نوعها في إدارة الترشح، والتصويت واستعراض برامج المرشحين إلكترونياً مما يوفر الوقت والجهد على الجمهور، ويضمن أعلى معدلات الشفافية والنزاهة في إدارة العملية الانتخابية.



منصة الابتعاث القانوني:

هي مبادرة مشتركة بين وزارة التعليم والهيئة السعودية للمحامين، من خلال برنامج: «وظيفتك وبعثتك»؛ مما يعني أن المتقدم على البرنامج في نظام وزارة التعليم يفتقر إلى اجتياز المقابلة الوظيفية للجهة التي توقع عقد العمل معه، وقد عملت الهيئة عن قرب مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومي والقطاع المهني «مكاتب المحاماة»، وأعدت الدراسات اللازمة لتلُمُّس احتياجات سوق العمل، وذلك للاستيعاب الأمثل لأعداد الخريجين والخريجات، واختيار المؤهلات العلمية ذات القبول الواسع. وقد سعت الهيئة من خلال مبادرة الابتعاث القانوني إلى الموازنة بين مخرجات وزارة التعليم والشواغل الوظيفية لدى القطاع الخاص والمهني التي تتطلب كفاءات وطنية مؤهلة تأهيلاً دولياً، دون تكلفة مالية على القطاع الخاص والمهني طيلة فترة التأهيل والدراسة. وخلال العام المالي ٢٠١٨ م، استطاعت الهيئة توفير ما يقارب الألف فرصة ابتعاث قانوني في مختلف مناطق المملكة.





منصة تأييد استقدام القوى العاملة:

أطلقت الهيئة السعودية للمحامين منصة الكترونية لتأييد استقدام القوى العاملة وفق نموذج طلب تأييد قوى عاملة وافدة للعمل في المنشآت القانونية، وترتبط المنصة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وقد حددت الهيئة في منصتها أحقية كل محام مُرخَّص له بمزاولة مهنة المحاماة، على أن يكون لديه مقر أعمال، ويباشر أعمال الترافع والاستشارات القانونية، كما حددت ثلاثة شروط للمنشأة التي تستقدم عمالة وافدة وهي: ترخيص مزاولة مهنة المحاماة ساري المفعول، ورقم سجل منشأة في مكتب العمل، واستكمال النموذج المُحدَّد لطلب تأييد قوى عاملة وافدة.

تعزيز وسائل التواصل مع الهيئة:

أطلقت الهيئة السعودية للمحامين عبر موقعها الإلكتروني حسابها في واتساب الأعمال ل: تقديم مزيدٍ من التفاعل وتقديم الدعم التقني للمحامين، وتيسير التواصل عليهم، وذلك عبر رقم واتساب الأعمال (٠١١٢٤٠٣٣٣٣)، أو البريد الإلكتروني للدعم الفني: (support@sba.gov.sa). [توضع صوراً]، كما أطلقت الهيئة خدمة «قناة التيلغرام» وهي خدمة توفر قناة إخبارية لتعزيز التواصل بين الهيئة وجمهور المحامين؛ لنشر الفعاليات والدورات والأخبار للمجتمع القانوني والمهتمين بالممارسة القانونية، وذلك ضمن خدمة تنوع مصادر قنوات التواصل الاجتماعية.

Contact Us

تواصل معنا

@Sabassociation

Sbassociation

Sba.gov.sa

0112403333

0112407733

@Contact_sba

Sbassociation

Contact@sba.gov.sa

0112403333

Saudi Bar Association

09:00 AM - 03:00 PM

الهيئة السعودية للمحامين
SAUDI BAR ASSOCIATION

رؤية VISION
2030
مملكة Saudi Arabia
Kingdom of Saudi Arabia

تابعنا على تيلغرام

لتصلك جميع الأخبار
والفعاليات والدورات الخاصة
بالهيئة السعودية للمحامين

منصة تسديد رسوم تجديد الترخيص:

وهي خدمة أطلقها الهيئة السعودية للمحامين تيسيراً على المحامين؛ لاستعادة رسوم تجديد ترخيص المحاماة، الذي دفعه المحامي لوزارة العدل، وذلك ضمن منافع العضوية للأعضاء الأساسيين.

العضوية الأساسية للهيئة السعودية للمحامين

تجدد ترخيص المحاماة

لاسترداد رسوم تجديد ترخيص المحاماة

تقدم بطلبك عبر بوابة

My SBA

الحاضنة القانونية:

وهو مشروع من شأنه تقديم الدعم للمنشآت القانونية، من خلال مجموعة حزم تنموية تتضمن عدة برامج وبرامج تساعد المنشآت القانونية والممارسين القانونيين لدعم بداية تأسيس نشاطهم الاقتصادي، ومواجهة تحديات ممارسة الأعمال، وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية: لتحفيز القطاع الخاص ودعم برامج التوطين، وهيئة المحتوى المحلي. وقد احتضن هذا المشروع: التمويل الاستثماري، والإعفاء من الرسوم الحكومية، وبرنامج طموح، وبرنامج المشورة، والتدريب على رأس العمل، والخدمات المشتركة، وبرنامج مسرعات الأعمال.



منصة كفاءات قانونية:

وهي منصة أطلقتها الهيئة السعودية للمحامين لتوفر على أصحاب الأعمال فرصة طرح الوظائف القانونية (القطاع العام أو الخاص)، وتتيح للراغبين من القانونيين التقديم عليها، بما يعزز التوطين الموجه في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.

تطلق الهيئة السعودية للمحامين

منصة كفاءات قانونية Legal Talents

بوابتك الإلكترونية للفرص الوظيفية القانونية

المستخدمون

أصحاب الأعمال الباحثون عن عمل

رابط المنصة

منصة «شارك» للتسجيل الموحد لفعاليات الهيئة

وهي منصة أطلقتها الهيئة السعودية للمحامين للتسهيل على الجمهور الراغب في المشاركة في مختلف فعاليات الهيئة وبرامجها عبر التسجيل الإلكتروني، وتوفير قنوات مدفوعات متنوعة عبر الدفع بالتحويل البنكي، أو قناة سداد، أو بالبطاقات الائتمانية، والحصول على تأكيد التسجيل ومعرفة الأماكن المتاحة في الفعالية، ويذكر أن المنصة تخدم قطاعات مختلفة تود دعوة المحامين للمشاركة في فعاليتها، نظراً لوجود قاعدة بيانات شاملة عن المسجلين في القطاع.

التسجيل الموحد لفعاليات الهيئة السعودية للمحامين

تغريدات بواسطة @SBAAssociation

هيئة المحامين @SBAAssociation

تدعو #الهيئة_السعودية للمحامين حديثي التخرج والراغبين بالحصول على فرص عمل لدى المنشآت القانونية بالاستفادة من خدمات منصة #كفاءات_قانونية

- عرض السير الذاتية
- عرض فرص العمل المتاحة
- مرونة في مدة وأسلوب التعاقد
- خيار إخفاء اسم المنشأة للقانونية

الرابط: talents.sba.gov.sa

مشاهدة على تويتر

التسجيل

* الاسم الثلاثي - عربي

* الاسم الثلاثي - إنجليزي

* الجنس * رقم الجوال

* رقم الهوية الوطنية

* البريد الإلكتروني

* المعلقة / المنظم / التاريخ

* عضو؟

تسجيلك في الفعالية يمجدها ترافق على ضوابط وشروط التسجيل في فعاليات الهيئة السعودية للمحامين

إرسال

تغريدات بواسطة @SBALawSociety

لجان المجتمع القانوني @SBALawSociety

اختتمت لجنة المجتمع القانوني بمنطقة المدينة المنورة فعاليات * المخيم الربيعي للمحامين *

بحضور واسع من المحامين والمتدربين.

وتشكر اللجنة الزملاء على حضورهم وفعالهم ومشاركتهم الاجتماعية.

مشاهدة على تويتر

إدراج

تدشين هوية الخدمات الإلكترونية عضويتي MySBA:

أطلقت الهيئة السعودية للمحامين منصة (عضويتي MySBA) لتحتوي مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي توفر للمحامين كثيراً من الوقت والجهد: مثل: خدمة الاشتراك في العضوية، من خلال تقديم طلب الاشتراك في عضوية الهيئة السعودية للمحامين، وخدمة تجديد الاشتراك السنوي، وخدمة تسجيل المنشأة القانونية، وخدمة طلب الابتعاث القانونية، وتقديم شكوى أو بلاغ، وخدمة تقديم المقترحات، وخدمة التحقق من رقم التصديق على التوقيع، وخدمة التأمين الطبي، والتسجيل في جائزة التفوق القانوني، وخدمة التسجيل في الدورات، وطلب التحاق بمكتب محاماة للتدريب، وخدمة طلب التصديق على الوثائق، والتحقق من رقم العضوية، وخدمة طلب تقدير الأتعاب.. وغيرها من الخدمات الكثيرة.

تدشن الهيئة السعودية للمحامين المرحلة الخامسة من تطوير بوابة الخدمات الإلكترونية بهوية:

عضويتي هوية مهنتي My SBA

الذي يقدم خدمات متكاملة من نافذة واحدة:

الاشتراك في العضوية	تقديم شكوى	طلب تعويض عن تجديد الترخيص	طلب القيد في سجل المدربين المعتمدين	الحصول على منشورات وكتب
تقديم بلاغ ضد منتحل للمهنة	طلب تقدير أتعاب	طلب توثيق مؤهلات وافد	طلب القيد في سجل المقدرين	الحصول على منصة
تسجيل المنشأة القانونية	طلب تصديق مقترحات	طلب رعاية فعالية	طلب القيد في قائمة مقدمي المعونة	الاستفادة من عروض عالم النخبة
طلب ابتعاث قانوني	طلب التحقق من رقم العضوية	تسجيل في حلقة نقاش	الترشح لعضوية لجان المجتمع القانوني	الاطلاع على النشرة المهنية
طلب التصديق على وثائق	التحقق من رقم التصديق على التوقيع	تسجيل في دورة تدريبية	تقديم إشعارات أخبار وفعاليات الهيئة	

منصة البلاغات ضد منتحلي مهنة المحاماة:

أطلقت الهيئة السعودية للمحامين عبر موقعها الإلكتروني منصة البلاغات ضد منتحلي مهنة المحاماة، وقد جاءت تلك المنصة تطبيقاً لأحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية؛ إذ تتلقى الهيئة البلاغات ضد منتحلي المهنة والمخالفين لأحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية، مع التعامل معها بسرية وعناية تامة.



منصة «قدم اقتراحك»:

أطلقت الهيئة السعودية للمحاميين عبر موقعها الإلكتروني منصة «قدم اقتراحك»؛ بهدف تقديم الاقتراحات والرؤى والأفكار المتعلقة بقطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وذلك من خلال بناء جسور التواصل ووضع آلية عمل تُدعم وتحقق الفائدة المرجوة؛ لتظهر بعد ذلك في حيز التنفيذ بصورة علمية وعملية تحول الأفكار والرؤى والمقترحات لبرامج ونشاطات.

قدم اقتراحك

تتلقى الهيئة السعودية للمحاميين ما يرد إليها من مقترحات وأفكار تتعلق بقطاع المحاماة والاستشارات القانونية، لبناء جسور التواصل، ووضع آلية عمل تدعم وتحقق الفائدة من اقتراحات الجمهور الفعالة. لذا خصصت الهيئة منصة مخصصة لاستقبال الآراء وتكون ملتقى تجتمع فيه المقترحات والأفكار لتظهر بعد ذلك في حيز التنفيذ بصورة علمية وعملية، وتحول الأفكار والرؤى والمقترحات لبرامج ونشاطات بعد حصول الموافقات اللازمة عليها

إن الأفكار لا تقاس بالأحجام وغالباً ما تكون الأفكار المبدعة والمتميزة بسيطة وملهمة لأصحاب القرار. وتعمل منصة قدم اقتراحك على:

التحسين المستمر وتطوير أساليب العمل



أطلقت الهيئة السعودية للمحامين بوابة تستهدف تسهيل ممارسة الأعمال في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، ورفع مستوى الالتزام بالأنظمة وإجراءات الجهات الحكومية، وتقديم خدماتها للأعضاء الأساسيين من خلال «ترخيص المنشأة القانونية» على مرحلتين: الأولى في (٢٠١٨)، الثانية في (٢٠١٩).



سجل المنشأة القانونية:

أصدرت الهيئة السعودية للمحامين وثيقة بموجها يكتسب مكتب المحامي هويةً مؤسسية وصفةً اعتبارية، تُمكنه من أداء الأعمال والتعهدات أمام عملائه، والوفاء بالالتزامات النظامية، وممارسة الأعمال أمام مختلف الجهات الحكومية، برقم مرجعي لدى مركز المعلومات الوطني.

رؤية 2030 SAUDI VISION 2030 KINGDOM OF SAUDI ARABIA		سجل منشأة قانونية Legal Enterprise Register		الهيئة السعودية للمحامين SAUDI BAR ASSOCIATION	
Enterprise Register ID		700#####		رقم سجل المنشأة	
This register was issued by the virtue of the Saudi Bar Association Charter, that was issued by the Council of Ministers Resolution No. 317 dated 27/4/2015 and by the virtue of the practice license that issued by the virtue of the Code of Law Practice, issued by the Royal Decree No. (M/38) 2/11/2001				أصدر هذا السجل استناداً إلى تنظيم الهيئة السعودية للمحامين الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٧ بتاريخ ٢٧/٤/١٤٣٦هـ. وبناءً على ترخيص المحاماة الصادر بموجب نظام المحاماة الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٩ بتاريخ ١٤/٧/١٤٢٢هـ.	
Legal Entity	مكتب مهني / شركة مهنية Professional Company / Law Firm	الكيان القانوني	Enterprise Name	مكتب فلان الفلاني للمحاماة Mohammed Law Firm	اسم المنشأة
Email	contact@sba.gov.sa	البريد الإلكتروني	Enterprise Manager	فلان الفلاني Mohammed Mohammed	مدير المنشأة
Telephone	0112403333	الهاتف			
Additional No. الرقم الإضافي	Zip Code الرمز البريدي	City المدينة	District الحي	Street الشارع	Building No رقم المبنى
1234	12345	الرياض Riyadh	القدس Al-Quds	طريق الملك عبد الله King Abdullah Road	1234
This register was issued at 00/00/1400H corresponding to 2017/00/00 valid till the end of the fiscal year 2017.			أصدرت هذه الوثيقة في ٠٠/٠٠/١٤٠٠هـ الموافق ٠٠/٠٠/٢٠١٧م وتنتهي حتى نهاية العام المالي ١٤١٧م.		
*****			مصادقة الأمين العام Secretary General Authentication		
To verify the information of this register visit: https://sba.gov.sa			يمكن التحقق من صحة هذا السجل بالدخول على الموقع:		

برنامج عالم النخبة:

أطلقت الهيئة السعودية للمحامين عبر موقعها برنامج عالم النخبة؛ بحيث يُقدِّم عروضاً خاصةً على المنتجات والخدمات المختلفة، التي بموجبها يتمكن المشتركون من الحصول على أسعار منافسة، وتشمل الخدمات المتاحة لأعضاء الهيئة: التأمين، والتدريب، والسفر والسياحة، والفنادق والمنتجعات، والمراكز الرياضية، والمراكز الصحية، والمركبات، والمكاتب وقوى العمل، وتقنية المعلومات، والخدمات المهنية.



الجمعية العمومية الثانية:

بدعوة من رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين للسادة الأعضاء الأساسيين اجتمعت الجمعية العمومية الثانية في مدينة الرياض، بمركز الملك عبد العزيز التاريخي، وذلك في تمام الساعة السادسة والنصف مساء يوم الأحد ٢٩ رجب ١٤٣٩هـ الموافق ١٥ أبريل ٢٠١٨م، وذلك لاعتماد التقارير المالية والحسابات الختامية للعام المالي.





الفصل الثاني

منظومة الهيئة السعودية للمحامين

برامج أكاديمية هيئة المحامين

تعد أكاديمية هيئة المحامين الذراع التعليمي للهيئة السعودية للمحامين والتي تضطلع بالصلاحيات الواردة بموجب تنظيمها المعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم: (317) وتاريخ: 08/07/1436هـ الموافق 27/04/2015م، والذي منح الهيئة صلاحية وضع البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقويمها، وتنظيم الدورات وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة، والمشاركة فيها وفقاً للإجراءات المقررة في هذا الشأن. وتشارك الأكاديمية أعمالها وعدداً من برامجها مع جهات مختصة بالتدريب والتأهيل محلياً ودولياً؛ لتقديم أفضل الممارسات والخبرات وتقديم مستوى احترافي بجودة عالية، وفي سبيل ذلك خصصت 15 برنامجاً للوفاء بذلك:





أكاديمية هيئة المحامين

تُعدُّ أكاديمية هيئة المحامين الذراع التعليمي للهيئة السعودية للمحامين، والتي تضطلع بالصلاحيات الواردة بموجب تنظيمها المعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم: (٣١٧) وتاريخ: ٠٨/ ٠٧/ ١٤٣٦هـ، الموافق ٢٧/ ٠٤/ ٢٠١٥ م ، والذي منح الهيئة صلاحية وضع البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقويمها، وتنظيم الدورات وإقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات والمعارض ذات العلاقة بمهنة المحاماة، والمشاركة فيها وفقاً للإجراءات المقررة في هذا الشأن، وتشارك الأكاديمية أعمالها وعدداً من برامجها مع جهات مختصة بالتدريب والتأهيل محلياً ودولياً؛ لتقديم أفضل الممارسات والخبرات وتقديم مستوى احترافي بجودة عالية.

وقدمت الأكاديمية خلال العام المالي ٢٠١٨ م عدداً من المبادرات، كان من أبرزها:

عضوية جمعية المحامين الأمريكية:

أطلقت أكاديمية هيئة المحامين خدمة الاشتراك المخفض في عضوية جمعية المحامين الأمريكية؛ التي تعمل على زيادة فرص التعلُّم وتوسيع قنوات المعرفة القانونية والمهنية، ورفع مستوى الممارسة المهنية للأعضاء، وتتيح هذه العضوية اشتراكًا مجانيًا (في مجلة ABA Journal).



بوابة مراكز التدريب القانونية:

أطلقت أكاديمية هيئة المحامين عبر موقعها الإلكتروني بوابةً متخصصة في استعراض الدورات المتخصصة في المجال القضائي والقانوني التي تقدمها مراكز التدريب الخاصة بالحاصلة على اعتراف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني؛ وذلك انطلاقاً من رسالة الهيئة ورؤيتها، وما حملته على عاتقها من مهمة نشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع بشكل عام وبين القانونيين بشكل خاص، وتأتي هذا البوابة لتكوين قاعدة بيانات مهيأة لإطلاق مبادرة الرزنامة القانونية للفعاليات المتعلقة بقطاع المحاماة والاستشارات القانونية.



دبلوم القانون الإنجليزي العام DIFC:

أطلقت أكاديمية هيئة المحامين بالتعاون مع أكاديمية القانوني بمركز دبي المالي العالمي دبلوم القانون الإنجليزي العام، وهو دبلوم يستهدف المحامين الراغبين في الحصول على ترخيص للترافع في محاكم مركز دبي المالي العالمي، والشرعيين الذين يودون دراسة القانون الإنجليزي العام، والقانونيين ذوي المعرفة القانونية اللاتينية ويودون دراسة القانون الإنجليزي العام، والمديرين التنفيذيين الراغبين في تطوير معارفهم القانونية وقدرتهم على التفاوض، والمهندسين العاملين في المشاريع الهندسية وإدارة العقود والمشتريات، والمحاسبين والمراجعين الذين يسعون إلى تنويع مهاراتهم وتعزيز المعارف القانونية، والعاملين في المطابقة والالتزام بالقطاع المالي واللجان الشرعية للمصارف الإسلامية.

وقد استهدف الدبلوم تنمية عدة معارف مثل: فهم وشرح طريقة عمل النظام القانوني الإنجليزي، وإظهار المعرفة بمجالات اللغة الإنجليزية الموضوعية للقانون العام؛ مثل: قانون العقود، وقانون المسؤولية التقصيرية، وقانون الشركات، وقانون الوكالات، وقانون العقارات، وكذلك قانون العمل والتحكيم، وإظهار المعرفة بقوانين وإجراءات مركز دبي المالي العالمي، ولا سيما قانون الشركات والإفلاس وقانون العمل وقانون الملكية العقارية والتحكيم.

كما استهدف تنمية عدة مهارات هي: بحث وتقييم واسترداد المعلومات من مجموعة متنوعة من المصادر في القانون العام، وتحليل وتطبيق القانون على ضوء القانون العام، وإعداد الوثائق القانونية في بيئة القانون العام، وتقديم الطلبات والمرافعات الشفهية في إطار القانون العام.



أطلقت الهيئة السعودية للمحامين بالتعاون مع برهان المعرفة ولكسيس نكسس LexisNexis المؤتمر السعودي الأول للقانون، وهو المؤتمر الدولي للمحاماة والاستشارات القانونية الأول من نوعه، وقد عُقد المؤتمر في ٣٠ سبتمبر و ١ أكتوبر ٢٠١٨م، وقد هدف إلى: أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واستكشاف المواعيد والتطورات الحديثة، بالإضافة إلى تسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي.

وقد تحدت المواضيع الرئيسية للمؤتمر في: توزيع سياسات القانون في المملكة العربية السعودية، والتحديات المتعلقة للوصول إلى المعلومات في النظام القانوني الحديث، وآخر التطورات القانونية في المملكة، وكيفية تشجيع الابتكار في صناعات المعلومات والخدمات القانونية، ودمج الشباب السعودي في قطاع الأعمال، وأخيرًا التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية السعودية، وقد استهدف المؤتمر: الموظفين العموميين، والمستشارين الداخليين، ورؤساء مكاتب المحاماة، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال، ومستشاري إدارة الثروات، وموظفي مراقبة الامتثال، والمستثمرين وشركات الاستثمار.

وشمل المؤتمر جلسة افتتاحية، وخمس جلسات حوارية، وإحدى عشرة ورشة عمل متخصصة.

وقد أقيم المؤتمر تحت رعاية معالي الدكتور/ وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، انطلق المؤتمر السعودي الأول للقانون، تحت شعار: تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة، وقد ضم برنامج المؤتمر خمس جلسات وتسع ورش عمل. علاقة الجزء بالكل، وضرورة الاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.



أما الجلسة الافتتاحية فكانت بعنوان: التطور القانوني في وزارة العدل (الموضوعي والإجرائي). وقد أدار الحوار الدكتور/ فواز بن عبد الستار العلمي، الخبير السعودي في التجارة العالمية والمستشار في القطاعين الحكومي والخاص.

وقد احتوى برنامج الجلسة على عرض الموضوعات الآتية:

- عرض مرئي عن وزارة العدل.
- تطور القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية.
- وقد قدمه فضيلة الشيخ/ فراج بن محمد الدوسري، رئيس المحكمة التجارية بالرياض.
- مركز التدريب العدلي ودوره في تطوير المرفق العدلي والمجتمع القانوني.
- وقد قدمه الأستاذ/ بندر بن عبد العزيز المحميد، مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي.
- دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية.
- وقد قدمه الدكتور/ أحمد بن محمد الجوير، مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل.

أما الجلسة الثانية فجاءت تحت عنوان: كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية.

وقد أدار الحوار الدكتور/ فيصل بن منصور الفاضل، عضو مجلس الشورى.

وقد احتوى برنامج الجلسة على عرض الموضوعات الآتية:

- القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفون «الحكومات، القطاع الخاص، شركات المعلومات، شركات المحاماة».
- وقد قدمه الأستاذ/ قبيوم ديرويه، المدير العام - ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط.
- البيانات القانونية المفتوحة: رحلة جديدة للحكومات والمحامين.
- وقد قدمه الأستاذة/ نايومي الانتصار، مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون - أكاديمية سانغفورة للقانون.
- القانون والذكاء الاصطناعي: أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية.
- وقد قدمه الدكتورة/ لطيفة محمد العبدالكريم، أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات - جامعة الملك سعود، مستشار الذكاء الاصطناعي - وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تقنية البلوكتشين في القطاع العدلي.
- وقد قدمه الأستاذ/ نواف بن غزاي المطيري، مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل - شركة الاتصالات السعودية.

أما الجلسة الثالثة فجاءت تحت عنوان: آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية.

وقد أدار الحوار الأستاذ/ سعود بن سلطان الرئيس، رئيس تحرير جريدة الحياة في المملكة العربية السعودية.

وقد احتوى برنامج الجلسة على عرض الموضوعات الآتية:

- التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة.
- وقد قدمه الدكتور/ عبد العزيز بن عبد الله الناصر، وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي، وزارة العدل.
- نظام الإفلاس الجديد.
- وقد قدمه الأستاذ/ محمد بن عبد العزيز العقيل، الشريك المدير - مكتب محمد عبد العزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون.
- نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية.
- وقد قدمه الأستاذ/ أنس بن عبد العزيز العقلا، مدير عام الإدارة القانونية، الهيئة العامة للزكاة والدخل.
- ترخيص الهيئة العامة للاستثمار وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم.
- وقد قدمه الدكتور/ عايض بن هادي العتيبي، وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية.

أما الجلسة الرابعة فجاءت تحت عنوان: إعداد قادة مستقبل الممارسين القانونيين.

وقد أدار الحوار الدكتور/ مبارك بن محمد الطامي، نائب المحافظ المساعد للتخطيط والتطوير، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وقد احتوى برنامج الجلسة على عرض الموضوعات الآتية:

- التحديات التشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.
- وقد قدمه الدكتور/ ملحم بن حمد الملحم، ماحم، الملحم للمحاماة.
- رأس المال البشري القانوني وتطوير القيادات.
- وقد قدمه المهندس/ فوزي بوبشيت، نائب الرئيس لشركات التعليم والتطوير – شركة معادن.
- الزمالة القانونية والتعليم المهني المستمر.
- وقد قدمه المهندس/ زياد بن عبدالله الصالح، مستشار إستراتيجي وتطوير أعمال.
- تدريب المحامين كقادة المستقبل: تجارب محاكم دبي.
- وقد قدمه الدكتور/ أحمد بن حزيم، شريك رئيسي - بي إس أي أحمد بن حزيم وشركاه

أما الجلسة الخامسة فجاءت تحت عنوان: التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية السعودية.

وقد أدار الحوار الدكتور/ أحمد بن عبد العزيز الصقيه، المحامي والمستشار القانوني، والمتحدث الرسمي باسم الهيئة السعودية للمحامين.

وقد احتوى برنامج الجلسة على عرض الموضوعات الآتية:

- قرارات التوطين وأثرها على عقود العمل الأجنبية.
- وقد قدمه المهندس/ غازي بن ظافر الشهراني، وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوطين.
- آخر التطورات في نظام المنافسة والمشتريات.
- وقد قدمه الأستاذ/ يوحنا هونت، رئيس هونت ليجال كندسولتسي بالتحالف مع مكتب خالد عمر العطاس للمحاماة والاستشارات القانونية.
- تشريعات تعزيز الشفافية ومكافحة الاحتيال والفساد.
- وقد قدمه الأستاذ/ زيد سلطان، المدير الأول لخدمات التحاليل الجنائية والنزاهة – أرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- التشريعات القادمة وأثرها على بيئة الأعمال والسوق المالية.
- وقد قدمه الدكتور/ ماجد بن محمد قاروب، رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والاستشارات القانونية.



كما احتوى المؤتمر على ورش عمل بالتوازي مع الجلسات الرئيسية، وقد جاءت كالتالي:

ورشة العمل الأولى: تأسيس مكتب محاماة.

وقد قدمها الدكتور/ وليد بن ناصر النويصر، محام ومستشار قانوني – شريك إداري بشركة النويصر وشركائه.

ورشة العمل الثانية: الشركات المهنية.

وقد قدمها الدكتور/ علاء بن عبد الحميد ناجي، محام ومستشار قانوني – شريك مؤسس، مكتب ناجي للمحاماة.

ورشة العمل الثالثة: تسويق الخدمات القانونية.

وقد قدمها الدكتور/ أحمد بن سهيل عجينة، رئيس قسم التسويق – جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز.

ورشة العمل الرابعة: تسوية المنازعات بالطرق البديلة.

وقد قدمها الدكتور/ حامد بن حسن ميرة، الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري.

ورشة العمل الخامسة: تشريعات الأراضي البيضاء.

وقد قدمها الأستاذ/ حسان إبراهيم السيف، شريك – السيف والتوجيهي محامون مستشارون محكمون.

ورشة العمل السادسة: الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس لتقنية البيانات المتسلسلة

في البناء والتشييد.

وقد قدمها الأستاذ/ طارق بن عبد الرحمن آل مسفر، شريك مدير – آل مسفر وشركاه للمحاماة.

ورشة العمل السابعة: ألغيت

ورشة العمل الثامنة: مسار الممارسة القانونية البداية والنهاية.

وقد قدمها الأستاذ/ ماجد محمد قاروب، رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والاستشارات القانونية

ورشة العمل التاسعة: الابتكار والتميز في أساليب تقديم الخدمات القانونية.

وقد قدمها المستشار حسين الشماسي – مكتب خشيم محامون ومستشارون.

ورشة العمل العاشرة: مهارات الإدارة القانونية.

وقد قدمها الدكتور/ فهد بن محمد الماجد، عميد كلية الحقوق، جامعة الأمير سلطان.

ورشة العمل الحادية عشرة: الصحة وتوازن العمل بالحياة.

وقد قدمها الدكتور/ خالد بن عبد الله النمر، استشاري وأستاذ أمراض القلب وقسطرة الشرايين.

ورشة العمل الثانية عشرة: محاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة.

وقد قدمها الأستاذ/ صالح بن محمد الثنيان، الشريك الرئيس الأستاذ حسام وائل أبو الفضل، المدير العام التنفيذي شركة

صالح الثنيان وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون.

ورشة العمل الثالثة عشرة: حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي.

وقد قدمها الأستاذ/ غالب بن عبدالرحمن العسكر، المدير العام – العسكر للمحاماة.

ورشة العمل الرابعة عشرة: الإيجار المنتهي بالتمليك وفق أنظمة التمويل بالمملكة

العربية السعودية.

وقد قدمها الدكتور/ سلطان العيدان، أستاذ مساعد – جامعة دار العلوم.

ورشة العمل الخامسة عشرة: الإطار القانوني للفضاء السبراني والأمن السحابي في

المملكة العربية السعودية: السياسة والتحديات.

وقد قدمها الأستاذة/ مصباح صبوح، محاضرة في القانون - جامعة الأمير سلطان.

ثم اختتمت الورش بورشة: تجارب ناجحة في الابتعاث القانوني (للطلبة).

وقد قدمها كل من: الأستاذة/ رشا زهير أبو نجم، والأستاذ/ عبد الله بن صالح الجمعة.





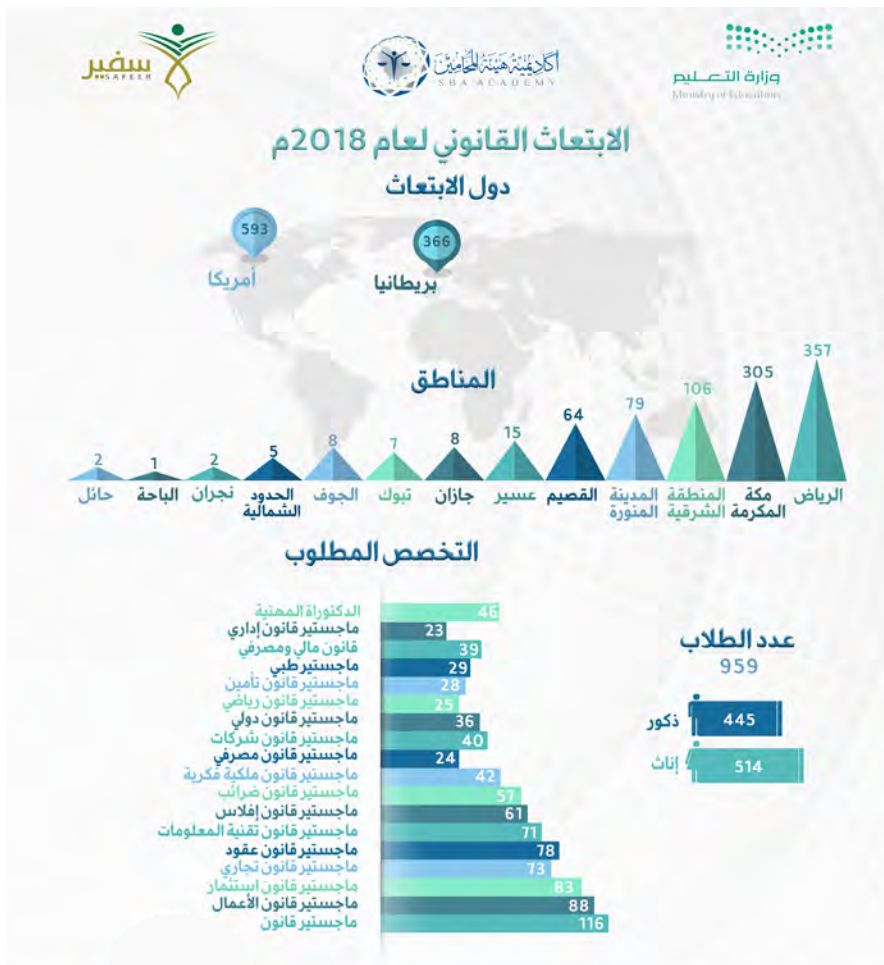
لقد سعت الهيئة السعودية للمحامين منذ بداية انطلاقها إلى الارتقاء بالأداء المهني القانوني، وتطوير قطاع ممارسة الخدمات القانونية؛ ليكون قطاعاً رائداً يسهم في التنمية، كما سعت إلى المواءمة بين حاجة سوق العمل من الوظائف القانونية والتأكد من مستوى التأهيل المهني على المستوى الدولي.

وفي هذا الإطار أبرمت الهيئة السعودية للمحامين مبادرةً مشتركةً مع وزارة التعليم ممثلةً في وكالة الوزارة لشؤون الابتعاث؛ وذلك لتفعيل دور الابتعاث الخارجي، وتوفير فرص التدريب والتوظيف في مكاتب المحاماة والقطاع الخاص، وتمكين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية من تطوير موظفيهم، عبر تحمّل الدولة تكاليف الابتعاث.

وقد لاقيت المبادرة مشاركة كبرى من طلاب وطالبات الماجستير والدكتوراه، وعلى إثرها أنهت الهيئة السعودية للمحامين إجراءات ترشيح ٩٥٩ طالباً وطالبةً لدراسة الماجستير في القانون (LLM) ودراسة الدكتوراه المهنية (Juris Doctor)، وارتفعت نسبة المرشحين للابتعاث القانوني لهذا العام إلى ٣٣٦٪ مقارنةً بالعام الماضي الذي ابتعث فيه ٢٢٠ طالباً وطالبة، وبلغ عدد

المبتعثين لهذا العام ٥١٤ في مقابل ٤٤٥ مبتعثاً، وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بـ ٥٩٣ مبتعثاً عن المملكة المتحدة التي ضمت ٣٦٦ مبتعثاً.

وتميّز برنامج الابتعاث لهذا العام بتنوع التخصصات القانونية وتعددتها في ٢٠ تخصصاً من فروع القانون، شملت جوانب دقيقة وحديثة؛ كالقانون الرياضي، وتقنية المعلومات، والتأمين، والضرائب، والإفلاس، والملكية الفكرية، إضافة إلى ارتفاع عدد الراغبين في دراسة الدكتوراه المهنية إلى ٤٦ مبتعثاً.



المخيم الصيفي القانوني للعام 2018م:

وهو مخيم صيفي تدريبي يأتي نتيجة ثمرة التعاون المشترك بين الهيئة السعودية للمحامين وجمعية الإمارات للمحامين والقانونيين، وقد أقيم المخيم الصيفي القانوني للعام ٢٠١٨م في إيطاليا، وتضمن برنامجاً تدريبياً قانونياً جمع بين المعرفة وبناء العلاقات المهنية، كما سعى إلى بناء القدرات السلوكية والمعارف القانونية ذات الصلة بقوانين حقوق الإنسان ومستجداته الدولية، وبناء القدرات القيادية القانونية، متضمناً لقاءات علمية واجتماعية تقام بالتعاون مع مركز الإمارات لدراسات حقوق الإنسان، والذي تحتضنه جامعة إي كامبس (eCampus University) في إيطاليا أغسطس ٢٠١٨م.



مبنى أكاديمية هيئة المحامين

اعتمدت أكاديمية هيئة المحامين خطة بناء قاعات متخصصة لتقديم تدريب محترف بأعلى المواصفات الرائدة، وذلك ضمن المبنى الذي يضم المكاتب الإدارية، إلى جانب قاعات ومنتديات ملتقى المحامين الاجتماعي، ومن المتوقع تدشين القاعات في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٩م.



جائزة التفوق العلمي القانوني لعام 2018م:

أطلقت أكاديمية هيئة المحامين جائزة التفوق العلمي القانوني عام ٢٠١٨ م، وقد استهدفت الجائزة طلاب وطالبات مرحلة البكالوريوس في التخصصات العدلية: (الشريعة، والحقوق، والقانون، والأنظمة). وقد كشفت الجائزة عن جيل واعدٍ من المحاميات؛ حيث كان مجموع المشاركات من الطالبات في جائزة التفوق: (٥٥) مشاركة، مقابل (٣٧) مشاركاً من الطلاب؛ وقد انعكس ذلك على تصدرهن لفئات الجائزة؛ حيث شغلن ثلثي مراكزها، وقد دل تفوق الطالبات على مدى مشاركتهن في التنمية، ورَفَع كفاءات سوق العمل، وذلك من إحدى المبادرات التي تعمل الهيئة على تحقيقها التي تتماشى مع مبادرات رؤية ٢٠٣٠: لرفع مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل إلى (٣٠٪).

وقد حصل (١٢) طالباً وطالبة على جائزة التفوق القانوني للعام المالي ٢٠١٨ م من بين (٩٣) متقدماً ومتقدمة، بعد إجراء التدقيق والفحص حسب معايير المفاضلة التي اعتمدها أكاديمية هيئة المحامين، والمتمثلة في احتساب درجة المعدل الأكاديمي للطلاب بنسبة ٤٠٪، ونتائج اختبارات الأكاديمية التحريرية والمقابلة الشخصية بنسبة (١٥٪)، مقابل نسبة (٤٥٪) لاختبار قدرات الجامعيين «قياس»، حيث شملت الفئة البارعة الحاصلين على نسبة أعلى من ٩٠٪ معايير الجائزة، أما الفئة المتميزة فتشمل الحاصلين على نسبة ما بين (٨٨٪) إلى (٩٠٪)، أما الفئة المتفوقة فتشمل الحاصلين على نسبة ما بين (٨٥٪) إلى (٨٨٪).

جائزة التفوق العلمي القانوني لعام ٢٠١٨

الفئة البارعة رغد بنت محمد بن عبد العزيز العبيد جامعة القصيم	
الفئة المتميزة عائشة بنت عبد الله بن ناصر الحميدي جامعة الملك فيصل سعد بن سامي بن عبد العزيز المحيسن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	
الفئة المتفوقة رينا بنت أحمد بن عبد العزيز العمر جامعة القصيم بيان بنت سعيد بن عواض الزهراني جامعة الملك سعود نايفة بنت غالب بن محمد بن سنيان جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	رحاب بنت حمود بن محمد العتيبي جامعة بشقراء خالد بن ناصر بن محمد أبو ناصر جامعة الملك خالد عبد الله بن عامر بن عيسى اللهو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
هلا بنت عبيد الله بن رشيد السلمي جامعة الملك عبد العزيز غيداء بنت سعود بن عبد المحسن المحيسن جامعة الملك سعود نسليم بنت حسين بن عبد الحافظ بن شيهون جامعة دار الحكمة	

ملتقى المتدرب القانوني:

أطلقت أكاديمية هيئة المحامين بالتعاون مع لجان المجتمع القانوني بمناطق المملكة حلقة نقاش عن «تحديات وفرص التدريب القانوني» ضمن فعاليات ملتقى المتدرب القانوني، وقد ناقش الملتقى: أوضاع المتدربين في مكاتب المحاماة، وجهود الإدارة العامة للمحاماة بوزارة العدل، ومستجدات برامج دبلوم المحاماة، ونتائج ورش العمل واستطلاع آراء الجمهور، وبرنامج صندوق الموارد البشرية (هدف)، وذلك بهدف تقديم دراسة تتضمن المقترحات اللازمة لمعالجة ملف المتدربين بشمولية، وتقديم الحلول التي تخدم قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.



سجل المدربين القانونيين المعتمدين:

وهو سجل يضم المدربين القانونيين المعتمدين الذين يمتلكون القدرة على التدريب في التخصصات العدلية، شرط أن يكون قد أمضى خمس سنوات خبرة مهنية في مجالات ذات صلة؛ القضاء، التحكيم، التحقيق والادعاء، المحاماة والاستشارات القانونية، التشريع والإفتاء القانوني، التدريس في الجامعات، إدارة المنشآت القانونية. وقد ضم سجل المدربين القانونيين المعتمدين الأسماء الآتية:

فهد محمد عامر بارباع المملكة العربية السعودية، جدة		بندر إبراهيم عبدالرحمن المخرج المملكة العربية السعودية، الرياض	
عبدالعزیز بن عبدالله بن عبدالعزيز الخريجي المملكة العربية السعودية، الرياض		فيصل عبدالله إبراهيم المشوح المملكة العربية السعودية، الرياض	
موسى بن محمد بن عبدالله بن عرفة المملكة العربية السعودية، الرياض		محمد بن عبدالله بن محمد العيسى المملكة العربية السعودية، الرياض	
حمد بن محمد بن حمد الرزين المملكة العربية السعودية، الرياض		علاء عبدالحميد عبدالرؤف ناجي المملكة العربية السعودية، الرياض	
طارق حمود يحي آل إبراهيم الغامدي المملكة العربية السعودية، جدة		عمر فتيحي أحمد الخولي المملكة العربية السعودية، جدة	
عبداللطيف بن عبدالرحمن بن إبراهيم الهريش المملكة العربية السعودية، الرياض		فهد بن محمد بن عبد الله الماجد المملكة العربية السعودية، الرياض	
إبراهيم أحمد سعيد زمزمي المملكة العربية السعودية، جدة		زياد بن سمير حسن خشيم المملكة العربية السعودية، الرياض	
إبراهيم بن حسين بن عبدالله الموجان المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة		طارق بن عبدالرحمن بن محمد آل مسفر المملكة العربية السعودية، الرياض	
اسماعيل بن معتك محمد الصيدلاني المملكة العربية السعودية، جدة		أحمد إبراهيم محمد المحميد المملكة العربية السعودية، الرياض	
توكي بن مصلح بن مصلح الرشيد المملكة العربية السعودية، الرياض		بخيت بن أحمد بن عبدالله آل غياش المملكة العربية السعودية، الرياض	

حسان إبراهيم محمد السيف
المملكة العربية السعودية، الرياض



ثامر سامح رمضان الشوا
المملكة العربية السعودية، جدة



سالم بن عساف شعيب الشفري
المملكة العربية السعودية، حائل



خليل جابر خليل الجهني
المملكة العربية السعودية، الرياض



عبدالرحمن بن مرعي بن عبدالرحمن القحطاني
المملكة العربية السعودية، الرياض



سعيد بن أحمد يحيى القمري
المملكة العربية السعودية، الرياض



عبداللطيف عوض القرني
المملكة العربية السعودية، جدة



عبدالرحمن بن يحيى بن عبدالرحمن العيوني
المملكة العربية السعودية، الرياض



عبدالمحسن بن محمد المخرج
المملكة العربية السعودية، الرياض



عبدالله بن محمد الدخيل
المملكة العربية السعودية، الرياض



محمد حسين علي مختار
المملكة العربية السعودية، الرياض



علي بن محمد بن علي الهجري
المملكة العربية السعودية، خميس مشيط



مشاري بن مقعد بن قعدان بن درويش
المملكة العربية السعودية، الرياض



محمد عبدالله سليمان الشمسان
المملكة العربية السعودية، الرياض



نايف عبدالله بن عبدالرحمن المحارب
المملكة العربية السعودية، الرياض





برامج أكاديمية هيئة المحامين:

الملتقيات والندوات	حلقات النقاش	الدورات التدريبية وورش عمل	التوزيع الجغرافي والنوعي
9	7	19	الرياض
1	1	9	مكة المكرمة
1	2	1	الشرقية
4	2	1	الجوف
1	3	0	عسير
1	1	3	المدينة المنورة
3	1	0	جازان
1	1	2	الحدود الشمالية
0	0	0	نجران
1	1	0	حائل
3	1	1	تبوك
0	0	5	القصيم

البرامج المعرفية والمهارية

المقر	بالتعاون مع	المنطقة	الأعضاء الحاضرين	عدد الأيام	عدد الساعات	التاريخ	نوع الفعالية	عنوان الفعالية
الأكاديمية	وزارة التجارة والاستثمار	منطقة الرياض	40	١ يوم	٢ ساعة	2018/05/09	حلقة نقاش	ملاح نظام الرهن التجاري ولائحته التنفيذية
فرع الهيئة السعودية للمحامين بجدة	الأكاديمية	منطقة مكة المكرمة	80	١ يوم	٤ ساعات	2018/05/12	دورة تدريبية	الإختصاص القضائي
الأكاديمية	مكتب مرام الحركان محامون ومستشارون قانونيون	منطقة الرياض	35	١ يوم	٢ ساعة	2018/05/29	ملتقى	لقاء المحاميات الرضائي
الأكاديمية	مكتب الزامل والخراشي للمحاماة	منطقة الرياض	30	١ يوم	٢ ساعة	2018/05/30	ملتقى	رفع مستوى إدارة مكاتب المحاماة من المحلية إلى العالمية، ومن التقليدية إلى الاحترافية
الأكاديمية	الأكاديمية	منطقة الرياض	16	١ يوم	٤ ساعات	2018/07/04	دورة تدريبية	التطبيقات القضائية لحالات إنهاء عقد العمل
الأكاديمية	الأكاديمية	منطقة الرياض	26	١ يوم	٤ ساعات	2018/07/11	دورة تدريبية	مهارات إدارة الدعوى
الأكاديمية	الأكاديمية	منطقة الرياض	21	٣ أيام	١٠ ساعات	2018/07/18,17,16	دورة تدريبية	مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها في مكاتب المحاماة
الأكاديمية	الأكاديمية	منطقة الرياض	38	١ يوم	٤ ساعات	2018/07/18	دورة تدريبية	مهارات التمثيل أمام النيابة العامة
مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الرياض	150	١ يوم	٢ ساعة	2018/07/24	حلقة نقاش	المعوقات المهنية للمحامي وسبل حلها
الأكاديمية	الأكاديمية	منطقة الرياض	41	١ يوم	٤ ساعات	2018/07/25	دورة تدريبية	مبادئ قرارات الهيئة الصحية الشرعية وأجراءات الترافع أمام الهيئة
الأكاديمية	الأكاديمية	منطقة الرياض	24	١ يوم	٤ ساعات	2018/08/01	دورة تدريبية	فن التعامل وكسب العلاقات
فرع الهيئة السعودية للمحامين بجدة	لجنة المجتمع القانوني	منطقة مكة المكرمة	40	١ يوم	٤ ساعات	2018/08/02	دورة تدريبية	مهارات الترافع في القضايا الجزائية
فرع الهيئة السعودية للمحامين بجدة	لجنة المجتمع القانوني	منطقة مكة المكرمة	42	١ يوم	٤ ساعات	2018/08/07	دورة تدريبية	مهارات التحقيق العملي، وحالات إنهاء العلاقة العمالية
الأكاديمية	الأكاديمية	منطقة الرياض	38	١ يوم	٤ ساعات	2018/08/08	دورة تدريبية	أخلاقيات المهنة القانونية
فرع الهيئة السعودية للمحامين بجدة	لجنة المجتمع القانوني	منطقة مكة المكرمة	57	١ يوم	٤ ساعات	2018/08/08	دورة تدريبية	أنواع واختصاصات الجمعيات في الشركة المساهمة
الأكاديمية	الأكاديمية	منطقة الرياض	53	١ يوم	٤ ساعات	2018/08/13	دورة تدريبية	بناء الشخصية القانونية، متطلبات مهنية وشخصية
فندق هيلتون جدة	لجان المجتمع القانوني	منطقة مكة المكرمة	58	١ يوم	٤ ساعات	2018/09/03	دورة تدريبية	رسوم الأراضي البيضاء
فندق الشيراتون	لجان المجتمع القانوني	المنطقة الشرقية	26	١ يوم	٢ ساعة	2018/09/03	حلقة نقاش	أحكام التصفية المدنية والتجارية
الأكاديمية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الرياض	8	١ يوم	٣ ساعات	2018/09/06	حلقة نقاش	الممارسات الاحترافية والتطبيقية للقضايا الجنائية
فندق هيلتون جدة	لجنة المجتمع القانوني	منطقة مكة المكرمة	41	١ يوم	٣ ساعات	2018/08/06	حلقة نقاش	المعوقات المهنية للمحامي وسبل حلها
قاعة المجلس - برنامج بادر	برنامج بادر لحاضرات التقنية و المنشآت الصغيرة والمتوسطة	منطقة الرياض	جمهور	١ يوم	٢ ساعة	2018/09/13	حلقة نقاش	الوعي القانوني لريادة الأعمال

المقر	بالتعاون مع	المنطقة	الأعضاء الحاضرين	عدد الأيام	عدد الساعات	التاريخ	نوع الفعالية	عنوان الفعالية
فندق الريتزكارلتون	الهيئة السعودية للملكية الفكرية	منطقة الرياض	جمهور	١ يوم	٢ ساعة	2018/09/16	ملتقى	ملتقى تعريفى بالهيئة السعودية للملكية الفكرية
أبراج تطوير	شركة رود الأعمال	منطقة الرياض	جمهور	١ يوم	ساعة ونصف	2018/09/16	دورة تدريبية	التعاملات التجارية للأفراد
الأكاديمية	الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الزهايمر	منطقة الرياض	جمهور	١ يوم	٢ ساعة	2018/09/16	حلقة نقاش	مرضى الزهايمر بين الصحة و القانون
أبراج تطوير	شركة رود الأعمال	منطقة الرياض	جمهور	١ يوم	ساعة ونصف	2018/09/17	دورة تدريبية	المهارات الأساسية للقانونية
الأكاديمية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الرياض	14	١ يوم	٣ ساعات	2018/09/17	دورة تدريبية	العامل في ريادة الأعمال
مستشفى الولادة والأطفال	مستشفى الولادة والأطفال	منطقة مكة المكرمة	جمهور	١ يوم	٢ ساعة	2018/09/18	دورة تدريبية	حقوق و واجبات الممارس الصحي القانونية
الأكاديمية	أكاديمية القانون التابعة لمركز دبي المالي العالمي	منطقة الرياض	30	١ يوم	ساعة ونصف	2018/09/18	حلقة نقاش	التأهيل القانوني للوقاء بمتطلبات الأعمال الدولية
الأكاديمية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الرياض	جمهور	١ يوم	٣ ساعات	2018/09/18	دورة تدريبية	الأحوال الشخصية
جامعة الأمير سلطان	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الرياض	جمهور	١ يوم	٢ ساعة	2018/09/19	دورة تدريبية	النماذج النظامية لتأسيس الشركات
برنامج الأمان الأسري الوطني	برنامج الأمان الأسري الوطني	منطقة الرياض	جمهور	١ يوم	٢ ساعة	2018/09/19	دورة تدريبية	حقوق الطفل في النظام السعودي
مستشفى الدار	مستشفى الدار	منطقة المدينة المنورة	جمهور	١ يوم	٣ ساعات	2018/09/19	دورة تدريبية	حقوق و واجبات الممارس الصحي القانونية
جامعة الإمامة	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الرياض	طلاب	١ يوم	٢ ساعة	2018/09/20	دورة تدريبية	القانون بين الفهم و التطبيق
الأكاديمية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الرياض	19	١ يوم	٣ ساعات	2018/09/20	دورة تدريبية	مبادئ الالتزامات القانونية في التعاملات التجارية
أبراج تطوير	شركة رود الأعمال	منطقة الرياض	جمهور	١ يوم	ساعة ونصف	2018/09/20	دورة تدريبية	الجوانب القانونية لريادة الأعمال
مركز الدكتور سليمان الحبيب الطبي - فرع الرياض	مركز الدكتور سليمان الحبيب الطبي	منطقة الرياض	جمهور	١ يوم	٢ ساعة	2018/09/20	دورة تدريبية	حقوق و واجبات الممارس الصحي القانونية
جامعة الملك فيصل	لجان المجتمع القانوني	المنطقة الشرقية	٣٣ عضو مسجل	١ يوم	٢ ساعة	2018/09/23	حلقة نقاش	تطبيقات الملكية الفكرية
فندق كروان بلازا	المؤتمر السعودي للقانون	منطقة الرياض	820	٢ يوم	١٦ ساعة	2018/10/01 - 09/30	مؤتمر	المؤتمر السعودي للقانون
مركز عبدالإله الحضاري	لجان المجتمع القانوني	منطقة الجوف	جمهور	٧ أيام	٤٢ ساعة	2018/10/5	ملتقى	نبض الشباب
مركز عبدالإله الحضاري	لجان المجتمع القانوني	منطقة الجوف	جمهور	١ يوم	٢ ساعة	2018/10/8	ندوة	إضاءات قانونية
مركز عبدالإله الحضاري	لجان المجتمع القانوني	منطقة الجوف	جمهور	٢ يوم	٣ ساعات	2018/10/8	ندوة	الرسالة للشباب حقوقكم وواجباتكم
فندق هوليدي ان	لجان المجتمع القانوني	مكة المكرمة	56	١ يوم	٤ ساعات	2018/10/10	دورة تدريبية	الطعن على القرارات الإدارية
فندق كروان بلازا	المركز السعودي للتحكيم التجاري	منطقة الرياض	0	٢ يوم	١0 ساعة	2018/10/16 - 15	مؤتمر	لمؤتمر الدولي الأول للمركز السعودي للتحكيم التجاري
قاعة هيئة تطوير المدينة المنورة	لجنة المجتمع القانوني	منطقة المدينة المنورة	10	١ يوم	٣ ساعات	2018/10/16	حلقة نقاش	المعوقات المهنية للمحامي وسبل حلها
قاعة هيئة تطوير المدينة المنورة	لجنة المجتمع القانوني	المدينة المنورة	12	١ يوم	٣ ساعات	2018/10/21	دورة تدريبية	دور المحامي في قضايا الأحوال الشخصية
الأكاديمية	لجان المجتمع القانوني	منطقة الرياض	43	١ يوم	٤ ساعات	2018/10/23	دورة تدريبية	إجراءات دعوى التحكيم

المقر	بالتعاون مع	المنطقة	الأعضاء الحاضرين	عدد الأيام	عدد الساعات	التاريخ	نوع الفعالية	عنوان الفعالية
مسرح مقر الغرفة التجارية بأبها	لجان المجتمع القانوني	منطقة عسير	3	١ يوم	ساعتين	2018/10/29	حلقة نقاش	حوكمة مكاتب المحاماة
غرفة الجوف	لجان المجتمع القانوني	منطقة الجوف	28	١ يوم	٣ ساعات	4/11/2018	ملتقى	المعوقات المهنية للمحامي المتدرب وسبل حلها
منطقة تبوك	لجان المجتمع القانوني	منطقة تبوك	70	١ يوم	٢ ساعة	4/11/2018	ملتقى	المعوقات المهنية للمحامي المتدرب وسبل حلها
جامعة الأمير سلطان	لجان المجتمع القانوني	منطقة الرياض	18	١ يوم	٢ ساعة	2018/11/03	ندوة تعريفية	الحماية القانونية للمرأة وفق نظام مكافحة جريمة التحرش
غرفة الجوف	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الجوف	6	١ يوم	٣ ساعات ونصف	2018/11/19	حلقة نقاش	التحديات التقنية في تسجيل القضايا في المحاكم
الغرفة التجارية بأبها	لجنة المجتمع القانوني	منطقة عسير	4	١ يوم	٢ ساعة	2018/11/20	حلقة نقاش	معوقات العمل المهني للمحامي وسبل حلها
الغرفة التجارية بأبها	لجنة المجتمع القانوني	منطقة عسير	8	٢ يوم	٢ ساعة	2018/11/21	حلقة نقاش	التحديات التقنية في تسجيل القضايا في المحاكم
الأكاديمية	الأكاديمية	منطقة الرياض	31	١ يوم	٢ ساعة	2018/11/20	دورة تدريبية	المدخل لعقود الميديك
فندق هيلتون جدة	لجنة المجتمع القانوني	منطقة مكة المكرمة	111	١ يوم	٣ ساعات	2018/11/21	دورة تدريبية	مناهج العارفين في تدريب المحامين
الغرفة التجارية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة جازان	12	١ يوم	٣ ساعات	2018/11/21	حلقة نقاش	معوقات العمل المهني للمحامي وسبل حلها
الغرفة التجارية بعنبر	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الحدود الشمالية	8	١ يوم	٢ ساعة ونصف	2018/11/22	حلقة نقاش	التحديات التقنية في تسجيل القضايا في المحاكم
قاعة إدارة التعليم	لجنة المجتمع القانوني	منطقة المدينة المنورة	18	٢ يوم	١٠ ساعات	2018/11/24-23	دورة تدريبية	نظام الأوراق التجارية
الأكاديمية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الرياض	27	١ يوم	٤ ساعات	27/11/2018	دورة تدريبية	جريمة غسل الأموال
فندق هيلتون جدة	لجنة المجتمع القانوني	منطقة مكة المكرمة	69	١ يوم	٣ ساعات	28/11/2018	دورة تدريبية	الممارعات العقارية
جامعة حائل	لجنة المجتمع القانوني	منطقة حائل	2	١ يوم	٣ ساعات	28/11/2018	حلقة نقاش	ملتقى المتدرب القانوني
مركز الكايد الثقافي	لجنة المجتمع القانوني	منطقة جوف	64	١ يوم	٣ ساعات	28/11/2018	حلقة نقاش	ملتقى المتدرب القانوني
جمعية الأمير فهد بن سلطان الاجتماعية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة تبوك	75	١ يوم	٣ ساعات	28/11/2018	حلقة نقاش	ملتقى المتدرب القانوني
مركز التطوير المهني للقيادات التربوية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة المدينة المنورة	20	١ يوم	٣ ساعات	28/11/2018	حلقة نقاش	ملتقى المتدرب القانوني
مسرح الغرفة التجارية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة جازان	51	١ يوم	٣ ساعات	28/11/2018	حلقة نقاش	ملتقى المتدرب القانوني
مركز الغرفة التجارية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الحدود الشمالية	48	١ يوم	٣ ساعات	28/11/2018	حلقة نقاش	ملتقى المتدرب القانوني
كلية التقنية - القاعة الكبرى	لجنة المجتمع القانوني	المنطقة الشرقية	55	١ يوم	٣ ساعات	28/11/2018	حلقة نقاش	ملتقى المتدرب القانوني
الغرفة التجارية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة عسير	14	١ يوم	٣ ساعات	28/11/2018	حلقة نقاش	ملتقى المتدرب القانوني
الغرفة التجارية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الجوف	234	١ يوم	٣ ساعات	02/11/2018	دورة تدريبية	مهارات المحامي بالدعوى الجنائية
الأكاديمية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الرياض	34	١ يوم	٣ ساعات	05/11/2018	دورة تدريبية	الجرائم التعزيرية
الأكاديمية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الرياض	30	١ يوم	٣ ساعات	12/12/2018	دورة تدريبية	الممارس القانوني وبيئة الأعمال
الغرفة التجارية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الحدود الشمالية	7	١ يوم	٣ ساعات	12/12/2018	دورة تدريبية	الجرائم المنظمة



المقر	بالتعاون مع	المنطقة	الأعضاء الحاضرين	عدد الأيام	عدد الساعات	التاريخ	نوع الفعالية	عنوان الفعالية
الجمارك السعودية	لجنة المجتمع القانوني	منطقة الرياض	393	١ يوم	3	22/12/2018	ملتقى	ملتقى المتدرب القانوني
المقر	بالتعاون مع	المنطقة	الأعضاء الحاضرين	عدد الأيام	عدد الساعات	التاريخ	نوع الفعالية	عنوان الفعالية
الأكاديمية	وزارة التجارة والاستثمار	منطقة الرياض	40	١ يوم	٢ ساعة	2018/05/09	حلقة نقاش	ملاح نظام الرهن التجاري ولائحته التنفيذية
فرع الهيئة السعودية للمحامين بجدة	الأكاديمية	منطقة مكة المكرمة	80	١ يوم	٤ ساعات	2018/05/12	دورة تدريبية	الإختصاص القضائي
الأكاديمية	مكتب مرام الحركان محامون ومستشارون قانونيون	منطقة الرياض	35	١ يوم	٢ ساعة	2018/05/29	ملتقى	لقاء المحاميات الرضائي
الأكاديمية	مكتب الزامل والخراشي للمحاماة	منطقة الرياض	30	١ يوم	٢ ساعة	2018/05/30	ملتقى	رفع مستوى إدارة مكاتب المحاماة من المحلية إلى العالمية، ومن التقليدية إلى الاحترافية
الأكاديمية	الأكاديمية	منطقة الرياض	16	١ يوم	٤ ساعات	2018/07/04	دورة تدريبية	التطبيقات القضائية لحالات إنهاء عقد العمل

برنامج اللغة الإنجليزية القانونية (BARBRI):

أطلقت الهيئة السعودية للمحامين بالتعاون مع بابري BARBRI وكلية القانون بمركز دبي المالي العالمي برنامج اللغة الإنجليزية القانونية المتوافق مع متطلبات الإعداد لامتحان المهنة في أمريكا US Bar Exam، وقد هدف البرنامج إلى توسيع المهارات القانونية عن طرق إتقان لغة ونصوص الأنظمة الأنجلوساكسونية، ودراسة وتجربة اللقاءات والأحداث القانونية، مع كبار المفكرين القانونيين والدوليين، وتحسين مهارات الاتصال القانونية المكتوبة والشفهية باللغة الإنجليزية، وفهم النصوص القانونية مثل: السوابق القانونية وشروط العقد ووسائل المحامين، وكتابة وتنظيم الدفوع والوثائق القانونية مثل المذكرات القانونية وشروط العقد بالإضافة إلى تواصل المحامي والموكل، والمشاركة بشكل هادف مع الممارسين القانونيين المختصين، وذلك عبر الاتصال بالإنترنت التفاعلي.



لجان المجتمع القانوني

تنبثق من اللجنة التنفيذية لجان معنية بالتواصل المهني والاجتماعي (تسمى لجان المجتمع القانوني) موزعة على المناطق الإدارية بالمملكة، بحيث تمثل المحامين الممارسين والمتدربين وكذلك المنتسبين من أعضاء الهيئة، والمعنيين بأهدافها، ويشار إليهم "بالمجتمع القانوني".





لِجَانُ الْمُجِبِّ مَعَ الْقَانُونِ
LAW SOCIETY



لجان المجتمع القانوني

تنبثق من اللجنة التنفيذية لجان معنية بالتواصل المهني والاجتماعي (تسمى لجان المجتمع القانوني) موزعة على المناطق الإدارية بالملكة، بحيث تمثل المحامين الممارسين والمتدربين، وكذلك المنتسبين من أعضاء الهيئة، والمعنيين بأهدافها، ويشار إليهم «بالمجتمع القانوني».

أهداف المجتمع القانوني:

١. توثيق أو اصر التواصل المهني والاجتماعي.
٢. مساندة الهيئة في إيصال رسالتها للمجتمع وتحقيق أهداف تنظيم الهيئة.
٣. التواصل الفعال مع أصحاب المصالح والمستفيدين من الخدمات التي تقدمها الهيئة.
٤. العمل على تلمس احتياجات المجتمع القانوني في مختلف مناطق المملكة، وإيصال الاحتياج إلى مجلس إدارة الهيئة عبر اللجنة التنفيذية.
٥. تكوين كفاءات إدارية قادرة على خدمة المجتمع القانوني، ومؤهلة لعضوية مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين.

صلاحيات لجان المجتمع القانوني:

١. تقديم التوصيات والمقترحات لأي موضوع قد تطلب اللجنة التنفيذية دراسته.
٢. مناقشة الموضوعات والمقترحات التي يقدمها الجمهور المستفيد من خدمات الهيئة، وتلمس ردود أفعالهم حول أي تغييرات أو سياسات جديدة تود الهيئة تبنيها على أن يتم ذلك بعد موافقة اللجنة التنفيذية.
٣. إبداء الرأي والتوصية في كل ما من شأنه المساهمة في تطوير البرامج التأهيلية وتقديم الدورات التدريبية في مجال المهنة وتقويمها.
٤. تقديم المشورة والدعم فيما يتعلق بالمعونة القضائية، والإشراف على العيادات القانونية.
٥. تقديم الرأي الفني فيما يحال من الأمانة العامة بطلب تقدير أتعاب المحاماة المتنازع عليها.



المجتمع القانوني بمنطقة الرياض
RIYADH PROVINCE LAW SOCIETY

أعضاء لجنة المجتمع القانوني بمنطقة الرياض



مشاري بن مقعد بن قعدان بن درويش



سعادة الأستاذ/عبدالله بن عبدالعزيز الفلاح



عبدالمحسن بن علي بن عبدالكريم السويلم



ريان محمد محمد قربان



خليل جابر خليل الجهني



عبدالرحمن بن يحيى بن عبدالرحمن العيوني



عبدالله بن مسيعد الغوينم



عبدالرحمن بن مرعي القحطاني



مشاعل بنت مشعل الرشيد



محمد بن أحمد بن عوض الحربي

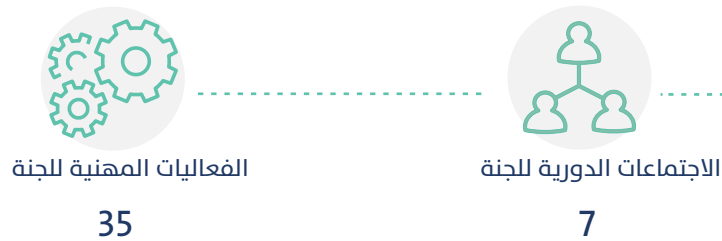


روان بنت راشد العرفج



عبدالله بن محمد الحسن

جدول أعمال لجنة المجتمع القانوني بمنطقة الرياض



الزيارات الرسمية			
الحضور	التاريخ	الجهة	
أعضاء اللجنة	٢٠١٨/٨/٥م	محكمة التنفيذ (رئيس محكمة التنفيذ بالرياض)	١
أعضاء اللجنة	٢٠١٨/٩/١٠م	النيابة العامة (النائب العام)	٢

الملتقيات			
ملتقى- حلقة نقاش - مؤتمر - ندوة			
المكان	المتحدثين	التاريخ	الملتقى
نادي المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين بالرياض	عام	من ٢٠١٨/٦/١٤م إلى ٢٠١٨/٧/١٥م	لقاء اجتماعي رياضي
نادي المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين بالرياض	عام	٢٠١٨/٦/٢٧م	حفل معابدة بمناسبة عيد الفطر المبارك
قاعة الشيخ صالح الحصين - مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني	المحامي/ عبدالله الحبردي - المحامي فيصل المشوح - المحامي/ د. عبدالله الدخيل - المحامي/ يزيد الطعيمي - المحامي/ سلطان العنزي - المحامية/ لمى التركي	٢٠١٨/٧/٢٤م	لقاء : معوقات العمل المهني للمحامي وسبل حلها
نادي المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين بالرياض	عام	٢٠١٨/٩/٢م	حفل معابدة بمناسبة عيد الأضحى المبارك
نادي المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين بالرياض	المحامي/ سلطان المصلوخي - المحامي محمد الموسى - الأستاذ/ بدر الديبان	٢٠١٨/٩/٥م	حلقة نقاش : الممارسات الاحترافية والتطبيقية للقضايا الجنائية
الرياض	القانونيون المتطوعون	من ٢٠١٨/٩/١٣م إلى ٢٠١٨/٩/٢٣م	مارثون التطوع القانوني
جامعة الأمير سلطان - مسرح الجامعة الكبير	المستشارة/ مشاعل الرشيد - المحامية/ روان العرفج	٢٠١٨/١١/٣م	الحماية القانونية للمرأة وفق نظامي المرور ونظام مكافحة التحرش
الجمازك السعودية	عام	٢٠١٨/١٢/٢٢م	ملتقى المتدرب القانوني
نادي المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين بالرياض	بالتعاون مع وكالة سات	٢٠١٩/١/١٩م	الجوانب القانونية لدول الابتعاث
نادي المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين بالرياض	عام-	٢٠١٩/١/٢٩م	ملتقى المحامي
نادي المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين بالرياض	إلقاء مباشر	٢٠١٩/٢/١٩م	نظام التأمينات الاجتماعية
مخيم باتل التراثي	عام-	٢٠١٩/٢/٢٣م	المخيم الشتوي للمحامين
مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني	إلقاء مباشر	٢٠١٩/٢/١٢م	مكاتب المحاماة من الانفراد الى الشراكة

الدورات التدريبية				
الدورة التدريبية	التاريخ	المدرّب	المكان	
١	٢٠١٨/٧/٤م	المحامي/ تركي الرشيد	قاعة الأكاديمية بمقر الهيئة السعودية للمحامين	التطبيقات القضائية لحالات إنهاء عقد العمل
٢	٢٠١٨/٧/١١م	المحامي/ نايف المحارب	قاعة الأكاديمية بمقر الهيئة السعودية للمحامين	مهارات إدارة الدعوى
٣	٢٠١٨/٧/ ١٨،١٧،١٦م	الأستاذ/ ضياء الشاعر	قاعة الأكاديمية بمقر الهيئة السعودية للمحامين	مقدمة المحاسبة المالية وتطبيقاتها بمكاتب المحاماة
٤	٢٠١٨/٧/١٨م	المحامي/ ثامر الشوا	قاعة الأكاديمية بمقر الهيئة السعودية للمحامين	مهارات التمثيل أمام النيابة العامة
٥	٢٠١٨/٧/٢٥م	المحامي/ حمد الرزين	قاعة الأكاديمية بمقر الهيئة السعودية للمحامين	مبادئ قرارات الهيئة الصحية الشرعية وإجراءات الترافع أمام الهيئات
٦	٢٠١٨/٨/١م	الأستاذ/ خالد الغميز	ملتقى المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين	فن التعامل وكسب العلاقات
٧	٢٠١٨/٨/٨م	المحامي/ أحمد المحيميد	قاعة الأكاديمية بمقر الهيئة السعودية للمحامين	أخلاقيات المهن القانونية
٨	٢٠١٨/٨/١٣م	الدكتور/ فهد الماجد	قاعة الأكاديمية بمقر الهيئة السعودية للمحامين	بناء الشخصية القانونية ، متطلبات مهنية وشخصية
٩	٢٠١٨/٩/١٦م	المحامية/ لطيفة الراشد	أبراج تطوير - الرياض	التعاملات التجارية للأفراد
١٠	٢٠١٨/٩/١٧م	المحامي/ محمد مختار	ملتقى المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين	العامل في ريادة الأعمال
١١	٢٠١٨/٩/١٧م	المحامية/ منيرة الوهيبي	أبراج تطوير - الرياض	المهارات الأساسية للقانونية
١٢	٢٠١٨/٩/١٨م	المحامية/ نورة القحطاني	ملتقى المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين	الأحوال الشخصية
١٣	٢٠١٨/٩/٢٠م	المحامي/ إسماعيل الصيدلاني	ملتقى المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين	مبادئ الالتزامات القانونية في التعاملات التجارية
١٤	٢٠١٨/٩/٢٠م	المحامية/ حصة الدليمي	أبراج تطوير - الرياض	الجوانب القانونية لريادة الأعمال
١٥	٢٠١٨/١٠/٢٣م	المحامي/ اسماعيل الصيدلاني	ملتقى المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين	إجراءات دعوى التحكيم
١٦	٢٠١٨/١١/٢٠م	المحامي/ طارق آل مسفر	ملتقى المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين	المدخل لعقود الفيدك
١٧	٢٠١٨/١١/٢٧م	المحامي/ بندر المخرج	ملتقى المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين	جريمة غسل الأموال
١٨	٢٠١٨/١١/٠٥م	المحامي/ د.نواف السلمي	ملتقى المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين	الجرائم التعزيرية
١٩	٢٠١٨/١٢/١٢م	المحامي/ موسى بن عرفة	ملتقى المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين	الممارس القانوني وبيئة الأعمال
٢٠	٢٠١٩/١/٢٣م	DIFC & Barbri	نادي المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين بالرياض	تأهيل المحامي السعودي للاختبارات الدولية لمهنة المحاماة
٢١	٢٠١٩/٠٢/١٩م	المستشار / عبدالله الحسن	نادي المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين بالرياض	نظام التأمينات الاجتماعية
٢٢	٢٠١٩/٠٢/٠٥م	إلقاء مباشر	نادي المحامين بمقر الهيئة السعودية للمحامين بالرياض	نظام المحاماة



المجتمع القانوني بمنطقة مكة المكرمة
MECCA PROVINCE LAW SOCIETY

أعضاء لجنة المجتمع القانوني بمكة المكرمة

يوسف بن هاني إبراهيم المدني		سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبدالله موسى	
رشا بنت زهير أبونجم		هاني مصطفى مير	
طارق حمد آل إبراهيم		نسرین بنت علی صالح الغامدي	
ناصر بن عبدالعزيز بن يوسف التويم		فهد بن عبدالله بن أحمد محبوب	
د. فيصل بن سعد العصيمي		خالد بن محمد سعيد بن حسن السريحي	
		فهد محمد عامر يارباغ	

جدول أعمال لجنة المجتمع القانوني بمنطقة مكة المكرمة

الفعاليات المهنية للجنة



11

الاجتماعات الدورية للجنة



10

الزيارات الرسمية		
الجهة	التاريخ	
١ سمو أمير منطقة مكة المكرمة	الأحد ٢٠١٨/٠٧/٢٢	
٢ سمو محافظ محافظة جدة	الأربعاء ٢٠١٨/٠٧/٣١	
٣ فضيلة رئيس المحكمة العامة بجدة	الثلاثاء ٢٠١٨/٠٧/١٧	
٤ فضيلة رئيس المحكمة التجارية بجدة	الثلاثاء ٢٠١٨/٠٧/٣٠	

الملتقيات				
ملتقى- حلقة نقاش – مؤتمر – ندوة				
الملتقى	التاريخ	المتحدثين	المكان	
١ معوقات العمل المهني	الاثنين ٢٠١٨/٠٨/٠٦	أ. حامد فلاتة أ. أشرف السراج د. علي الغامدي د. فيصل العصيمي أ. محمود الشنقيطي أ. فواز أزهر أ. أميرة القوقاني أ. إسماعيل الصيدلاني	هيلتون جدة	

الدورات التدريبية				
الدورة التدريبية	التاريخ	المدرّب	المكان	
١ مهارات الترافع في القضايا الجزائية	الخميس ٢٠١٨/٠٨/٠٢	د. حمد الرزين	قاعة السنبلة بالبرج الرئيس للأعمال	
٢ مهارات التحقيق العمالي وحالات إنهاء العلاقة العمالية	الثلاثاء ٢٠١٨/٠٨/٠٧	د. طارق الإبراهيم	قاعة السنبلة بالبرج الرئيس للأعمال	
٣ أنواع واختصاصات الجمعيات في الشركة المساهمة	الأربعاء ٢٠١٨/٠٨/٠٨	إسماعيل الصيدلاني	قاعة السنبلة بالبرج الرئيس للأعمال	
٤ رسوم الأراضي البيضاء	الاثنين ٢٠١٨/٠٩/٠٣	أ. حسان السيف	هيلتون جدة	
٥ الطعن على القرارات الإدارية	الأربعاء ٢٠١٨/١٠/١٠	د. فيصل العصيمي	هولندي إن مكة المكرمة	
٦ الاختصاص القضائي	٢٠١٨/٠٥/١٢م	-	الأكاديمية – فرع الهيئة السعودية للمحامين بجدة	
٧ حقوق وواجبات الممارس الصحي القانوني	٢٠١٨/٠٩/١٨م	-	مستشفى الولادة والأطفال	
٨ منهاج العارفين في تدريب المحامين	٢٠١٨/١١/٢١م	-	فندق هيلتون جدة	
٩ المنازعات العقارية	٢٠١٨/١١/٢٨م	المحامي / عبد الإله بن إبراهيم العروان	فندق هيلتون جدة	
١٠ إجراءات الترافع أمام المحاكم الإدارية	٢٠١٩/٠١/٠٨م	المحامي/ د. فيصل بن سعد العصيمي	الغرفة التجارية في مكة المكرمة	



المجتمع القانوني بمنطقة المدينة المنورة
MADINAH PROVINCE LAW SOCIETY

أعضاء لجنة المجتمع القانوني بالمدينة المنورة

خالد بن عبيد بن عائض المريبطي العمري



سعادة الأستاذ/ نزيه بن عبدالله موسى



محمد درويش محمد سلامة



مصطفى نصر الدين محمد ظافر



شوق بنت فهد غضيان البلوي



جدول أعمال لجنة المجتمع القانوني بمنطقة المدينة المنورة

الفعاليات المهنية للجنة



5

الاجتماعات الدورية للجنة



8

الزيارات الرسمية				
الجهة	التاريخ	النتائج والتوصيات		
إمارة المدينة المنورة	١٤٤٠/٠١/٠٨ الموافق ٢٠١٨/٠٩/١٨م	1. وضع آلية محددة لعمل الخطط والبرامج لـ « إدارة السجون » بالمدينة المنورة حيث يتم تقديم برنامج توعوي قانوني للسجناء والسجينات، وكل ما من شأنه تحقيق تلك الأهداف والمسؤوليات ابتداء من وضع الأطر القانونية والنظامية للتعامل مع السجناء وتصنيفهم ومتابعتهم. 2. تقديم برامج لمساعدة أسر السجناء ونشر التوعية، و معالجة كل ما يتعلق بقضايا السجناء الصادرة بحقهم، و كذلك أوامر العفو والإطلاق. 3. تنسيق أعمال لجنة المجتمع القانوني بالمنطقة في تحقيق التوعية القانونية الشاملة من قبل وكيل إمارة منطقة المدينة المنورة المساعد للحقوق الأستاذ / أحمد ال حسين . 4. تحديد موعد لقاء مع المديرية العامة للسجون بالمنطقة في مناقشة البرامج والخطط المقترحة من اللجنة وبالتعاون مع المنسق لوكيل الامارة الأستاذة / أحمد ال حسين .	الاجتماعات الدورية للجنة الفعاليات المهنية للجنة	١

الملتقيات						
ملتقى- حلقة نقاش - مؤتمر - ندوة						
الملتقى	التاريخ	عدد الحضور		المتحدثين	المكان	
		غير عضو	عضو			
١	الأحد ١٤٤٠/٠٢/٠٧ الموافق ٢٠١٨/١٠/١٦م	١٠	٦٢	اعضاء لجنة المجتمع القانوني بالمنطقة مشاركة المحامي ريان قربان	هيئة تطوير المدينة قاعة الاجتماعات	لقاء معوقات العمل القانوني - حلقة نقاش -
2	٢٨/١١/٢٠١٨م	-	20	-	مركز التطوير المهني للقيادات التربوية	ملتقى المتدرب القانوني

الدورات التدريبية						
الدورة التدريبية	التاريخ	عدد الحضور		المدرّب	المكان	
		غير عضو	عضو			
١	الأربعاء ١٤٤٠/٠١/٠٩	٥	٢٥	فارس صالح السهلي	مستشفى الدار	حقوق و واجبات الممارس الصحي القانونية
٢	الثلاثاء ١٤٤٠/٠٢/٠٧	٧	٣٢	المحامي علي الرويثي	هيئة تطوير المدينة قاعة الاجتماعات	دور المحامي في قضايا الأحوال الشخصية
٣	٢٣-٢٤/١١/٢٠١٨م	١٨	٤١	المحامي/ إسماعيل الصيدلاني	قاعة إدارة التعليم في المدينة المنورة	نظام الأوراق التجارية



المُجْتَمَعُ الْقَانُونِي بِمِنْطَقَةِ الْحُدُودِ الشَّمَالِيَّةِ
NORTHERN BORDERS PROVINCE LAW SOCIETY

أعضاء لجنة المجتمع القانوني بالحدود الشمالية

سعادة الدكتور/ يوسف بن عبداللطيف الجبر



علي جدي وادي العنزي



جواهر بنت جطيلى العنزي



جدول أعمال لجنة المجتمع القانوني بمنطقة الحدود الشمالية



الزيارات الرسمية			
النتائج والتوصيات	التاريخ	الجهة	
- تقديم التسهيلات في التدريب التعاوني للطلاب وطالبات القانون في مكاتب المحاماة. المشاركة بفعاليات الكلية بالأشهر القادمة بإذن الله -. تفعيل العيادة القانونية من قبل أعضاء اللجنة -.	2018/10/15	جامعة الحدود الشمالية -كلية إدارة الأعمال للبنات-	١
	2018/10/16	النادي الأدبي الثقافي بمنطقة الحدود الشمالية	٢

الملتقيات					
ملتقى- حلقة نقاش – مؤتمر – ندوة					
المكان	عدد الحضور		التاريخ	الملتقى	
	غير عضو	عضو			
الغرفة التجارية بعرعر	30	8	٢٠١٨/١١/٢٢م	التحديات التقنية في تسجيل القضايا	١
مركز الغرفة التجارية	٤٨	-	٢٠١٨/١١/٢٨م	ملتقى المتدرب القانوني	٢

دورات تدريبية						
المكان		عدد الحضور		التاريخ	دورة تدريبية	
		غير عضو	عضو			
الغرفة التجارية	سلطان عبدالله نزال العنزي	٤٢	٧	٢٠١٨/١٢/١٢م	الجرائم المنظمة	١
مسرح الغرفة التجارية بعرعر	المحامي/ د.عبدالعزیز بن عبدالرحمن الشبرمي	-	-	٢٠١٩/٠١/٣١م	قضاء التنفيذ	2



المجتمع القانوني بالمنطقة الشرقية
EASTERN PROVINCE LAW SOCIETY

أعضاء لجنة المجتمع القانوني بالشرقية

إبراهيم عبدالله الحسين		سعادة الدكتور/يوسف بن عبداللطيف الجبر	
محمد بن عبد الرحمن بن صالح الرشيد		محمد بن حمد فهد المري	
نوف صالح الحمد		ابراهيم بن سعود ابراهيم الحمام	
عبدالله بن محمد بن عبدالله البلوشي		مساعِد بن حسن بن سلطان السلطان	
		سيف بن يوسف بن عبدالعزيز السيف	

جدول أعمال لجنة المجتمع القانوني بالمنطقة الشرقية

الفعاليات المهنية للجنة

الزيارات الرسمية

الاجتماعات الدورية للجنة



3

5

2

الزيارات الرسمية				
الجهة	التاريخ	الحضور	النتائج والتوصيات	
١ جامعة الدمام	٢٠١٨/٧/١٧	٣	توقيع اتفاقية، الاستفادة من قاعات الجامعة – تنفيذ تقديم دورات تدريبية.	
٢ جامعة الأمير محمد بن فهد	٢٠١٨/٨/١	٥	توقيع اتفاقية – التعاون في العيادات القانونية – تقديم دورات تدريبية – الاستفادة من القاعات.	
٣ المحكمة التجارية بالدمام		٨	عقد ورش عمل مجتمعية، إنشاء مقر للمحامين في المحكمة – الاستفادة من الهيئة في تقدير الاتعاب	
٤ جامعة الملك فيصل	٢٠١٨/٨/٧	٢	توقيع اتفاقية – تقديم دورات تدريبية – إنشاء مقر للجنة بالجامعة.	
٥ مركز الدراسات القانونية بجامعة الملك فيصل	٢٠١٨/٩/٢	١	تم توقيع اتفاقية التعاون	

الملتقيات						
ملتقى- حلقة نقاش – مؤتمر – ندوة						
الملتقى	التاريخ	عدد الحضور		المتحدثين	المكان	
		عضو	غير عضو			
١ ورشة « أحكام التصفية المدنية والتجارية »	٢٠١٨/٩/٣	٤٠	١١٠	الأستاذ/حمزة العسكر الدكتور/ حمد الرزين الدكتور/سلمان الدخيل الأستاذ/صالح النعيم	الشيراتون بالدمام	
٢ حلقة نقاش « تطبيقات الملكية الفكرية »	٢٠١٨/١٠/٢٣	٣٠	٩٠	الأستاذ/ خليل الجهني	جامعة الملك فيصل	
٣ ملتقى المتدرب القانوني	٢٠١٨/١١/٢٨م	٥٥	-	أعضاء لجنة المجتمع القانوني بالمنطقة	كلية التقنية – القاعة الكبرى	
٤ مواجهة غسل الأموال	٢٠١٩/١/٢٩م	-	-	المحامي/ د.خالد الغامدي	جامعة الأمير محمد بن فهد	
٥ نظام الإفلاس	٢٠١٩/١/٠٩م	-	-	الأستاذ إسماعيل معتق الصيدلاني الأستاذ عادل عبدالعزيز بودي	فندق كارلتون المعبيد- قاعة سمر-الدمام	



المجتمع القانوني بمنطقة الجوف
JAWF PROVINCE LAW SOCIETY

أعضاء لجنة المجتمع القانوني بالجوف

فيصل بن ناصر الدرعان		سعادة الدكتور/ يوسف بن عبد اللطيف الجبر	
محمد حمود الشراري		أيمن بن احمد السهيان	
سامي خالد الشراري		عبدالرزاق بن فيصل السهيان	
		جهاد غزاي حواس العوده	

جدول أعمال لجنة المجتمع القانوني بمنطقة الجوف

الفعاليات المهنية للجنة



8

الاجتماعات الدورية للجنة



4

الملتقيات						
ملتقى - حلقة نقاش - مؤتمر - ندوة						
الملتقى	التاريخ	عدد الحضور		المتحدثين	المكان	
		عضو	غير عضو			
١	٢٣-١٣ سبتمبر	٦	٢١١ استشارة	٢١ مقدم للاستشارة	سكاكا - القريات	
٢	من ١١-٥ أكتوبر	٥٠	مفتوح	ركن تعريف شارك أعضاء اللجنة بالتعريف بالهيئة واللجنة	مركز عبدالإله الحضاري	
٣	٧ أكتوبر	٥٠	مسرح مفتوح	المحامي خالد البادي	مركز عبدالإله الحضاري	
٤	٨ أكتوبر	٤	مسرح مفتوح	المحامي د. نايف الظفيري	مركز عبدالإله الحضاري	
٥	٤ نوفمبر	٤	٢٨	أدار حلقة النقاش أيمن السهيان	غرفة الجوف	
٦	١٩ نوفمبر	٦	١١٨	يدير حلقة النقاش أيمن السهيان	غرفة الجوف	
٧	٢٨/١١/٢٠١٨م	-	-	-	الغرفة التجارية	ملتقى المتدرب القانوني

الدورات التدريبية						
الدورة التدريبية	التاريخ	عدد الحضور		المدرّب	المكان	
		عضو	غير عضو			
١	٢٠١٨/١١/٠٢م	-	٢٣٤	المحامي/ تركي الرشيد	الغرفة التجارية	مهارات المحامي بالدعوى الجنائية



المجتمع القانوني بمنطقة حائل
HA'IL PROVINCE LAW SOCIETY

أعضاء لجنة المجتمع القانوني بحائل

خالد ماطر شريد الرشيد



سعادة الأستاذ/ عبدالناصر السحيباني



عبدالعزیز بن محمد بن عبدالعزیز الخریف



جدول أعمال لجنة المجتمع القانوني بمنطقة حائل

الفعاليات المهنية للجنة



الاجتماعات الدورية للجنة



2

-

الملتقيات						
ملتقى - حلقة نقاش - مؤتمر - ندوة						
المكان	المتحدثين	عدد الحضور		التاريخ	الملتقى	
		غير عضو	عضو			
هيئة تطوير المدينة قاعة الاجتماعات	اعضاء لجنة المجتمع القانوني بالمنطقة	٦٢	١٠	الأحد ١٤٤٠/٠٢/٠٧ الموافق ٢٠١٨/١٠/١٦م	لقاء معوقات العمل القانوني - حلقة نقاش -	1
جامعة حائل	اعضاء لجنة المجتمع القانوني بالمنطقة	٠	٢	٢٠١٨/١١/٢٨م	ملتقى المتدرب القانوني	2



المُجْتَمَعُ الْقَانُونِي بِمِنْطَقَةِ تَبُوكِ
TABUK PROVINCE LAW SOCIETY

أعضاء لجنة المجتمع القانوني بتبوك

عبدالله بن محمد اليوسف



سعادة الأستاذ/ عبدالناصر السحيباني



علاء بن محمد عقله كساب الحميدي



جدول أعمال لجنة المجتمع القانوني بمنطقة تبوك

الفعاليات المهنية للجنة



4

الاجتماعات الدورية للجنة



-



الملتقيات						
ملتقى - حلقة نقاش - مؤتمر - ندوة						
المكان	المتحدثين	عدد الحضور		التاريخ	الملتقى	
		غير عضو	عضو			
مسرح التدريب بمستشفى الملك خالد	المحامي/ مسعد صالح العنزي	-	-	٢٠١٨/٠٩/٢٠م	حقوق وواجبات الممارس الصحي القانونية	١
تبوك بارك	عدد من المحامين الممارسين	-	-	٢٠١٨/٠٩/٢٣-٢٢م	ماراثون التطوع القانوني	٢
-	عدد من الاستشارات والمحاضرات قدمها المحامي مسعد الصالح المحامي عبدالله اليوسف المستشار عبدالله الحارثي المحامي عبدالله علاء الحميدي	-	-	٢٠١٨/١١/٠٨م	معرض قانوني	٣
النادي الأدبي بمدينة تبوك	المحامي مسند العنزي - المحامي عبدالعزيز الشمري	١١٢	٧٠	٢٠١٨/١١/٠٤م	المعوقات المهنية للمحامي وسبل حلها	٤
جمعية الأمير فهد بن سطام الاجتماعية		-	٧٥	٢٠١٨/١١/٢٨م	ملتقى المتدرب القانوني	٥



المجتمع القانوني بمنطقة عسير
ASIR PROVINCE LAW SOCIETY

أعضاء لجنة المجتمع القانوني في عسير

يوسف بن سعيد عسيري



سعادة الدكتور/أحمد بن عبدالعزيز الصقيه



علي محمد علي الهجري



جدول أعمال لجنة المجتمع القانوني بمنطقة عسير

الفعاليات المهنية للجنة



4

الاجتماعات الدورية للجنة



2

الملتقيات						
ملتقى- حلقة نقاش – مؤتمر - ندوة						
الملتقى	التاريخ	عدد الحضور		المتحدثين	المكان	
		غير عضو	عضو			
١	حوكمة مكاتب المحاماة	١٤٤٠-٢-٢٠		د. فيصل ال فاضل د. محمد ال عباس	مسرح الغرفة التجارية	
٢	المعوقات المهنية للمحامي وسبل حلها	١٤٤٠-٣-١٢		حلقة نقاش	مسرح الغرفة التجارية	
٣	التحديات التقنية في تسجيل القضايا في المحاكم	١٤٤٠-٣-١٢		حلقة نقاش	مسرح الغرفة التجارية	
٤	ملتقى المتدرب القانوني	٢٠١٨-١١-٢٨م	-	حلقة نقاش	الغرفة التجارية	



المجتمع القانوني بمنطقة جازان
JIZAN PROVINCE LAW SOCIETY

أعضاء لجنة المجتمع القانوني بجازان

إبراهيم بن يحيى بن أحمد جدع



سعادة الدكتور/ أحمد بن عبدالعزيز الصقيه



المعنى بن علي مديش بجوي



فهد بن أحمد يحيى حامضي



خالد بن بخيت محمد فقيهي

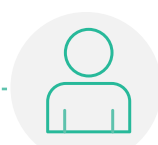


جدول أعمال لجنة المجتمع القانوني بمنطقة جازان

الفعاليات المهنية للجنة

الزيارات الرسمية

الاجتماعات الدورية للجنة



1

3

2

الزيارات الرسمية				
الجهة	التاريخ	الحضور	النتائج والتوصيات	
١	٢٠١٨/١٠/٣٠	أعضاء اللجنة	طرح أفكار جديدة للمساهمة في اخراج المبادرات والفاعليات بشكل متميز	الغرفة التجارية
٢	٢٠١٨/١١/١١	أعضاء اللجنة	بحث سبل التعاون المشترك فيما يخدم مهنة المحاماة وخدمة أبناء المنطقة تحقيقاً للأهداف الوطنية.	هيئة حقوق الانسان بجازان
٣	٢٠١٨/١١/٤	أعضاء اللجنة	بحث سبل التعاون المشترك فيما يخدم مهنة المحاماة وخدمة أبناء المنطقة تحقيقاً للأهداف الوطنية.	لجنة تراحم (رعاية السجناء والمفرج عنهم واسرهم) بمنطقة جازان

الملتقيات						
ملتقى- حلقة نقاش – مؤتمر – ندوة						
الملتقى	التاريخ	عدد الحضور		المتحدثين	المكان	
		عضو	غير عضو			
١		٤	٧٠	حسن الخيرات	الغرفة التجارية	ندوة عن دور التطوع القانوني بالمجتمع بالتعاون مع الغرفة التجارية بجازان
٢	٢٠١٨/٩/٢١م	٤	٧٠	أعضاء اللجنة	مركز تدريب الشرطة	تثقيف عن الاستشارات القانونية المجانية
٣	٢٠١٨/١١/٢١م	١٢	٦٠	المحامي/المُعْتَمَد بجوي المحامي / ابراهيم جدع المحامي / خالد فقيهي المحامي / فهد حامضي	مسرح الغرفة التجارية	معوقات العمل المهني للمحامي وسبل حلها
٤	٢٠١٨/١١/٢٨م	-	٥١	-	مسرح الغرفة التجارية	ملتقى المتدرب القانوني



المجتمع القانوني بمنطقة القصيم
QASSIM PROVINCE LAW SOCIETY

أعضاء لجنة المجتمع القانوني بالقصيم

عادل بن ابراهيم بن صالح ابالخير		سعادة الأستاذ/ عبدالناصر السحيباني	
عبد الله بن منصور بن عبد الله الجطيلي		بدر بن حمد الديبان	
يوسف بن احمد بن عبد العزيز الخريصي		أفنان بنت عبد الله الدخيل	
		محمد بن عبدالله الجفن	

جدول أعمال لجنة المجتمع القانوني بمنطقة القصيم

الفعاليات المهنية للجنة

الاجتماعات الدورية للجنة



الدورات التدريبية						
المكان	المدرّب	عدد الحضور		التاريخ	الدورة التدريبية	
		غير عضو	عضو			
قاعة الشيخ ابن عثيمين	المحامي/ عادل إبراهيم أبا الخيل	-	-	٢٠١٩/٠٢/١٠م	أثر المحامي في المجتمع	١
قاعة الشيخ ابن عثيمين	د.سعد الجلعود	-	-	٢٠١٩/٠٢/١١م	أدوات النجاح في مهنة المحاماة	٢
قاعة الشيخ ابن عثيمين	المحامي/ محمد بن عبدالله الجفن	-	-	٢٠١٩/٠٢/١٢م	رسالة المحاماة	٣
قاعة الشيخ ابن عثيمين	المحامي/ بدر الديبان	-	-	٢٠١٩/٠٢/١٣م	دور المحامي بالقضايا الجنائية	٤
قاعة الشيخ ابن عثيمين	د.أحمد السعيد الزقرد	-	-	٢٠١٩/٠٢/١٤م	تأملات في بعض منازعات الملكية العقارية في القانون السعودي	٥



مركز الدراسات والبحوث SBA Studies & Research Center

يُعَدُّ مركز الدراسات والبحوث الذارع المتخصص لتقديم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمجالات اهتمام الهيئة ومنسوبيها، والتي تضطلع بالصلاحيات الواردة بموجب تنظيمها المعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم: (317) وتاريخ: 08/07/1436هـ، الموافق 27/04/2015م، والذي منح الهيئة صلاحية إجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار الكتب والنشرات والمجلات العلمية والمهنية والدوريات، ويشارك المركز في أعماله عددًا من الجهات المختصة محليًا ودوليًا؛ لتقديم أفضل مستوى احترافي، انطلاقًا من أهمية البحث العلمي كمصدر أساسي للمعرفة الصحيحة.





مركز الدراسات والبحوث
SBA Studies & Research Center

مركز الدراسات والبحوث:

يُعدُّ مركز الدراسات والبحوث الذراع المتخصص لتقديم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بمجالات اهتمام الهيئة ومنسوبيها، والتي تضطلع بالصلاحيات الواردة بموجب تنظيمها المعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم: (٣١٧) وتاريخ: ١٢٣٦/٠٧/٨٠ هـ، الموافق ٢٠١٥/٠٤/٢٧ م، والذي منح الهيئة صلاحية إجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار الكتب والنشرات والمجلات العلمية والمهنية والدوريات. ويشارك المركز في أعماله عددًا من الجهات المختصة محليًا ودوليًا؛ لتقديم أفضل مستوى احترافي، انطلاقًا من أهمية البحث العلمي كمصدر أساسي للمعرفة الصحيحة.

وقدم المركز خلال العام المالي ٢٠١٨ م عددًا من المبادرات، كان من أبرزها:

مسح ميداني لبيئة مكاتب المحاماة:

أقام مركز الدراسات والبحوث التابع للهيئة السعودية للمحامين مسحًا ميدانيًا لبيئة العمل في مكاتب المحاماة؛ لقياس مدى رضا العاملين في مكاتب المحاماة عن عملهم وعلاقاتهم برؤسائهم وبيئة عملهم، وذلك بهدف تطوير بيئة العمل في مكاتب المحاماة، وإيجاد قاعدة بيانات دقيقة عن أوضاع المكاتب والعاملين فيها.



[illegible]

قاعدة بيانات الجامعات والكليات الحقوقية:

أنشأ مركز الدراسات والبحوث قاعدة بيانات بالجامعات والكليات الحقوقية، وتخصص كل كلية، والدبلومات والدرجات العلمية الماجستير والدكتوراه التي تمنحها، وذلك حسب المناطق الإدارية للمملكة، وقد شملت المناطق قاعدة البيانات المناطق الإدارية التالية: الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقصيم، وحائل والحدود الشمالية، والجوف، وتبوك، والباحة، وعسير، والشرقية، وجازان، ونجران.





أطلق مركز الدراسات والبحوث مركز استطلاع العموم لرصد ومتابعة مشاريع الأنظمة والسياسات التي تُطرح لاستطلاع آراء العموم، ومساهمة الهيئة في إقامة حلقات النقاش وورش العمل، وإشراك المحامين وذوي الاختصاص في التعليق عليها، والتفاعل مع إطلاقها ورفع مستوى الوعي القانوني؛ وذلك انطلاقاً من أهداف الهيئة السعودية للمحامين بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار الكتب والنشرات والمجلات العلمية والمهنية والدوريات، والتقدم إلى الجهات المختصة بما تراه من مقترحات وتقديم المشورة الفنية في مجال اختصاصها، وكان من أبرز الأنظمة التي ناقشها المركز: مشروع نظام المشتريات والمنافسات الحكومية، ونظام الرهن التجاري ولائحته التنفيذية، ومشروع اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس.



المحامي Lawyer

أصدر مركز الدراسات والبحوث الأمانة العامة مجلة حقيبة المحامي، وتعد هذه الحقيبة أول نشرة مهنية باللغة العربية لأول مرة في الشرق الأوسط؛ تُعنى بالمقالات ذات العلاقة بالممارسة القانونية، وتزود الممارس القانوني بالعتاد المعرفي، وذلك بالتعاون مع عدد من كبار دور النشر القانونية الدولية، وقد صدر عن الهيئة خلال العام المالي ٢٠١٨ عدد افتتاحي خلال فعاليات المؤتمر السعودي للقانون.



مجلة فقه القضاء والقانون

اعتمد مركز الدراسات والبحوث إطلاق مجلة فقه القضاء والقانون، وهي دورية علمية تنشر أبحاثاً متخصصة فيما يهم قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وتنشر تلك الأبحاث بعد تحكيمها من قبل عدد من المتخصصين في نفس المجال، وتعتبر المجلة إحدى المنصات العلمية التي يستخدمها الباحثون لنشر أبحاثهم وأعمالهم، أو نشر أبحاثهم العلمية لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه. وتهدف المجلة إلى نشر الفقه الإسلامي، والدراسات القانونية المتخصصة، والإسهام في تنشيط الاجتهاد في مجال الفقه والقضاء. كما تعمل المجلة على إثراء المكتبة العدلية بالبحوث والدراسات والمعلومات، مما يعين الممارس القانوني في أداء عمله، وتوسيع مداركه، وزيادة حصيلته العلمية، كما ترحب المجلة بالأبحاث المختصة من جميع الدول وبذلك تعمل المجلة على توثيق العلاقات من الجهات العدلية في مختلف دول العالم مما يعزز مكانة المجتمع القانوني السعودي ودوره في نشر المعرفة القانونية.

الأدلة الاسترشادية:

أصدر مركز الدراسات والبحوث عدداً من المنشورات المتخصصة، والأدلة الاسترشادية، والمطويات التوعوية، كان من أبرزها: دليل ضريبة القيمة المضافة في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، والدليل العلمي والمهني للتخصصات الحقوقية، ودليل حقوق المحامي، ودليل حماية حقوق العملاء عند التعامل مع المحامين، ودليل الأمن الإلكتروني والضوابط الأساسية للأمن السيبراني، ودليل العوامل المؤثرة في تقدير الأتعاب، بالإضافة إلى ٤٨ مطوية توعوية عن الممارسة المهنية.



الكتب الأجنبية المترجمة:

قام مركز الدراسات والبحوث بترجمة عدد من المنشورات والكتب الأجنبية ذات الصلة بالممارسة القانونية، من خلال الشراكات الحصرية مع كبار دور النشر الدولية، وكان من أبرز تلك المنشورات والكتب: مدونة قواعد السلوك المهني لجمعية المحامين الأمريكية، وقواعد التعليم المهني المستمر لجمعية المحامين الأمريكية ودليل المخاطر المهنية الصادر من هيئة المستشارين البريطانية، والمعايير المهنية لهيئة المستشارين البريطانية، كما ينهي المركز ترجمة حصرية لكتاب محام الغد الصادر عن جامعة أكسفورد البريطانية للبروفيسور ريتشارد ساسكيند.

البيانات المفتوحة:

يقدم مركز الدراسات والبحوث منصة للبيانات المفتوحة لجميع المهتمين والمختصين وزوّار الموقع الإلكتروني للهيئة، إيماناً بمبدأ الشفافية وتوفير المعلومة للجميع، بحيث يمكن المركز الاستفادة من البيانات المتوفرة واستخدامها حسب الحاجة. وتتضمن المنصة تقارير وإحصائيات متعددة عن قطاع المحاماة والاستشارات القانونية، وتقارير عن أعمال الهيئة ومشاريعها ومبادراتها، يمكن للمستخدم تصنيفها وفلترتها وتحليلها بشكل بصري من خلال أشكال متنوعة من الرسوم البيانية، ويمكن استعراضها ومعالجتها وتحليلها مباشرة عبر الموقع من خلال التصفح دون الحاجة إلى تحميلها. ويستعين المركز بأحدث تقنيات ذكاء الأعمال (Business Intelligence) واستخدام تقنية للربط والقراءة المباشرة ما بين العديد من قواعد البيانات بدون الحاجة إلى رفع تقارير دورية، مع إمكانية التصنيف الذي يعرض النتائج بشكل مباشر. ومن أبرز البيانات: بيانات عن أعداد المحامين والمتدربين والممثلين النظاميين، والمستشارين القانونيين الوافدين، ويسعى المركز إلى ربط المعلومات مع الجهات المعنية لتوفير قاعدة بيانات مركزية وطنية. كما يصدر المركز تقارير ربعية مختصرة عن القطاع القانوني، وكذلك تقريراً سنوياً منذ عام ٢٠١٦ م، باللغتين العربية والانجليزية.



النشر القانوني:

يسهم مركز الدراسات والبحوث في نشر المجموعات والكتب والمشورات القانونية التي تصدرها جهات وأشخاص مختصون، حيث ساهم المركز في توزيع كتاب المبادئ والقرارات القضائية، ومجموعة الأحكام القضائية ونسخ من الأقراص الضوئية لها، وذلك بالتعاون مع وزارة العدل.

الاستبيانات الميدانية:

شارك مركز الدراسات والبحوث في نشر الاستبيانات الميدانية والاستطلاعية التي تتعلق بقطاع المحامين والاستشارات القانونية، سواء كانت من إعداد المركز أو يطلب من جهات أخرى؛ حيث تعاون المركز مع عدد من الجهات كان من أبرزها: وزارة العدل، وزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للاستثمار، وديوان المظالم.

الدراسات الاستشارية:

يسهم مركز الدراسات والبحوث في إجراء الدراسات المختصة، حيث قام المركز بتقديم دراسة مقارنة للجهة المختصة تتعلق بتحليل تنظيم الهيئة السعودية للمحامين وما يتطلبه واقع العمل من تعديل وإضافة لنصوص التنظيم؛ لتمكين الهيئة من الوفاء بمهامها وتحقيق أهدافها. كما أسهم المركز في معالجة أحد أهم الملفات التي يحتاجها قطاع المحاماة والاستشارات القانونية والمتعلقة بأوضاع المتدربين، حيث أسهم في ترتيب «ملتقى المتدرب القانوني»، وتقديم دراسة مختصة عن التدريب القانوني في المملكة العربية السعودية. دراسة ميدانية استطلاعية، تقدم للجهات المختصة.

مكتبة الهيئة:

يسهم مركز الدراسات والبحوث في نشر المعرفة عبر توفير قاعة للاطلاع وقراءة الكتب والمنشورات التي تضمها مكتبة الهيئة في مقرها الرئيس، وتضم المكتبة مجموعة من الكتب القانونية النادرة، والدراسات المتخصصة، والدوريات العملية، حيث تلقى المركز عدداً من الإهداءات التي أضيفت إلى قائمة مقتنيات المكتبة.





برامج العون الحقوقي

تضطلع الهيئة السعودية للمحامين بصلاحيات بموجب تنظيمها تخولها تقديم العون الحقوقي للمستحقين، والمشورة الفنية في مجال اختصاصها، ووضع قائمة دورية بأسماء المحامين المتبرعين لتقديم المعونة القضائية، وترشيح من تراه منهم عند طلب الجهات ذات العلاقة بما فيها جهات التحقيق والمحاكم، والتقدم إلى الجهات المختصة بما تراه من مقترحات تتعلق بالمهنة، ووضع البرامج التأهيلية والتدريبية في مجال المهنة وتقويمها، والمشاركة في ذلك مع الجهات المختصة، وفي سبيل ذلك خصصت 6 برامج للوفاء بذلك:





جمعية هيئة المحامين العجول الحقوقي
SBA LEGAL AID FOUNDATION

جمعية هيئة المحامين للعون الحقوقي:

أقر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين تأسيس جمعية هيئة المحامين للعون الحقوقي، والتي تُعدُّ الذراع المتخصص لتقديم وتنظيم تقديم العون الحقوقي. وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة للهيئة بموجب تنظيمها المعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم: (٧١٣) وتاريخ: ٠٨/٠٧/١٤٣٦ هـ، الموافق ٢٧/٠٤/٢٠١٥ م، والذي منح الهيئة صلاحية تقديم العون الحقوقي للمستحقين، والمشورة الفنية في مجال اختصاصها.

وقد قامت الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي ٢٠١٨ م بعدد من المبادرات التي تعزز العون الحقوقي للمستحقين، من أبرزها:

العيادات القانونية:

العيادة القانونية هي منشأة تحمل ترخيصاً بتقديم الأعمال القانونية. من خلال مجلس أمناء مكون من محام أو محامين مرخص لهم. والعيادات القانونية جهات نفع عام ويحظر عليها ممارسة الخدمات القانونية بقصد تجاري أو لتحصيل الربح. والمستفيدون من الخدمات القانونية التي تقدمها العيادة القانونية هم الذين تنطبق عليهم ضوابط المادة الثانية من لائحة المعونة القضائية، من المستحقين الذين لا يملكون تكاليف المعونة القضائية والمشورة القانونية. ويجوز أن تحتضن جامعات وكليات الحقوق (تخصص الشريعة أو القانون) تلك العيادة. وتعزز العيادة القانونية التدريب على المحتوى العلمي المقدم في كليات الحقوق بحيث يجمع بين المفاهيم النظرية والواقع العملي للممارسة القانونية، وتهدف العيادة القانونية إلى مساعدة الطلاب المتدربين على اكتساب الخبرات والمهارات من خلال مقابلة حالات عملية من الواقع العملي والسماح لهم بتقديم الخدمات القانونية المجانية للمستحقين وغير القادرين على تحمل أتعاب المحاماة أو الاستشارات القانونية. وتهدف العيادات القانونية إلى:

- نشر الوعي القانوني.
- كفالة حقوق الإنسان.
- تقديم المساعدة القانونية للفئات المستحقة.
- تقديم الاستشارات القانونية المجانية للطلبة.
- تدريب الطلاب على المهارات القانونية والقضائية.
- الارتقاء بمستوى خريجي الحقوق، وتنمية الاتصال الفعال بينه وبين المجتمع.
- نشر وتعليم أحكام المسؤولية المهنية والأخلاقية للقانونيين.
- تأهيل الطلاب للالتحاق بسوق العمل.
- المساعدة في تنفيذ وتطبيق خطط خدمة وتنمية المجتمع.
- ربط الدراسة النظرية للقانون بمتطلبات سوق العمل.
- ضمان جودة الخريج ورفع قدرته التنافسية على المستوى القومي والإقليمي والدولي.
- تحسين جودة ممارسة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية.
- تفعيل التعليم الذاتي.

روزنامة التطوع القانوني وسجل المعونة القانونية:

أطلقت الهيئة على موقعها روزنامة التطوع القانوني التي توضح قنوات الخدمة والمجالات المتاحة لتقديم العون الحقوقي من خلالها والتي تنوعت من جامعات، وجهات حكومية، ومجموعات تجارية، والمحاكم، والمستشفيات، كما وضعت الهيئة سجلاً يتيح للمتطوعين التسجيل في سجل المعونة القانونية، وكذلك قناة للمستحقين للتقديم على طلب المعونة القانونية بيسر وسهولة، وخصوصية تحفظ أسرار المستحقين. صور

المشاركة في ملتقى ببيان:

شاركت الهيئة السعودية للمحاميين في ملتقى ببيان الذي أقيم في عدد من مناطق المملكة، كمنطقة مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والذي سيقام في المنطقة الشرقية. ويعنى ببيان بتهيئة البيئة المناسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة بما يضمن استمرارها ونموها، ويحفز دخول منشآت جديدة للسوق باحتواء المبادرين والمهتمين بمجال الأعمال، وإنشاء المشاريع وتجاوز مراحل التأسيس بسلاسة، والتعرف على مراحل استقطاب المستثمرين، وخطوات إجراءات الجهات الحكومية وجهات الدعم والتمكين، ويقدم لهم استشارات في كيفية استثمار تجارب الآخرين لتوسيع مداركهم الإدارية في بناء هيكل مشاريعهم وإنجاحها، وهو بذلك يشرع كل باب إجرائي وإلهامي أمام هؤلاء الشباب. وتقدم الهيئة من خلال جناحها المشورة القانونية لرواد الأعمال

والإثراء المعرفي





مارثون التطوع القانوني:

تزامنا مع اليوم العالمي للقانون أطلقت الهيئة السعودية للمحاميين مبادرة ماراثون التطوع القانوني الذي يقدم فيه المحامون والمستشارون القانونيون ساعات تطوعية تبدأ من اليوم العالمي للقانون في ١٣ سبتمبر وحتى اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية في ٢٣ سبتمبر يقدمون من خلالها:

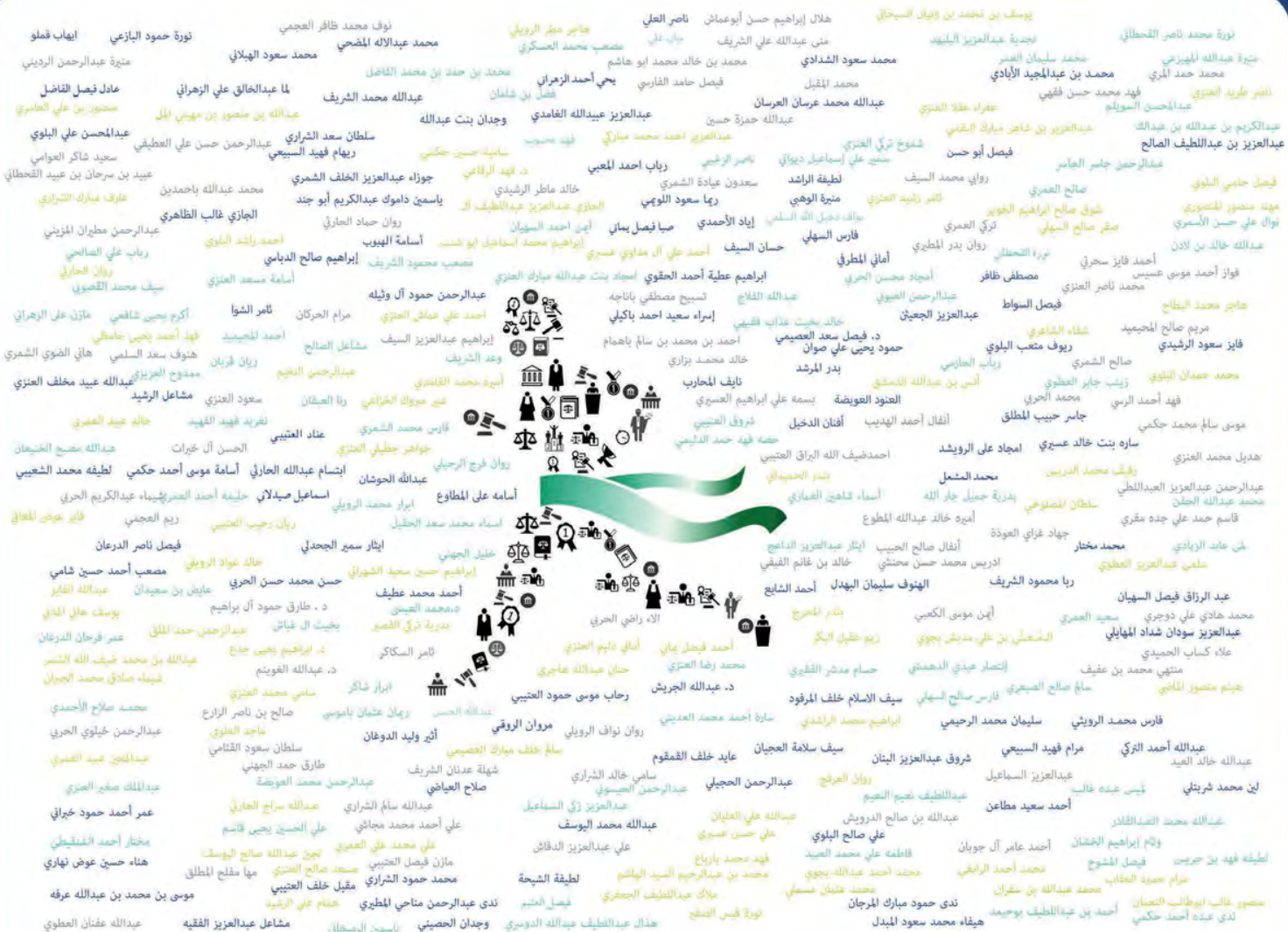
- تقديم العون الحقوقي للمستحقين.
- المشورة القانونية لقطاع رواد الأعمال المبتدئين.
- التوعية القانونية للمجتمع.
- الترافع عن غير القادرين على دفع أتعاب المحاماة.
- تقديم برامج التدريب لحديثي التخرج.

وقدم المحامون في ذكرى اليوم الوطني الثامن والثمانين للمملكة العربية السعودية ما ناهز ٣٠ ألف ساعة تطوعية اشتملت على تقديم العون الحقوقي للمستحقين، وتقديم المشورة القانونية لقطاع رواد الأعمال المبتدئين، وتقديم التوعية القانونية للمجتمع، والترافع عن غير القادرين على دفع أتعاب المحاماة، وتقديم برامج التدريب لحديثي التخرج، وقد بلغ عدد المتطوعين ٣٥٠ متطوعاً من مختلف أنحاء المملكة، وقدر عدد الساعات التطوعية تحديداً بما يعادل ٢٩,٣٠٤ ساعة، في حين بلغ عدد المستفيدين من الماراثون ٨٧٩٥ ألف مستفيد، أمّا ورش العمل التوعوية التي صاحبها سير الماراثون فقد بلغ عدد المستفيدين منها ٢٤,٨٠٠ ألف مستفيد خلال ١٠٤ ساعة.





شركاء النجاح في ماراثون التطوع القانوني



SAUDI BAR ASSOCIATION



مركز هيئة المحامين للتحكيم والتسوية
SBA Arbitration & Settlement

برامج تسوية المنازعات والتحكيم

تضطلع الهيئة السعودية للمحامين بصلاحيات بموجب تنظيمها تخولها تلقي ما يقدم إليها من شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية، وكذلك دراسة الطلبات المهنية للمحامين من الأعضاء، والنظر في دعمها لدى الجهات المختصة، والتقدم إلى الجهات المختصة بما تراه من مقترحات تتعلق بالمهنة. وفي سبيل ذلك خصصت 6 برامج للوفاء بذلك:

منصة استقبال الشكاوى التي تقع في نطاق
أحكام نظام المحاماة ولوائحه التنفيذية.

منصة "قدم مقترحك" لتلقي مقترحات
وأفكار تتعلق بقطاع المحاماة
والاستشارات القانونية.

لجان الخبرة لتقدير أتعاب
المحامين.

مركز هيئة المحامين للتسوية
والتحكيم.

الوساطة بين المحامين
وعملائهم.

منصة لتلقي البلاغات ضد منتحلي المهنة والمخالفين
لأحكام نظام المحاماة ولوائحه التنفيذية.



مركز هيئة المحكمين للتحكيم والتسوية
SBA Arbitration & Settlement

مركز هيئة المحامين للتحكيم والتسوية:

أقر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين تأسيس مركز هيئة المحامين للتحكيم والتسوية، وذلك ضمن مبادرات الهيئة الإستراتيجية، والمركز يُعدُّ الذراع المتخصص للنظر في الشكاوى وتسويتها، وتقديم الخبرة الفنية في مجالها، وتوفير الوسائل البديلة للفصل في النزاعات عبر المحاكم، وذلك بتوفير وسائل بديلة لتسوية النزاع، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة للهيئة بموجب تنظيمها المعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم: (٣١٧) وتاريخ: ٠٨/ ٠٧/ ١٤٣٦ هـ، الموافق ٢٧/ ٤/ ٢٠١٥ م، والذي منح الهيئة صلاحية تقديم المشورة الفنية في مجال اختصاصها، وكذلك تلقي ما يقدم إلى الهيئة من شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية ومحاولة تسويتها.

وقد قامت الهيئة السعودية للمحامين خلال العام المالي ٢٠١٨ م بعدد من المبادرات التي تسوية المنازعات، من أبرزها:

مقر مركز هيئة المحامين للتحكيم والتسوية:

اعتمدت الهيئة المخططات الإنشائية لتأسيس هيئة المحامين للتحكيم والتسوية، والتقدم للجهة المختصة بطلب الرخصة لتأسيس المركز، انطلاقاً من صلاحية الهيئة لتقديم المشورة الفنية، وجهاز المركز بالقاعات المختصة، والمرافق اللازمة لتوفير العناية اللازمة بأطراف الدعوى، والأرشفة وقواعد البيانات اللازمة، ومن المقرر تدشين المركز في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٩ م.



التقارير الفنية:

باشرت الهيئة السعودية للمحامين الطلبات المحالة من الجهات القضائية لتقديم التقارير الفنية بشأن المنازعات بين المحامين وعملائهم، أو بين أطراف الدعوى بشأن تحمل تكلفة الاستعانة بالمحامي على الطرف الخاسر، وخلال العام المالي ٢٠١٨ م أحالت الجهات القضائية عدد (٢١٨) قضية للنظر فيها، وقد عقدت الهيئة (١٨٣) جلسة استماع لأطراف النزاع، وأصدرت (٦١) تقريراً فنياً بعد إجراء الدراسة اللازمة. وقد بلغ عدد المبالغ التي فصلت فيها الهيئة (٣٥٨,٧٠٢,٤٩٥) ريالاً، وبلغت رسوم التقدير لها (١,٦٢٤,٨٥٥) ريالاً أودعت في حسابات الهيئة كأحد مواردها المالية.

يوم المتدرب:

إنطلاقاً من حرص الهيئة السعودية للمحامين على رعاية مصالح المحامين تحت التدريب، أطلقت الهيئة برنامج يوم المتدرب للاستماع إلى هموم واقتراحات وشكاوى المتدربين الأعضاء كل يوم اثنين، وقد صممت الهيئة لذلك نموذجاً على موقعها الإلكتروني، لاستقبال المتدربين وبذل المساعي لتقديم الحلول لمشاكلهم والإجابة على استفساراتهم.

استقبال الشكاوى:

إنطلاقاً من صلاحيات الهيئة في تلقي ما يقدم إلى الهيئة من شكاوى ضد المحامين تتصل بالجوانب المهنية، ومحاولة تسويتها، فقد خصصت منصة الكترونية لتلقي الشكاوى، والتواصل مع الجمهور. وقد بلغ عدد الشكاوى المستلمة لعام ٢٠١٨ م (١٧٥) شكاوى، سعت الهيئة إلى تسوية ما يقارب (١١,٤٢٪) في حين أحالت (٣٣,٧١٪) إلى الجهات المعنية بحكم الاختصاص، وحفظت ما يعادل (٣٦,٥٧٪) لعدم إيضاح أطرافها ما يسند شكاواهم أو عدم صحتها أو لعدم الاختصاص.

استقبال البلاغات:

إنطلاقاً من صلاحيات الهيئة في تلقي ما يقدم إلى الهيئة من شكاوى تتعلق بالمهنة، فقد خصصت منصة الكترونية لتلقي البلاغات ضد منتحلي المهنة، حماية للالتزامات النظامية للمهنة، وإحالة المخالفين إلى الجهات المختصة لإيقاع الجزاء المناسب. حيث حفظ نظام المحاماة حق المحامين والمحاميات من الدخلاء على المهنة، كما نصت المادة السابعة والثلاثون على أنه «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال أو بهما معاً، أ-الشخص الذي انتحل صفة المحامي أو مارس مهنة المحاماة خلافاً لأحكام هذا النظام. ب-المحامي الذي مارس مهنة المحاماة بعد شطب اسمه من جدول المحامين، ويتم توقيع هذه العقوبات من القضاء المختص.» ويكون الشخص منتحلاً صفة المحامي إذا قام بعمل يجعل له صفة المحامي ومن فتح مكتباً لاستقبال قضايا الترافع والاستشارات، أو الإشارة في مطبوعاتٍ إلى نفسه بصفة المحامي»، وقد بلغ عدد البلاغات المستلمة لعام ٢٠١٨ م (٢١) بلاغاً، سعت الهيئة إلى إحالتها إلى الجهات المعنية بحكم الاختصاص.



الفصل الثالث

إنجازات العام المالي 2018 لمبادرات استراتيجية الخطة الخمسية 2016 - 2020

- ملخص تنفيذي لمؤشرات الأداء الرئيسة.
- إحصاءات مؤشرات الأداء الرئيسة (KPI).

ملخص تنفيذي:

شهد العام المالي ٢٠١٨ م مبادرات استهدفت تنظيم وتطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية؛ تحقيقاً لرؤية الهيئة المتمثلة في الارتقاء بقطاع الممارسة المهنية القانونية في المملكة، ليكون قطاعاً رائداً يسهم في خدمة العدالة في المجتمع، وتستهدف إستراتيجية الهيئة الخمسية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) وخطة عملها توجهات إستراتيجية ومبادرات تعمل على تحقيق تلك الرؤية.



وبالرغم من أن الإطار الزمني لتنفيذ الخطة الإستراتيجية هو خمسة أعوام مالية (٢٠١٦ م - ٢٠٢٠ م)، فإن بعض المبادرات قد نفذت بالكامل، والبعض في طور الاستكمال والتنفيذ، والبعض الآخر لم ينفذ حتى الآن، ونسبة الإنجاز المفترض لكل عنصر هو إحراز (٢٠٪) سنوياً؛ بحيث يكتمل إنجاز الخطة خلال الإطار الزمني المحدد لها في ٢٠٢٠ بإذن الله تعالى. والجدير بالذكر أن سرعة أو تباطؤ الإنجاز يعود لأسباب مختلفة، يتعلق جزء منها بالتمويل واستدامة التدفقات المالية، والآخر يتعلق بأطراف آخرين كالجهات الحكومية أو منفذي الخدمات، كما أن نقص المعلومات في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية تسبب في تأخير تنفيذ بعض المبادرات، علاوة على بعض التحديات التشريعية التي تتطلب وقتاً لمناقشتها وتعديلها.

ويوضح الآتي إجمالي إنجاز الأهداف الإستراتيجية:

الهدف الإستراتيجي الأول: تعميق قطاع تقديم الخدمات القانونية، وزيادة القدرة الاستيعابية لقطاع الخدمات القانونية:

حيث يشتمل هذا الهدف على (١٠) توجهات إستراتيجية، وعلى (٥٨) مبادرة تنفيذية، ونسبة الإنجاز الإجمالي لها تبلغ: (٧١٪) من تلك التوجهات، بنهاية عام (٢٠١٨) ويكون نسبة التقدم لهذا الهدف (١١٪) من نسبة الانجاز الافتراضي المتوقع في نهاية العام.

الهدف الإستراتيجي الثاني: تنظيم قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتطوير معايير ممارسة المهنة:

حيث تركز الجهود على تطوير معايير ممارسة المهنة، ويشتمل على (٨) توجهات إستراتيجية، وعلى (٦٦) مبادرة تنفيذية، ونسبة الإنجاز الإجمالي لها تبلغ: (٦٦٪) من إجمالي تلك التوجهات، وبذلك يصبح الإنجاز لهذا الهدف متقدماً بنسبة (٦٪) عن نسبة الإنجاز الافتراضي السنوي للخطة الخمسية.

الهدف الإستراتيجي الثالث: حماية قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتوفير الحماية للمهنة والمهنيين:

حيث يشتمل الهدف الثالث على (٨) توجهات إستراتيجية، وعلى (٤٢) مبادرة تنفيذية، ونسبة الإنجاز الإجمالي لها تبلغ: (٦٦٪) من تلك التوجهات، وبمقارنة هذه النسبة بالنسبة الافتراضية للإنجاز السنوي يظهر تقدم بنسبة (٦٪) عن الخطة الإستراتيجية.

الهدف الإستراتيجي الرابع: توازن قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتوازن قطاع تقديم الخدمات القانونية مع مصالح الأطراف ذوي العلاقة:

حيث يشتمل الهدف الرابع على (٨) توجهات إستراتيجية، وعلى (٣٦) مبادرة تنفيذية، ونسبة الإنجاز فيه (٨٦٪) من تلك التوجهات، بما يدل على تقدم بنسبة (٢٦٪) على نسبة الإنجاز السنوي الافتراضي للخطة الإستراتيجية.

وبإلقاء نظرة على المبادرات التنفيذية والتوجهات الإستراتيجية التي نفذت خلال العام المالي ٢٠١٨ وأثرها على تنظيم وتطوير قطاع المحاماة والاستشارات القانونية يظهر جلياً أنها تعمل على بناء وترسيخ البنية التحتية للقطاع وخدمة أصحاب المصالح فيه على النحو الآتي:

١- اكتمال البيئة المؤسسية للهيئة:

بنهاية العام المالي ٢٠١٨ م، تمكنت الهيئة بحمد الله من إرساء قواعد العضوية، والإجراءات الالكترونية اللازمة لتسهيل الاشتراكات وتسجيل البيانات واستحداث نظام مدفوعات متكامل، كما عيّنت الهيئة بتأسيس قطاع تنفيذي (الأمانة العامة) قادر على التواصل مع الجمهور المستفيد عبر وسائل اتصال متعددة، وتجهيز المرافق اللازمة لعقد ورش العمل والندوات، وتقديم الخدمات المساندة للمحامين من خلال برنامج المزايا الشاملة التي توفر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تهتم الأعضاء.

٢- العناية بحديثي التخرج القادمون للمهنة:

عملت الهيئة على توثيق الروابط مع القطاع العلمي ذي الصلة بالتخصص العدلي؛ سواء كانت الجامعات أو الجهات الحكومية، وذلك للعمل سوياً على رؤية وطنية لتنظيم القطاع وتوحيد الجهود، كما كرّست الهيئة جهودها للتنسيق المباشر مع وزارة العدل وتطوير آليات الترخيص للمستجدين والمتدربين، ووضع الضوابط والمعايير المهنية، وتشجيع الطلبة على التحصيل العلمي القانوني من خلال مبادرة جائزة التفوق العلمي القانوني.

٣- توفير معلومات عن قطاع المحاماة والاستشارات القانونية:

وذلك ببناء قاعدة معلومات شمولية، ونشر الإحصائيات والتفاصيل التي تُهم الجمهور ربيعاً وسنوياً. والعمل مع الجهات الرسمية لتبادل وربط البيانات والمعلومات وتوحيد مسمى القطاع ضمن التصنيفات الاقتصادية المحلية المتوافقة مع التصنيف الدولي للأنشطة. ولا يزال القطاع بحاجة إلى مزيد من الدراسات والمعطيات التي من شأنها تقديم خدمة أفضل ومباشرة للمستفيد. وكذلك العمل على توفير جميع التشريعات ذات العلاقة بمهنة المحاماة ونشرها على موقع الهيئة الإلكتروني.

٤- وضع المعايير المهنية:

كرّست الهيئة جهودها للحصول على رؤية مهنية وطنية من خلال عملها مع شركائها المحليين والدوليين لبناء قاعدة معرفية واسعة، كان ذلك عبر التأهيل الأولي للمهنة، أو عبر التعليم المستمر، مما تطلب مخاطبة جميع الجهات المعنية للتوصل لرؤية مشتركة والعمل على تنفيذها. ومن أبرز الأنشطة، برنامج الزمالة القانونية، برنامج المهارات القضائية والقانونية للوفاء بمتطلبات التخرج لدرجة البكالوريوس، برنامج التعليم المستمر، برامج الإعداد القانوني المتخصص، ومبادرة الابتعاث القانوني. ومن جهة أخرى العمل على استكمال السياسات واللوائح التي تكمل تشريعات المهنة.

0- تسهيل بيئة ممارسة مهنة المحاماة:

وذلك عبر مبادرات منبثقة من سجل المنشأة القانونية الذي يربط أعمال المحامي برقم مرجعي يسهل له ممارسة أعماله لدى الجهات الرسمية، ويرفع مستوى الالتزام بالأنظمة والتشريعات ذات الصلة بممارسة الأعمال، وتتطلع الهيئة أن تكون المبادرات التنفيذية والتوجهات الإستراتيجية المزمع تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٩ م، ذات أثر ملموس على ما يلي:

- تحسين بيئة العمل في قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.
- تفعيل مبادرات وتوجهات مجلس توطين قطاع المحاماة والاستشارات القانونية.
- رفع مستوى المشاركة بين المستفيدين في القطاع.
- تحسين وتنظيم قطاع التدريب القانوني.
- إصدار الأدلة الاسترشادية والمطبوعات التي تهم القطاع.
- زيادة عدد اللقاءات المهنية والدورات وورش العمل.
- ترسيخ أواصر التعاون مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع محلياً ودولياً.

ويوضح المبحث التالي تفاصيل تنفيذ كل مبادرة من خلال استعراض مؤشرات الأداء الرئيسية، ويتضمن تنفيذ المبادرات أنشطة وأعمالاً تنفرع عنها وفقاً لأسلوب التنفيذ، وتعاون الجهات ذات الصلة، بحيث تحول الأفكار والمشاريع إلى واقع من خلال الميزانيات والإمكانات المتاحة.

وانطلاقاً من قيم الهيئة ومبادئه وإنفاذاً لإطار الحوكمة، فإنها ترصد سنوياً مدى التقدم في تحقيق تلك المبادرات، والتنفيذ العام للخطة الإستراتيجية وأبرز المعوقات والمخاطر التي تحيط بأنشطتها.

المعدل المرجح	نسبة الإنجاز	للمبادرة	الأهمية للهدف	نفذ جزئيا	لم ينفذ	نفذ	درجة الأهمية	المعدل المرجح
١,١ تحديد معالم الأعمال التي تتطلب الاستعانة بمحام بصورة أوضح: ٨١٪							١	٠.٨١
٢,٧	٪٩٠	٣	٪٩٠			إجراء دراسة مقارنة للأعمال التي يمارسها المحامون في الدول الرائدة.		
١,٢	٪٦٠	٢	٪٦٠			مراجعة التشريعات والإجراءات لضمان مساندة القطاع القانوني.		
٠.٨	٪٨٠	١	٪٨٠			التنسيق مع أطراف العلاقة (أصحاب المصالح) لفهم أدق لطبيعة الأعمال التي يمكن أن يقدم المحامون لها قيمة مضافة.		
٣,٤	٪٨٥	٤	٪٨٥			إصدار لائحة استرشادية للأعمال التي تتطلب الاستعانة بمحام.		
٨,١		١٠						
١,٢ توفير معلومات عن قطاع الخدمات القانونية Market Intelligence ٦٤٪							١	٠.٦٣٧٥
١	٪١٠٠	١	٪١٠٠			التواصل مع الجهات المعنية بالإحصاء والبيانات.		
٠.٩٧٥	٪٦٥	١,٥	٪٦٥			تعزيز مستوى إفصاح المهنيين والمؤسسات المهنية.		
١,٦٣٥	٪٦٥	٢,٥	٪٦٥			إنشاء قاعدة بيانات مشتركة مع الجهات التعليمية.		
١,٢٥	٪٥٠	٢,٥	٪٥٠			إنشاء قاعدة بيانات مشتركة مع وزارتي العمل والخدمة المدنية.		
٠.٧	٪٧٠	١	٪٧٠			إجراء المسوح والدراسات الميدانية لمختلف قطاعات المجتمع.		
٠.٨٢٥	٪٥٥	١,٥	٪٥٥			دراسة البيانات وتحليل النشاطات التنافسية وإصدار تقارير دورية.		
٦,٣٧٥		١٠						
١,٣ تعزيز التوسع الجغرافي لقطاع الخدمات القانونية في أنحاء المملكة ٧٣٪							١	٠.٧١٧٥
١,٦	٪٨٠	٢	٪٨٠			رفع مشاركة قطاع الخدمات القانونية في غير المناطق الرئيسية.		
١,٦	٪٨٠	٢	٪٨٠			زيادة المؤهلين مهنيًا من أهالي المناطق النائية.		
١.٠	٪٧٠	١,٥	٪٧٠			تعزيز التأهيل المهني في المناطق غير الرئيسية.		
٠.٧٥	٪٥٠	١,٥	٪٥٠			مواكبة التزام بين الجهات القضائية والرقابية مع قطاع الخدمات القانونية.		
٠.٩	٪٦٠	١,٥	٪٦٠			مواكبة التزام لخطط القطاع الحكومي والخاص في توظيف الوظائف في المناطق النائية.		
١,٢٧٥	٪٨٥	١,٥	٪٨٥			الاستفادة من الوجود الافتراضي عبر وسائل التقنية الحديثة.		
٧,١٧٥		١٠						
١,٤ رفع مشاركة المرأة في قطاع الخدمات القانونية ٦٤٪							١	٠.٦٣٥
٠.٦٥	٪٦٥	١	٪٦٥			زيادة أعداد الخريجات الحقوقيات في مختلف مناطق المملكة.		
١	٪٥٠	٢	٪٥٠			زيادة المؤهلين مهنيًا من خريجات كليات الحقوق.		
١.٤	٪٧٠	٢	٪٧٠			رفع أعداد المحاميات الممارسات.		
١	٪٥٠	٢	٪٥٠			رفع أعداد المستشارات القانونيات في القطاع الحكومي والخاص.		
١,٥	٪٧٥	٢	٪٧٥			دراسة العقبات التي تحول دون مشاركة واسعة للمرأة في قطاع الخدمات القانونية.		
٠.٨	٪٨٠	١	٪٨٠			تعزيز المشاركات الحقوقية للمرأة في المجتمع.		
٦,٣٥		١٠						
١,٥ تشجيع سعودة تقديم الخدمات القانونية. ٧٨٪							١	٠.٧٧٥
٠.٨٥	٪٨٥	١	٪٨٥			رفع مستوى اللغة الإنجليزية لدى المحامين السعوديين والمؤهلين مهنيًا.		
٠.٩	٪٩٠	١	٪٩٠			الرقابة على مؤهلات وخبرات المستشار القانوني الواحد.		
٠.٩	٪٦٠	١,٥	٪٦٠			زيادة نسبة تمثيل السعوديين المتدربين في مكاتب المحاماة الأجنبية.		
٠.٧٥	٪٥٠	١,٥	٪٥٠			زيادة مستوى تأهيل المحامين السعوديين في مياغة العقود والاتفاقيات المالية.		
٢	٪١٠٠	٢	٪١٠٠			زيادة أعداد المتبعين في المجالات القانونية ذات الصلة بالقانون الدولي والتجارة والتمويل.		
١.٩	٪٩٥	٢	٪٩٥			زيادة أعداد الحاصلين على التأهيل المهني المزدوج مع دول رائدة.		
٠.٤٥	٪٤٥	١	٪٤٥			رفع مستوى تأهيل الوظائف القانونية القيادية.		
٧,٧٥		١٠						

٪٧١

الهدف
الإستراتيجي
الأول:

تعميق
قطاع تقديم
الخدمات
القانونية،
وزيادة
القدرة
الاستيعابية
لقطاع
الخدمات
القانونية:

درجة الأهمية	المعدل المرجح					
نفذ	لم ينفذ	نجزيا	الأهمية للهدف	للمبادرة	نسبة الإنجاز	المعدل المرجح
٠,٥	٠,٣٩٢٥	١,٦ الرقابة على تقديم الأعمال القانونية المقدمة من خارج المملكة. ٧٩%				
وضع الضوابط والإجراءات التنظيمية لمشاركة مكاتب المحاماة الخليجية للممارسة داخل السعودية.						
وضع الضوابط والإجراءات التنظيمية لمشاركة مكاتب المحاماة الأجنبية للممارسة داخل السعودية.						
وضع الضوابط والإجراءات الرقابية لتقديم الاستشارات القانونية الخارجية للمستفيدين داخل المملكة.						
٧,٨٥						
١,٥	١,٢١١٢٥	١,٧ توحيد التأهيل المهني والإشرافي على تقديم الخدمات القانونية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص. ٨١%				
تعديل نظام المحاماة لتنظيم أوسع للمحامين؛ سواء كان ذلك على وجه الاستقلال بالمهن الحرة، أو العمل في القطاعين العام والخاص.						
التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لإعداد برامج التأهيل المهني لأغراض الترقية.						
بناء مجتمع حقوقي من خلال الندوات والدورات التدريبية من خلال عضوية الانتساب.						
إطلاق منصة إلكترونية تشتمل على قاعدة بيانات للوظائف في قطاع الخدمات القانونية، بحيث تعمل على توفير مستشارين قانونيين مؤهلين مهنيًا للعمل في القطاعين العام والخاص.						
العمل مع الأجهزة الرقابية على رصد مخالفات المستشارين القانونيين في القطاعين العام والخاص في ضوء قواعد السلوك المهني.						
٨,٠٧٥						
١	٠,٦٧	١,٨ تعزيز ثقافة الاستعانة بالمحامين قبل التصرفات ذات التبعات القانونية. ٦٧%				
التنسيق مع الأجهزة الرقابية لمراجعة جدول الصلاحيات في القطاعات الحكومية والخاصة بما يعزز هذا التوجه.						
نشر الثقافة القانونية من خلال عقد ورش العمل في البيئات العلمية والعملية.						
التنسيق المشترك مع الجهات الرقابية لنشر الثقافة بالالتزامات القانونية.						
التنسيق المشترك مع الغرف التجارية والملحقيات التجارية في السفارات السعودية لنشر الثقافة بالالتزامات القانونية.						
تشجيع البرامج الإعلامية المعنية بنشر الثقافة الحقوقية.						
إطلاق قاعدة بيانات للمحامين الممارسين وذوي الاختصاص بالخدمات القانونية.						
دراسة جدوى تهتم بإنشاء مركز وطني للتوعية الحقوقية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.						
٦,٧						
١	٠,٣٥٥	١,٩ تعزيز حل المنازعات بالوسائل البديلة. ٣٦%				
مراجعة التشريعات ذات الصلة باقتصاديات العدالة؛ (التقادم، الرسوم القضائية، دعاوى الكيدية).						
مراجعة التشريعات الوطنية لتعزيز اللجوء للوسائل البديلة، والحد من تدفق الدعاوى القضائية على المحاكم.						
الموازنة بين دور مكاتب المحاماة في الوساطة مع تكلفة تسوية النزاع عبر الجهات القضائية ، والاستفادة من تجربة السويد.						
تشجيع القطاع الخاص(المستثمر الأجنبي)على معالجة الخلافات عبر الوسائل البديلة.						
دراسة أسباب عزوف الشركات الوطنية لاختيار القانون السعودي قانوناً لل عقود.						
العمل المشترك مع الجهات الرقابية على تسوية خلافات المستهلكين عبر الوسائل البديلة.						
العمل على تأهيل المحامين المرخص لهم على ممارسة الوساطة الاستشارية (MediationConsultation)، وممارسة دور الموفق (Conciliator).						
رفع مستوى كفاءة المركز السعودي للتحكيم التجاري.						
عقد الشراكات مع المؤسسات العدلية الدولية للاستفادة من التجارب الرائدة.						
٣,٥٥						
١	٠,٩٢	١,١٠ رفع مستوى تمثيل الهيئة محليًا ودوليًا ٩٢%				
الحصول على عضوية الهيئات المهنية القانونية دوليًا						
التعاون مع الأجهزة الحكومية التشريعية والرقابية.						
التعاون مع الغرف التجارية والملحقيات التجارية واللجان ذات الصلة.						
التعاون مع الهيئات المهنية الأخرى.						
التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية.						
٩,٢						



نقد	لم ينفذ	نقد جزئياً	الأهمية للهدف	للمبادرة	نسبة الإنجاز	المعدل المرجح
٢,١ تعزيز الالتزام بأخلاقيات المهنة: ٨٨٪						
١	٠,٨٧٥					
		٩٠٪	٠	٩٠٪	٤,٥	
		٨٠٪	١,٥	٨٠٪	١,٢	
		٦٠٪	١	٦٠٪	٠,٦	
		١٠٠٪	١	١٠٠٪	١	
		٩٠٪	٠,٥	٩٠٪	٠,٤٥	
		١٠٠٪	١	١٠٠٪	١	
		١٠		٨,٧٥		
٢,٢ الرفع من ملائمة مخرجات التعليم الحقوقي؛ لتلبية احتياجات التوظيف في قطاع الخدمات القانونية. ٧١٪						
١	٠,٧٠٥					
		٦٠٪	٢,٢٥	٦٠٪	١,٣٥	
		٨٠٪	٠,٧٥	٨٠٪	٠,٦	
		٧٠٪	٠,٧٥	٧٠٪	٠,٥٢٥	
		٧٠٪	٠,٥	٧٠٪	٠,٣٥	
		١٠٠٪	٠,٥	١٠٠٪	٠,٥	
		١٠٠٪	٠,٧٥	١٠٠٪	٠,٧٥	
		لم ينفذ	٠	٠	٠	
		١٠٠٪	٠,٥	١٠٠٪	٠,٥	
		٧٠٪	٠,٧٥	٧٠٪	٠,٥٢٥	
		٦٠٪	٠,٥	٦٠٪	٠,٣	
		٧٠٪	٠,٥	٧٠٪	٠,٣٥	
		٥٠٪	٠,٥	٥٠٪	٠,٢٥	
		٦٠٪	٠,٥	٦٠٪	٠,٣	
		١٠٠٪	٠,٧٥	١٠٠٪	٠,٧٥	
		١٠		٧,٠٥		
٢,٣ رفع كفاءة مستوى التدريب الحقوقي. ٧١٪						
٠,٥	٠,٣٥٥					
		١٠٠٪	١,٥	١٠٠٪	١,٥	
		٨٠٪	١	٨٠٪	٠,٨	
		٧٠٪	١	٧٠٪	٠,٧	
		٨٠٪	١	٨٠٪	٠,٨	
		٥٠٪	١	٥٠٪	٠,٥	
		٥٠٪	١	٥٠٪	٠,٥	
		٣٥٪	١	٣٥٪	٠,٣٥	
		٧٥٪	١	٧٥٪	٠,٧٥	
		٨٠٪	١,٥	٨٠٪	١,٢	
		١٠		٧,١		

٦٦٪

الهدف
الإستراتيجي
الثاني:

تنظيم قطاع
تقديم
الخدمات
القانونية،
وتطوير
معايير
ممارسة
المهنة:

المعدل المرجح	درجة الأهمية	نقد	لم ينفذ	نفذ جزئياً	الأهمية للهدف	للمبادرة	نسبة الإنجاز	المعدل المرجح
١,٥	٠,١٥٦٣٥	٢,٤	تطوير البنية التحتية لمكاتب المحاماة.					٤٤%
						٢	١٠%	٠,٢
						٠,٥	٤٠%	٠,٢
						٠,٥	٤٠%	٠,٢
						٠,٥	٧٠%	٠,٣٥
						١,٥	٣٠%	٠,٤٥
						٠,٥	٦٠%	٠,٣
						١	٨٠%	٠,٨
						٠,٧٥	٣٠%	٠,٢٢٥
						٠,٧٥	٤٠%	٠,٣
						١	٨٥%	٠,٨٥
						١	٥٠%	٠,٥
						١٠		٤,٣٧٥
٠,٥	٠,٣٦٥	٢,٥	تطوير أساليب تقديم الخدمات القانونية.					٥٧%
						١	٧٠%	٠,٧
						٢	٨٠%	١,٦
						١,٥	٩٠%	١,٣٥
						١	٦٠%	٠,٦
						١	٩٠%	٠,٩
						١	٨٠%	٠,٨
						١,٥	٥٠%	٠,٧٥
						١	٦٠%	٠,٦
						١٠		٧,٣
٢	١,١٢	٢,٦	رعاية مصالح أعضاء الهيئة.					٥١%
						١	٠%	٠
						٣	٥٠%	١,٥
						١	٦٥%	٠,٦٥
						١	١٠٠%	١
						٠,٥	٥٠%	٠,٢٥
						٠,٥	٨٠%	٠,٤
						٠,٥	١٠٠%	٠,٥
						٢	٥٠%	١
						٠,٥	٦٠%	٠,٣
						١٠		٥,٦

٦٦%

الهدف

الإستراتيجي
الثاني:

تنظيم

قطاع تقديم

الخدمات

القانونية،

وتطوير

معايير

ممارسة

المهنة:



درجة الأهمية		المعدل المرجح						
٦٦٪ الهدف الإستراتيجي الثاني: تنظيم قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتطوير معايير ممارسة المهنة:	١,٥	١,١٢٥	٢,٧ التحسين المستمر للبيئة التنظيمية	٧٠٪				
			عقد الشركات مع الجمعيات المهنية المسؤولة عن تطوير المهنة والمهنيين.	٩٠٪	٢	٩٠٪	١,٨	
			العمل مع أصحاب المصالح لمعرفة مدى جودة الخدمات المقدمة ومقترحات تحسينها.	٧٥٪	٢	٧٥٪	١,٥	
			إجراء دراسة لتصنيف الممارسة المهنية السعودية مقارنة بمؤشر إصلاح مهنة المحاماة، والعمل على تطوير نقاط التحدي (مقاييس جمعية المحامين الأمريكية).	٩٠٪	٤	٩٠٪	٣,٦	
			المشاركة في مؤشرات قياس مستوى الأداء العدلي للمملكة، ورفع مستوى الأداء.	٣٠٪	٢	٣٠٪	٠,٦	
							٧,٥	
			٢,٨ رفع كفاءة متطلبات الترخيص والتصنيف.	٧٢٪				
		٢	١,٤٤	تطوير معايير الاختبارات المهنية والتخصصية.	٥٠٪	٢	٥٠٪	١
				تشجيع عقد دورات للتدريب على اجتياز اختبارات التأهيل التخصصي.	٤٠٪	١	٤٠٪	٠,٤
			الاعتراف بالتأهيل المهني داخل وخارج المملكة لأغراض الترقية.	٧٠٪	٢	٧٠٪	١,٤	
			العمل على تطوير ومراجعة شروط الترخيص المهني	٧٠٪	٢	٧٠٪	١,٤	
			العمل على إصدار لائحة لتصنيف المحامين ودرجاتهم.	١٠٠٪	٣	١٠٠٪	٣	
							٧,٢	

المعدل المرجح	درجة الأهمية	نقد	لم ينفذ	نفذ جزئياً	الأهمية للهدف	للمبادرة	نسبة الإنجاز	المعدل المرجح
٣,١ حماية قطاع الخدمات القانونية من غير المؤهلين. %٧٤								
٣,٢	%٨٠	٤	%٨٠					
٠,٥	%٥٠	١	%٥٠					
٢,٧	%٩٠	٣	%٩٠					
٠,٥	%٥٠	١	%٥٠					
٠,٤٥	%٤٥	١	%٤٥					
٧,٣٥	١٠							
٣,٢ ضبط السلوكيات المهنية الخاطئة. %٦٩								
١,٨	%٩٠	٢	%٩٠					
٣,٦	%٩٠	٤	%٩٠					
٠,٩	%٣٠	٣	%٣٠					
٠,٦	%٦٠	١	%٦٠					
٦,٩	١٠							
٣,٣ تمكين المحامي من ممارسة مهامه. %٧٨								
٠,٩	%٩٠	١	%٩٠					
٢,١	%٧٠	٣	%٧٠					
١,٥	%١٠٠	١,٥	%١٠٠					
١,٦	%٨٠	٢	%٨٠					
٠,٩	%٦٠	١,٥	%٦٠					
٠,٨	%٨٠	١	%٨٠					
٧,٨	١٠							
٣,٤ رفع مستوى ضمانات مزاولة المهنة %٤٠								
١,٦	%٨٠	٢	%٨٠					
١,٥	%٣٠	٥	%٣٠					
٠,٩	%٣٠	٣	%٣٠					
٤	١٠							
٣,٥ تسهيل الوصول لمقدمي الخدمات القانونية %٧٠								
٠,٣٥	%٧٠	٠,٥	%٧٠					
٠,٣٥	%٧٠	٠,٥	%٧٠					
٠,٥	%١٠٠	٠,٥	%١٠٠					
١,٨	%٦٠	٣	%٦٠					
٠,٣٥	%٧٠	٠,٥	%٧٠					
٢,٧	%٩٠	٣	%٩٠					
٠,٩	%٤٥	٢	%٤٥					
٦,٩٥	١٠							

%٦٦

الهدف
الإستراتيجي
الثالث:

حماية
قطاع تقديم
الخدمات
القانونية،
وتوفير
الحماية
للمهنة
والمهنيين:

درجة الأهمية	المعدل المرجح	نقد	لم ينفذ	نفذ جزئياً	الأهمية للهدف	للمبادرة	نسبة الإنجاز	المعدل المرجح
٦٦٪ الهدف الإستراتيجي الثالث: حماية قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتوفير الحماية للمهنة والمهنيين:	١,٥	١,١٧٧٥	٣,٦ تعزيز المشاركة في الهيئة السعودية للمحامين ٧٩٪					
			٩٥٪	٢	٩٠٪	١,٩		
			٨٥٪	١	٨٥٪	٠,٨٥		
			١٠٠٪	١	١٠٠٪	١		
			١٠٠٪	١	١٠٠٪	١		
			٩٠٪	٢	٩٠٪	١,٨		
			٢٥٪	٢	٢٥٪	٠,٥		
			٨٠٪	١	٨٠٪	٠,٨		
				١٠		٧,٨٥		
			٣,٧ تعزيز المكانة الاجتماعية للمحامي كأحد أفراد البيئة العدلية. ٥٨٪					
١,٥	٠,٨٧		٦٠٪	٢	٦٠٪	١,٢		
			٥٠٪	٢	٥٠٪	١		
			٧٠٪	٢	٧٠٪	١,٤		
			٤٠٪	٢	٤٠٪	٠,٨		
			٧٠٪	٢	٧٠٪	١,٤		
				١٠		٥,٨		
١	٠,٦٢٥		٣,٨ حماية التأهيل المهني ٦٣٪					
			١٠٠٪	٢	١٠٠٪	٢		
			٧٠٪	٢	٧٠٪	١,٤		
			٤٥٪	٣	٤٥٪	١,٣٥		
			٥٠٪	١,٥	٥٠٪	٠,٧٥		
			٥٠٪	١,٥	٥٠٪	٠,٧٥		
				١٠		٦,٢٥		

نقد	لم ينفذ	نفذ جزئياً	الأهمية للهدف	للمبادرة	نسبة الإنجاز	المعدل المرجح	درجة الأهمية	المعدل المرجح
٨٦٪								
الهدف الإستراتيجي الرابع: توازن قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتوازن قطاع تقديم الخدمات القانونية مع مصالح الأطراف ذوي العلاقة:								
٢	١,٨	٤,١ تقديم العون الحقوقي للمستحقين.			٩٠٪			
			١٠٠٪	٣	١٠٠٪	٣		
			٨٠٪	١,٥	٨٠٪	١,٢		
			١٠٠٪	٠,٥	١٠٠٪	٠,٥		
			٨٠٪	٠,٥	٨٠٪	٠,٤		
			٦٠٪	١,٥	٦٠٪	٠,٩		
			١٠٠٪	١,٥	١٠٠٪	١,٥		
			١٠٠٪	١,٥	١٠٠٪	١,٥		
				١٠		٩		
٢	١,٦	٤,٢ توفير كفاءات وطنية تقدم المشورة المتخصصة للبيئة العدلية السعودية.			٨٠٪			
			١٠٠٪	٢	١٠٠٪	٢		
			١٠٠٪	٣	١٠٠٪	٣		
			٧٠٪	٣	٧٠٪	٢,١		
			٥٠٪	١	٥٠٪	٠,٥		
			٤٠٪	١	٤٠٪	٠,٤		
				١٠		٨		
٠,٥	٠,٣٢	٤,٣ المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي GDP			٦٤٪			
			٥٠٪	١	٥٠٪	٠,٥		
			٦٠٪	٢	٦٠٪	١,٣		
			٦٠٪	١	٦٠٪	٠,٦		
			٤٥٪	٢	٤٥٪	٠,٩		
			٨٠٪	٣	٨٠٪	٢,٤		
			٧٠٪	١	٧٠٪	٠,٧		
				١٠		٦,٤		
٠,٥	٠,٥	٤,٤ إجراء الدراسات والبحوث ونشرها.			١٠٠٪			
			١٠٠٪	٣	١٠٠٪	٣		
			١٠٠٪	٢	١٠٠٪	٢		
			١٠٠٪	٢	١٠٠٪	٢		
			١٠٠٪	٣	١٠٠٪	٣		
				١٠		١٠		
١	١	٤,٥ التواصل المحلي والدولي لإبراز دور الهيئة ورسالتها .			١٠٠٪			
			١٠٠٪	٣	١٠٠٪	٣		
			١٠٠٪	٢	١٠٠٪	٢		
			١٠٠٪	٣	١٠٠٪	٣		
			١٠٠٪	٢	١٠٠٪	٢		
				١٠		١٠		

						المعدل المرجح	درجة الأهمية						
نفذ	لم ينفذ	جزئيا	الأهمية للهدف	للمبادرة	نسبة الإنجاز	المعدل المرجح							
٨٦٪ الهدف الإستراتيجي الرابع: توازن قطاع تقديم الخدمات القانونية، وتوازن قطاع تقديم الخدمات القانونية مع مصالح الأطراف ذوي العلاقة:								١	٠,٦٩	٤,٦ التقدم إلى الجهات المختصة بما تراه من مقترحات لمساندة البيئة العدلية.	٦٩٪		
								المساهمة في برامج الإصلاح القضائي.					
								عقد مذكرات تعاون مع الهيئات القضائية والرقابية لتقديم الاقتراحات بما يحقق أهداف التنظيم.					
								التنسيق مع الجهات الحكومية التي يتعلق بها تقديم الخدمات القانونية على تعزيز دور المحامي من خلال توليه الأعمال القانونية.					
								٢	٢	٤,٧ استقبال ومعالجة الشكاوى المقدمة ضد المحامين فيما يتعلق بمزاولة المهنة.	١٠٠٪		
								إصدار لائحة للتعاملات وتسوية الشكاوى ضد المحامين.					
								إطلاق مركز لاستقبال المظالم ومحاولة تسويتها.					
								عقد شراكات دولية لها علاقة بتطوير إجراءات التظلم Legal Ombudsman					
								إصدار تقارير سنوية توضح تطور تسوية الشكاوى ومعالجة جذورها.					
								١	٠,٧	٤,٨ رفع مستوى الإفصاح والالتزام بالأنظمة المرعية	٧٠٪		
								رفع مستوى الإفصاح والتقارير لمكاتب المحاماة.					
								تعزيز التزام المحامي بالأنظمة المالية والمتعلقة بغسل الأموال.					
								إعداد تقارير الهيئة السنوية وفقاً لأفضل الممارسات.					





الفصل الرابع

البيانات والتقارير المالية

- موارد الهيئة المالية.
- المقابل المالي للخدمات.
- تقرير المخاطر الرئيسية.
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي.
- القوائم المالية للهيئة السعودية للمحاميين.

موارد الهيئة المالية

تتكون موارد الهيئة المالية وفقاً للمادة 17 من تنظيمها من الآتي:

١. رسوم العضوية والمقابل المالي لما تقدمه من خدمات.

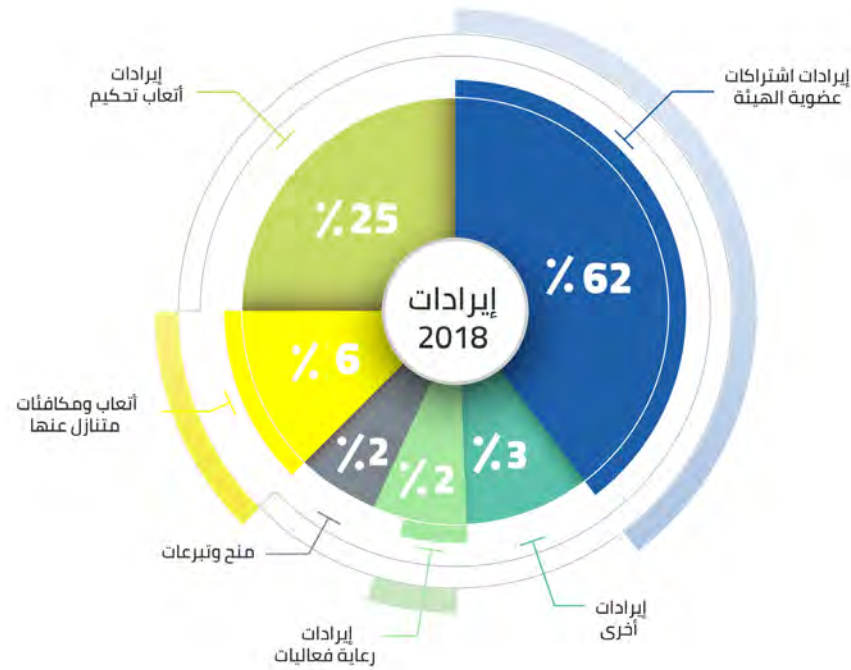
٢. الإعانات الحكومية إن وجدت.

٣. الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف التي يقبلها مجلس الإدارة.

٤. عوائد استثمار أموالها.

٥. الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة.

الرسم البياني أدناه يوضح أن ٦٢٪ من موارد الهيئة يعتمد على رسوم اشتراكات العضوية، وساهمت إيرادات تقارير الخبرة التي تصدرها الهيئة في القضايا التي تحال لها ٢٥٪ من مصادر التمويل.



وخلال العام المالي ٢٠١٩م، فإن موارد الهيئة المالية ستواجه تحدياً جدياً في حال لم ترتفع إيرادات اشتراكات العضوية في مقابل عدم وجود ضمانات لوجود اعانة حكومية. وهذا من شأنه أن يتسبب في تأخير عدد من المبادرات الإستراتيجية وتخفيض الموازنة التي تتناسب مع تنفيذ أهداف الهيئة ومبادراتها.

سياسة تقييم المخاطر الرئيسية

مصفوفة معدل المخاطر					الاحتمال
الشدة (مدى التأثير)					
كارثية (٥)	كبرى (٤)	متوسطة (٣)	صغرى (٢)	غير ملموسة (١)	
٧	٦	٣	٢	١	ضعيف جداً (١)
١٣	١٢	٩	٨	٤	ضعيف (٢)
٢٠	١٦	١٥	١٤	٥	متوسط (٣)
٢٢	٢١	١٨	١٧	١٠	كبير (٤)
٢٥	٢٤	٢٣	١٩	١١	كبير جداً (٥)
عالية للغاية بشكل غير مقبول مخاوف جدية باستمرار النشاط في ظل الظروف السائدة					مخاطر بليغة ٢٥-٢٠
عالية بشكل غير مقبول يجب إجراء تعديل مسار النشاط ليتضمن خططاً وإجراءات علاجية وأن يكون خاضعاً للتقييم.					مخاطر كبرى ١٩-١٢
مقبولة لكن يجب إدارتها بحيث تبقى في أدنى مستوى عملي منطقي يمكن البدء في النشاط بشرط الإدارة والو التعديل					مخاطر متوسطة ١١-٦
مقبولة دون الحاجة لاتخاذ اجراء آخر لا يطلب اتخاذ اجراء مالم يكن تصعيد المخاطر ممكناً					مخاطر منخفضة ٥-١
التصنيف الهرمي للتحكم: المستوى المحدد للتحكم و يمكن أن يكون خليطاً من التصنيفات الهرمية من اجل ضمان تعرض الجهة لأدنى حد من المخاطر.					
التخلص: التخلص من الخطر.					
الاستبدال: توفير بديل قادر على أداء نفس المهنة و بشكل أكثر أماناً.					
الضوابط الإدارية: وضع سياسات و إجراءات و ممارسات و ارشادات بالتشاور مع المعنيين من اجل تخفيف حدة المخاطر وتوفير تدريبات و تعليمات و إشراف على الخطر.					

سجل المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية	المخاطر المترتبة	مقدار التأثير	الاحتمالية	درجة الخطر	أسلوب معالجة الخطر
اعتماد معظم مبادرات ومشاريع الهيئة على استمرارية التمويل واستدامته	توقف تحقيق الأهداف	كارثي	متوسط	مخاطر بليغ ٢٠	تدبير مصادر تمويل مستدامة، والعمل على استثمار بعض الأصول والأنشطة بما يدر عائد يدعم موارد الهيئة.
	تأخر تنفيذ مبادرات الخطة الاستراتيجية.	متوسط	كبير	مخاطر كبير ١٨	
	تعثر مبادرات قد تحدث خسارة كلية أو جزئية.	كارثي	متوسط	مخاطر بليغ ٢٠	
مواكبة التشريعات ذات الصلة بقطاع الخدمات القانونية لأهداف واستراتيجية الهيئة	عدم إمكانية تحقيق أهداف الهيئة الأساسية.	متوسط	ضعيف	مخاطر متوسطة ٩	إعداد الدراسات اللازمة والتأهب والاستعداد الدائم لمواكبة التغير في التشريعات والعمل مع الجهات المعنية بتقديم المقترحات التشريعية.
مخاطر التنفيذ المرتبطة بالتنسيق المشترك مع جهات أخرى	توقف أو تأخر تنفيذ المبادرات.	متوسط	متوسط	مخاطر كبير ١٥	إنشاء قنوات تواصل فعالة مع الجهات المعنية للتعاون ودعم تنفيذ المبادرات والمشاريع.
	تعثر مبادرات قد تحدث خسارة كلية أو جزئية.	متوسط	متوسط	مخاطر كبير ١٥	
عدم توفر التدفقات النقدية لتمويل خطط أعمال وبرامج الهيئة، ومخاطر الحصول على التمويل في التوقيت المطلوب	تعثر المبادرات الاستراتيجية	متوسط	كبير	مخاطر كبير ١٨	تعزيز الحصول على مصادر تمويل مستدامة مع تنويع مصادر التمويل والتحوط في التقديرات المالية لتقليل احتمالات المخاطرة.
	زيادة المديونية على الهيئة	متوسط	كبير	مخاطر كبير ١٨	
استدامة الإعانات الحكومية الداعمة لميزانية الهيئة	توقف الدعم الحكومي.	كارثي	كبير	مخاطر بليغ ٢٢	الاعتماد رسوم الاشتراكات ومصادر تمويل أخرى.
	تأخر الدعم الحكومي.	متوسط	كبير	مخاطر كبير ١٨	
عدم توفر قاعدة شاملة لبيانات دقيقة تتعلق بقطاع الخدمات القانونية في المملكة	إعداد مبادرات غير دقيقة مع عدم الوصول إلى المجتمع المستهدف.	متوسط	متوسط	مخاطر كبير ١٥	العمل مع الجهات المعنية على بناء قاعدة بيانات دقيقة مع تنويع مصادر الحصول على المعلومات.
مخاطر أمن المعلومات والقرصنة	فقد بعض أو كل قواعد بيانات الهيئة.	كارثي	متوسط	مخاطر بليغ ٢٠	التواصل مع الجهات المعنية والعمل على توفير وسائل كفيلة بتوفير الحماية اللازمة لقواعد البيانات من الاستهداف أو الوصول غير المأذون
	لاستخدام الغير مرخص لبيانات الأعضاء.	كارثي	متوسط	مخاطر بليغ ٢٠	

سجل المخاطر المالية

درجة الخطر				المخاطر المترتبة	المخاطر المالية
ضعيف	متوسط	عالي	حاد		
		مخاطر كبرى		عدم توفر السيولة النقدية في الوقت المناسب لتدبير احتياجات تنفيذ الأعمال والمبادرات	خطر التدفقات النقدية
		مخاطر كبرى		خسارة الفرص الاستثمارية التي من شأنها زيادة الموارد المالية لعدم المبادرات	
		مخاطر كبرى		خسارة فرصة الحصول على أسعار مناسبة وفرصة التفاوض مما يرفع التكاليف	
		مخاطر كبرى		عدم رغبة الجهات الخارجية في التعامل مع الهيئة لعدم الالتزام	خطر الإخفاق في الوفاء بالالتزامات
		مخاطر كبرى		عدم الحصول على المواد والخدمات الداعمة لتنفيذ المبادرات	
			مخاطر بليغة	المساءلة القانونية لعدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية	
			مخاطر بليغة	عدم قدرة الهيئة على الحصول على تمويل تجاري	خطر استدامة النشاط

تقرير مراجع الحسابات الخارجي

تقرير المراجع المستقل

الموقرين

السادة / أعضاء الهيئة السعودية للمحامين

الهيئة السعودية للمحامين - غير هادفة للربح

الرياض - المملكة العربية السعودية

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية للهيئة السعودية للمحامين - غير هادفة للربح - الرياض - المملكة العربية السعودية والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨م، وقائمة الأنشطة، وقائمة التدفقات النقدية، للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (١٤) المرفقة مع هذه القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعذر من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للهيئة السعودية للمحامين كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨م وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير هادفة للربح والمعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وكذلك المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمد في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الهيئة السعودية للمحامين طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفيها أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

فقرة لفت انتباه:

نود أن نلفت الانتباه إلى تأثيرات عدم اعتماد الأرصدة الافتتاحية للهيئة كما في ٢٠١٧/١٢/٣٠م من أعضاء مجلس إدارة الهيئة، ولم يتم تعديل رأينا بناءً على هذا الأمر.

الأمر الرئيسية للمراجعة:

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

الأمور الرئيسية للمراجعة

تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة

قامت الهيئة السعودية للمحامين بالتطبيق المبكر للتحويل إلى المعايير الدولية للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية نظراً لإقبال السنة المالية للهيئة السعودية للمحامين في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧م قبل سريان تطبيق التحويل إلى المعايير الدولية للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ١ يناير ٢٠١٨م طبقاً لقرار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم (٧٥٢٨/٢٠١٥) وتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٥م.

نشير إلى إضاحي (٢) و (٤) الخاصة بأسس إعداد القوائم المالية وتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمد في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المشار إليها (المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية).

كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا

تطبيق الهيئة السعودية للمحامين للمعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية بشأن التحويل إلى المعايير الدولية للتقرير المالي للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم المعتمدة في المملكة العربية السعودية:

- تقويم مدى ملائمة إتباع المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية وفقاً للأحكام الواردة في القسم رقم (٣٥) من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى معايير المحاسبة للمنشآت غير هادفة للربح.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة.
- تقييم فروقات المعايير المحاسبية المتعارف عليها التي حددتها إدارة الهيئة السعودية للمحامين.
- اختيار عينة من التسويات (بما في ذلك الإحتساب والشجيل) التي تم إجرائها على مختلف الأرصدة والمعاملات لتتماشى مع المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
- تقييم الإفصاحات المستخدمة فيما يتعلق بالتحويل للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية من خلال الأخذ في الاعتبار المتطلبات ذات العلاقة بالقسم رقم (٣٥) من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

بالنسبة لكافة السنوات السابقة بما في ذلك السنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧م، قامت الهيئة السعودية للمحامين بإعداد قوائمها المالية المراجعة وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. إن القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨م هي أول قوائم مالية للهيئة معدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

عليه، قامت الهيئة بتطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمدة في المملكة العربية السعودية لإعداد قوائمها المالية للسنة التي تبدأ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بالإضافة إلى عرض بيانات سنة المقارنة ذات الصلة. والتزاماً بالمتطلبات المنصوص عليها في القسم رقم (٣٥) من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية، وقد قامت الهيئة بتقويم الأثر الناتج عن التحويل من المعايير المحاسبية المتعارف عليها الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية وإجراء التسويات اللازمة في القوائم المالية للهيئة كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م، و ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧م.

لقد اعتبرنا هذا من الأمور الرئيسية للمراجعة لأن إتباع المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة له أثر جوهري على القوائم المالية من حيث الإثبات والقياس والعرض والإفصاح.

مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الهيئة السعودية للمحاسبين على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الهيئة السعودية للمحاسبين أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع المستقل الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة، وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهري في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للهيئة.
 - تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة فرع الهيئة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع المستقل. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الهيئة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- وتحت نواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها أثناء المراجعة.
- التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:
- نؤيد التأكيد الصادر من إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين بأن البيانات الخاصة بالدفاتر التجارية تم إثباتها في الحاسب الآلي حسب النظام، وأن البيانات الظاهرة في القوائم المالية للهيئة السعودية للمحاسبين تتفق مع التقارير المستخرجة من الحاسب الآلي.

الشريك الرئيس

صالح بن محمد النثيان
ترخيص رقم (١٤٨)

الرياض في ١٤٤٠/٠٠/٠٠
الموافق ٢٠١٩/٠٠/٠٠
ط/ي

القوائم المالية للهيئة السعودية للمحاميين

الهيئة السعودية للمحاميين - غير هادفة للربح الرياض - المملكة العربية السعودية قائمة المركز المالي كما هي بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨ م (جميع المبالغ بالريال السعودي)			
الأصول	الإيضاح	٣٠ ديسمبر ٢٠١٨ م	٣٠ ديسمبر ٢٠١٧ م
أصول غير المتداولة			
عقارات وآلات ومعدات	(٥)	١,٥٣٩,٨٣٤	١,٤٦٣,٥٢٢
إجمالي الأصول غير المتداولة		١,٥٣٩,٨٣٤	١,٤٦٣,٥٢٢
أصول المتداولة			
مصرفوات مقدمة وأرصدة مدينة مدنيون	(٦)	١,٤٩٧,٢١٨	٦٣٧,٠٣٥
نقد ومعادلات النقد	(٧)	٢,٧٤٢,٦٤٦	٤,٢٢٠,٥٠٧
إجمالي الأصول المتداولة		٤,٢٣٩,٨٦٤	٤,٨٥٦,٠٤٢
مجموع الأصول		٥,٧٧٩,٦٩٨	٦,٣٢٧,٥٦٤
صافي الأصول والالتزامات			
صافي الأصول			
صافي الأصول غير المقيّدة		٥,٣٧٣,١٣٩	٥,٩١٩,٨٧٦
صافي الأصول المقيّدة		٥٨,٥٧٧	-
إجمالي صافي الأصول		٥,٤٣١,٧١٦	٥,٩١٩,٨٧٦
الالتزامات وصافي الأصول			
منافع الموظفين	(٨)	٢٤٦,٩٨٥	١٢٥,٥٤١
إجمالي الالتزامات غير المتداولة		٢٤٦,٩٨٥	١٢٥,٥٤١
الالتزامات المتداولة			
دائنون		-	-
مصرفوات مستحقة وأرصدة دائنة	(٩)	١٠٠,٩٩٧	٢٨٢,١٤٧
إجمالي الالتزامات المتداولة		١٠٠,٩٩٧	٢٨٢,١٤٧
إجمالي الالتزامات		٣٤٧,٩٨٢	٤٠٧,٦٨٨
مجموع صافي الأصول والالتزامات		٥,٧٧٩,٦٩٨	٦,٣٢٧,٥٦٤

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٤) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية .



الهيئة السعودية للمحامين - غير هادفة للربح
الرياض - المملكة العربية السعودية
قائمة الأنشطة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨ م
(جميع المبالغ بالريال السعودي)

٣٠ ديسمبر ٢٠١٧ م	٣٠ ديسمبر ٢٠١٨ م	٣٠ ديسمبر ٢٠١٨ م	٣٠ ديسمبر ٢٠١٨ م	الإيضاح	
غير مقيدة	الإجمالي	مقيدة	غير مقيدة		
٥,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	(١٠)	الإيرادات والمكاسب
١,٧٥٦,٦١٥	٣,٧٩٦,٥٩٠	-	٣,٧٩٦,٥٩٠		إعانة حكومية
٢١٤,٦٨٢	١,٥٣٩,٩٠٠	-	١,٥٣٩,٩٠٠		اشتراكات عضوية
٣٣,٠٥٠	٣٣٦,٤٣٣	-	٣٣٦,٤٣٣		أتعاب تحكيم
١١٧,٧٠٠	١٨٤,٦٠٠	٥٨,٥٧٧	١٢٦,٠٢٣		أتعاب مهنية ومكافآت متنازل عنها
١٦٨,٠١٥	٢٨٣,٤٥٨	-	٢٨٣,٤٥٨		منح وتبرعات
٧,٢٩٠,٠٦٢	٦,١٤٠,٩٨١	٥٨,٥٧٧	٦,٠٨٢,٤٠٤		إيرادات متنوعة
					إجمالي الإيرادات والمكاسب
(٣,٠٦٧,١٦٦)	(٤,٤٤٣,٧٨١)	-	(٤,٤٤٣,٧٨١)	(١١)	المصروفات
(١,٦٧٥,٠٠١)	(٢,١٨٥,٣٦٠)	-	(٢,١٨٥,٣٦٠)	(١٢)	مصرفات الأنشطة
(٤,٧٤٢,١٦٧)	(٦,٦٢٩,١٤١)	-	(٦,٦٢٩,١٤١)		مصرفات إدارية
٢,٥٤٧,٨٩٥	(٤٨٨,١٦٠)	٥٨,٥٧٧	(٥٤٦,٧٣٧)		إجمالي المصروفات
٣,٣٧١,٩٨١	٥,٩١٩,٨٧٦	-	٥,٩١٩,٨٧٦		التغير في صافي الأصول
٥,٩١٩,٨٧٦	٥,٤٣١,٧١٦	٥٨,٥٧٧	٥,٣٧٣,١٣٩		صافي الأصول في بداية السنة
					صافي الأصول في نهاية السنة

تعتبر الأيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (١٤) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

معا لمواجهة تحديات اليوم واستثمار فرص الغد...

 www.sba.gov.sa

 Sabassociation

 Sbassociation



مركز الدراسات والبحوث
SBA Studies & Research Center